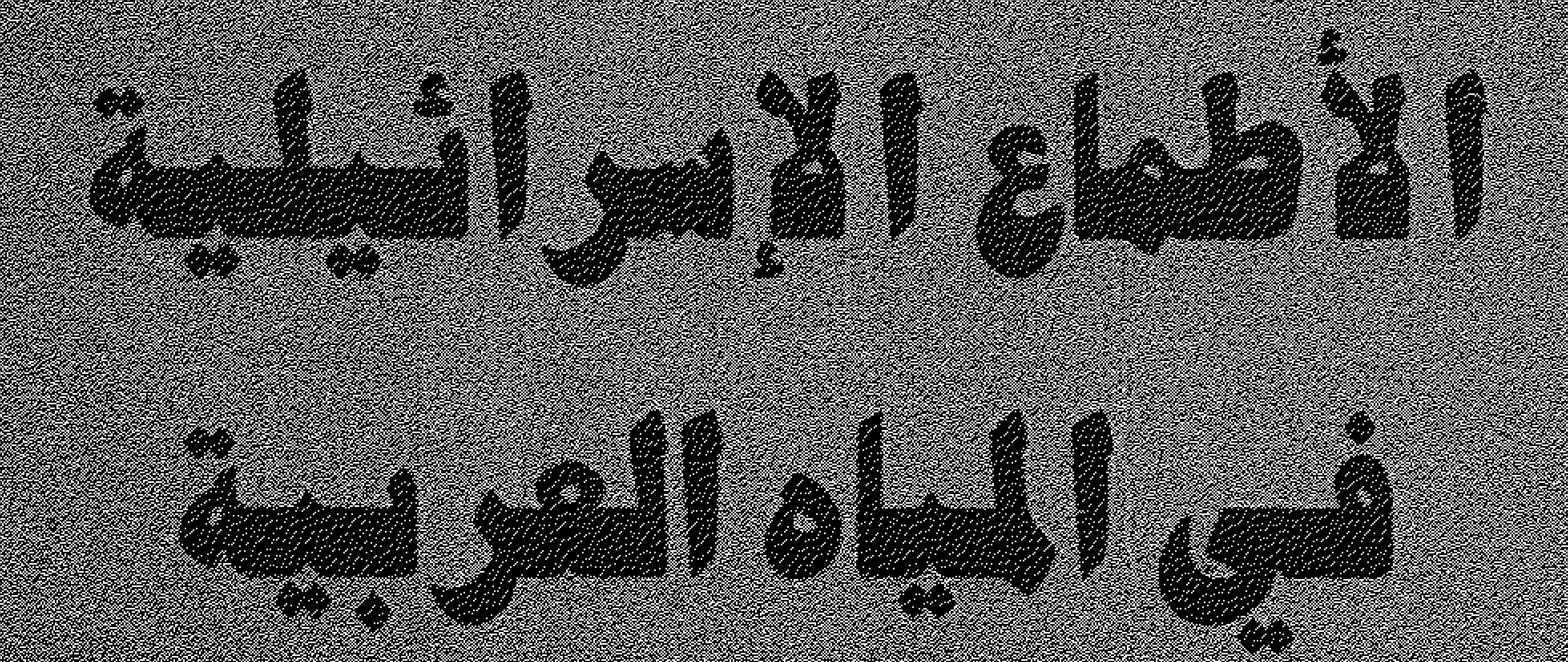
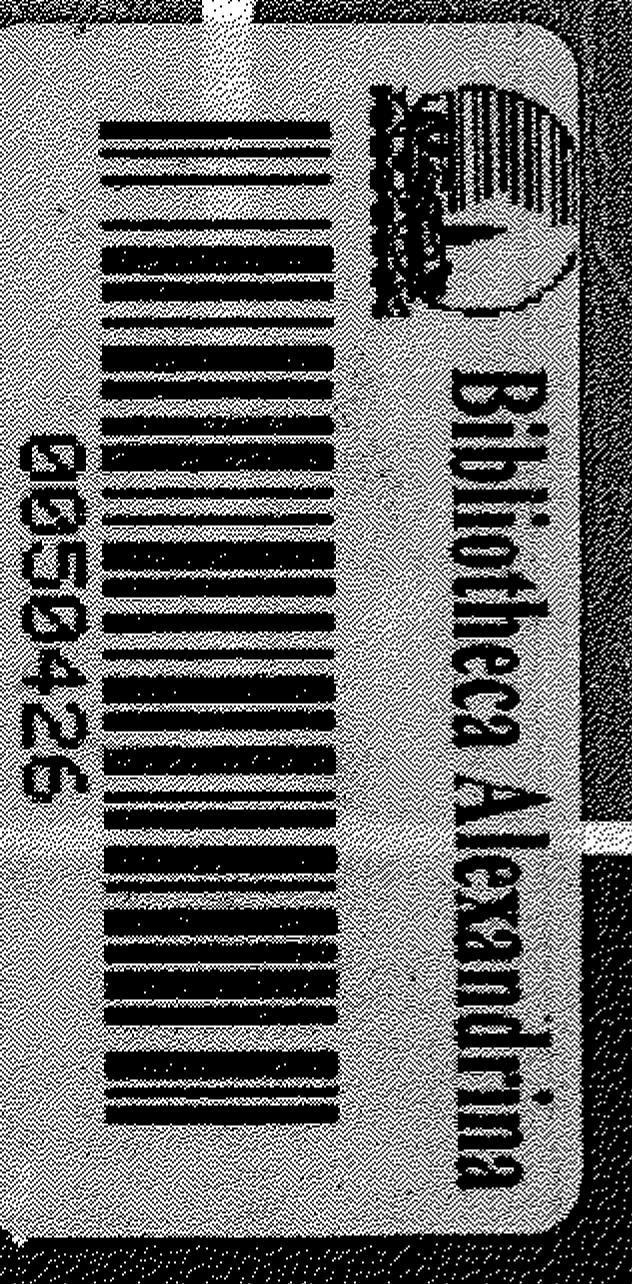


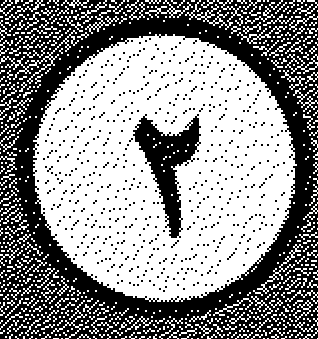
مركز الدراسات العربي - الأوروبي CENTRE D'ETUDES EURO-ARABE



الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

جورج المصري





بحوث استراتيجية

الأطماع الإسرائيلية

في المياه العربية

الطبعة الأولى
١٩٩٦

مركز الدراسات العربي الأوروبي
Centre d'Études Euro-Arabe

الأطماع الإسرائيلية
في المياه العربية

جورج المصري

بحوث استراتيجية (٢)

C.E.E.A.
23 Rue de Washington
75008 -Paris
Tél:49539580 Fax: 49530260

المحتويات

تقديم

مع بدء مسيرة السلام العربي ـ الإسرائيلي ظهرت تحاليل وتقارير تحذر من مغبة دخول منطقة الشرق الأوسط في صراع جديد سيدور بين دولها على المياه وستكون إسرائيل وبعض القوى الإقليمية المتأثرة بسياستها طرفًا، والدول العربية المحاددة لها هي الطرف الآخر.

ورأت هذه التحاليل والتقارير أن الصراع حول المياه سيشمل ثلاث مناطق، وأن السيناريو المحتمل حدوثه هو:

ـ مناطق قد تشتعل فيها حروب المياه ومعظمها في الشرق الأوسط وعلى رأسها الأردن وإسرائيل.

ـ مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي وتشمل بلدان الخليج ودول حوض دجلة والفرات (سوريا والعراق وتركيا).

ـ مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال فترة ما بين عشر وعشرين سنة وتشمل دول حوض النيل.

ويتضح من خلال ما تظهره الدراسات والتحاليل أن الطلب الإسرائيلي على المياه عام ٢٠٠٠ سيبلغ ٢,١٦ مليار م^{٣} أي بعجز ٢٦٠ مليون م^{٣} سنوياً فيما حاجة العالم العربي ستبلغ ٢٠٠ مليار م^{٣} سنوياً. ولا توفر الأنهار مجتمعة من هذه الكمية سوى ١٩٥ مليار م^{٣}،

مع الإشارة إلى أن ٦٧ بالمئة من الموارد المائية العربية تنبع من مناطق غير عربية.

وعليه يتبين أن المنطقة بأكملها مقبلة على أزمة حادة في هذه المادة الحيوية ولكن بفارق أن إسرائيل تحاول أن تحل أزمتها على حساب العرب مع إدراكها المسبق لما سيترتب عن ذلك من نتائج سلبية لأنها ستدخل المنطقة في نفق جديد من الصراعات والنزاعات.

وليس من باب الغرابة أن تبيت إسرائيل مثل هذه النوايا لأن الشعار الذي ترفعه على باب الكنيست القائل بأن حدودها من النيل إلى الفرات، وإن يكن قد فرّغ من مضامينه الجغرافية التوسعية بعد بدء مسيرة السلام إلا أنه لا زال يعكس الأطماع الإسرائيلية بالمياه خاصة وأن هذا الشعار لم يطرح من باب الصدفة أن حدود إسرائيل تقف عند نهرين هما من أكبر الأنهار التي تصب في المنطقة العربية.

وحري التنويه هنا أن إسرائيل ترفض التوقيع على حل سلمي مع أي طرف عربي ما لم يتضمن الحل في أحد بنوده مادة تتعلق بمستقبلها المائي.

من هنا فإن أهمية هذا الكتاب تكمن ليس فقط في أنه يبين بوضوح حجم الأزمة المائية التي ستحصل في المنطقة قريباً بل يلقي الأضواء أيضاً، اعتماداً على أرقام ووثائق وتقارير، على الأطماع الإسرائيلية التي قد تدخل العرب في حروب جديدة ليست معها فقط بل أيضاً مع قوى إقليمية أخرى تتأثر بسياستها وتوافقها تطلعاتها.

وإذا كان مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي قد حرص على إصدار مثل هذا الكتاب فإنما من منطلق تنبيه العرب إلى المخاطر التي تحدق بهم والتي تستوجب منهم العمل سريعاً على مواجهتها قبل استفحالها

بالشكل الذي سيؤثر سلباً على أمنهم واستقرارهم ونموهم.

والله ولي التوفيق

د . صالح بكر الطيار

رئيس مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي

المقدمة

لم تكن مشكلة المياه ذات شأن، قبل سنوات، وحتى إذا كان البعض ينظر إليها باهتمام فقد كان ذلك في حدود الاهتمام الاقتصادي أو الزراعي. على أن تزايد الجفاف في العقد الأخير فرض تلك المشكلة كأحد الأخطار الأساسية التي تهدد مستقبل الكثير من أقطار المنطقة فأصبح تعبير أزمة المياه شائعًا بل إنه تحول من دائرة الاقتصاد ليصبح مشكلة ذات أبعاد سياسية متضخمة. وهي لا تعلن عن نفسها في شتى بقاع العالم وإنما في الشرق الأوسط بصورة أخص.

إن التحذيرات التي يتم إطلاقها الآن باحتمال أن تصبح المياه سلعة تباع وتشترى وتصدّر تتخذ مصداقية حقيقية لا سيما مع تزايد الاحتياجات المائية في الوقت الذي تتناقص فيه مصادر الثروات المائية ويساء استخدام المتاح منها. ولعل أهم مظاهر الخطر القادم على المياه العربية كون أن الوطن العربي يستمد طاقته المائية من النيل والفرات وهما خارجه. ويظل الخطر الإسرائيلي الأكثر إلحاحاً لأن تاريخ الاحتلالات الإسرائيلية للأراضي العربية يشير إلى التلازم بين خريطة إسرائيل الأمنية وتوسعاتها في الحصول على المياه العربية.

لقد تمحورت الاستراتيجية المائية لإسرائيل حول تأمين أمنها المائي من خلال اقتسام الحصص في الموارد المتاحة في المنطقة والمشتركة

بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها. وضمنت إسرائيل، حتى منتصف الثمانينات، مياهاً ساعدتها في مواجهة احتياجاتها بشكل واف وهذا ما بدا واضحاً في انعدام التصريحات النارية وانخفاض أبواق الأعلام العالية حول أزمة المياه في المنطقة. إلا أن التطورات التي شهدها العالم، بعد أن بدأ التداعي في الكتلة الاشتراكية، وظهور بوادر هجرات يهودية مكثفة، والوهن المزمن للتضامن العربي، أدى إلى تصاعد النغمة حول أزمة المياه القادمة.

وكالعادة، تحركت الولايات المتحدة لدعم الطموحات الإسرائيلية وأصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن تقريراً يفيد بأن الشرق الأوسط سيشهد صراعات مسلحة حول المياه. وخصص المركز بين خريف ١٩٨٦ وصيف ١٩٨٧ ثلاث ندوات متخصصة بحثت أوضاع المياه في المنطقة وأكدت أن أزمة المياه ستزداد تفاقماً في التسعينات وتنطوي على خطر التحول إلى مواجهة مسلحة بين الدول المجاورة لأحواض الأنهر الأساسية في المنطقة. وبذلك نرى أنفسنا ملزمين بإيجاز جملة من الحقائق:

١ - إن موضوع المياه لم يلق في العالم العربي الاهتمام الكافي إلا في الأعوام الخمسة الأخيرة حيث كانت قضايا الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية والصراع العربي - الإسرائيلي تستأثر بالاهتمام فيما بقيت مسائل تحديث عمليات الاستفادة من المياه تنتظر دورها وقد عجّل ببحث هذا الموضوع اتضاح نوايا إسرائيل الحقيقية من المياه العربية بعد مؤتمر مدريد للتسوية السياسية في ١٩٩١/١٠/٣٠.

٢ - برغم الاهتمام المتزايد بقضية المياه فإن السياسات المائية التي تُرسم ليست أكثر من ردة فعل على ما تطرحه إسرائيل قانونياً وسياسياً

وتنموياً على هذا الصعيد. فالدول العربية لم تقدم مشتركة وموحدة أية برامج مائية على أسس قانونية ـ تقنية ـ علمية وذلك لأن مشكلة المياه تتصاعد ليس بسبب النقص الحاصل في كميات المياه أو تزايد التحدي الإسرائيلي بل بسبب العوائق التقنية والطاقات العلميةِ التي لم تتدخل أو تتوفر بما فيه الكفاية لإيجاد نوع من التوازن بين الحاجة والإمكان وبين ما ينبغي الدفاع عنه ضد التهديدات الإسرائيلية.

٣ ـ إن التسوية السلمية المطروحة منذ مؤتمر مدريد ربطها الإسرائيليون دائماً بالموارد المائية وهذا ما أكده تقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عام ١٩٩١ حيث ذكر أن على إسرائيل الاحتفاظ بسيطرتها على مصادر المياه في الأراضي العربية المحتلة في حال قيامها بأية انسحابات. وأوضح أن الترتيبات الأمنية مستحيلة من دون حل لمشكلة المياه. وأرفق بالتقرير خرائط مفصّلة لخطوط انسحاب إسرائيلي في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وهذه الحدود مرسومة بشكل يتيح استمرار السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه العربية.

٤ ـ تحاول إسرائيل إيجاد حلول إقليمية لمسألة المياه انطلاقاً من أنه لم تعد هناك وسيلة أمامها للسيطرة على موارد مائية إضافية قريبة متوفرة باستخدام القوة العسكرية. إذ أن الاستيلاء على منابع الفرات ودجلة والنيل ليس وارداً على الإطلاق ولذا فمن الأفضل تدويل الأزمة المائية في الشرق الأوسط. ويعتبر التعاون الإقليمي مع دول الجوار الجغرافي (تركيا، أثيوبيا) هو الأكثر إلحاحاً نظراً لما تضمره الدولتان من عداء مستتر للأمن العربي وطموحهما في الإبقاء على قوتهما الإقليمية كقوة عظمى في ظل عالم لا يعترف إلا بالكيانات القوية.

٥ ـ ضرورة قبول حقيقة أن فقدان العرب لبعض مواردهم المائية نتيجة

الأطماع الإسرائيلية سواء بالاحتلال العسكري المباشر (الجولان، جنوب لبنان) أو إرجاع الأراضي بوسائل مجحفة تتيح السيطرة على المياه (مناطق الحكم الذاتي، الأردن) أو التخطيط البعيد المدى (مصر) وعدم التحرك الكافي قومياً لاستعادة هذه الموارد كلها عوامل تتيح لإسرائيل فرصاً أكبر للتفوق والهيمنة خاصة في ضوء الدعم الأمريكي للرؤية الإسرائيلية لمسيرة التسوية السياسية.

٦ ـ إن المنطقة العربية تعيش منذ معاهدة سايكس ـ بيكو ١٩١٦ وقبلها أيضاً هاجس المداخلات الخارجية ومنافع الكبار ومصالحهم لكن هذه العقدة إذا لم يتم تجاوزها مائياً على الأقل فإن الحل المنشود سيتحول إلى قضية تزيد من تفاقم أزمة الأمن القومي العربي ولذا فإن الإسراع بحل تلك القضية في إطار جامعة الدول العربية يمكن أن يكون مدخلاً مناسباً لاستعادة الأمن المفتقد والوصول إلى المصالحة العربية الشاملة.

وفي ضوء تلك الملامح البارزة يتناول الكتاب جدلية العلاقة بين إسرائيل والمياه العربية من خلال عدة زوايا:

القسم الأول: حدود الأزمة المائية في الشرق الأوسط.

القسم الثاني: المياه... ورقة التسوية الناقصة.

القسم الثالث: المياه... ورقة التسوية المستحيلة.

القسم الرابع: التنسيق الإسرائيلي ـ الإقليمي ضد المياه العربية.

خاتمة.

القسم الأول

حدود الأزمة المائية في الشرق الأوسط

لقد حذر البنك الدولي من أن العالم بصدد أزمة مياه عذبة لم يسبق لها مثيل. ففي تقريره الأخير لعام ١٩٩٥ أكد أن الأزمة القادمة ليست عارضة ولا تحكمها ظروف طبيعية طارئة وإنما هي أزمة بنيوية تتعلق بسلوك البشر عموماً في مجتمعاتنا المعاصرة. إن المدن العملاقة والاستخدام الكثيف لطرق الزراعة القائمة على الري إنما أحدثا خللاً في كمية المياه المتوافرة لتلبية احتياجات الاستهلاك وكان ذلك من هموم مؤتمر السكان الذي انعقد في القاهرة سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤. فالحديث عن وضع حد أقصى للنمو السكاني إنما تحكمه ضرورات من هذا النوع ومنها شح المياه في إطار التكنولوجيات المتاحة حتى الآن. وقد تضمن تقرير البنك الدولي نقاطاً مهمة منها أن المسافة قد ازدادت بين المدن الكبرى وبين مواقع تواجد المياه العذبة التي تحتاجها. وأن الحصول على المياه بمثل هذه الصعوبة إنما يعني في النهاية أن للمياه تكلفة وأنها لم تعد المادة المتاحة بسهولة للإنسان. وهذا لا بد من أن يثير مشكلة في الشرق الأوسط. ففي حديث لنائب رئيس البنك الدولي إسماعيل سراج الدين قال: «إن شح المياه وليس قلة الأراضي هو الذي يمثل العقبة الرئيسية في وجه تنمية الزراعة. والواقع أن ٨٠٪ من موارد الزراعة إنما تذهب للري و٣٠:٤٠٪ من

الإنتاج الزراعي يتوقف إنجازه على أن يتوافر له ما يلزمه من المياه»[1]. وختم البنك الدولي تقريره بقوله: «إن موارد المياه المتاحة لكل فرد في إفريقيا الشمالية وفي الشرق الأوسط تحديداً إنما سوف تقل بمعدل ٨٠٪ في إطر حياة جيل واحد من البشر، أي خلال الفترة الفاصلة ما بين عام ١٩٦٠ وعام ٢٠٢٥ تحديداً سوف تتقلص هذه الموارد من ٣٤٣٠م٣ للفرد سنوياً إلى ٦٦٧م٣ وهو دون مستوى الحد الأدنى المطلوب المقدر بـ ٢٠٠٠م٣ سنوياً. ولهذه الأسباب هناك ما يبرر تحذير إسماعيل سراج الدين من أن «شح المياه لا الخلافات حول الأرض سوف يكون الدافع الأشد لاندلاع حروب في القرن القادم»[2].

ولهذا فإن الاستخبارات الأمريكية تلمست الخطر المائي مبكراً ولم تخل تقاريرها السنوية من الإشارة إلى استفحال مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط ثم دقت ناقوس الخطر في تقريرها عام ١٩٩٢ حينما حددت عشر مناطق محتملة أن تكون ساحة صراع ومواجهة على المياه في القرن المقبل. وقسّم التقرير المناطق المرشحة لدخول في مواجهات من أجل المياه إلى ثلاثة مستويات من الخطر:

١ ـ مناطق قد تشتعل فيها حروب المياه خلال فترة قريبة ويقع معظمها في الشرق الأوسط وعلى رأسها الأردن وإسرائيل.

٢ ـ مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي (إذا استنفذت مصادر مياهها السطحية والجوفية) وتقع في نطاق هذا الحزام بلدان

---

(١) The NEW YORK TIMES- 30/9/1955.

(٢) محمد سيد أحمد ـ أزمة المياه القادمة ـ الأهرام القاهرية ـ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٥.

الخليج ودول حوض دجلة والفرات (سوريا، العراق، تركيا).

٣ ـ مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال فترة تتراوح بين عشرة إلى عشرين عاماً مقبلة وتدخل في هذا الحزام دول حوض النيل. ويحذر تقرير الاستخبارات الأمريكية من مخاطر أي محاولة للسيطرة على المنابع المائية أو على أي خلل في تقسيم الحصص مؤكداً أن استمرارية غياب التفاهم والتنسيق بين الدول المشتركة في الأحواض المائية سيؤدي إلى حروب قد يتجاوز خطرها منطقة الشرق الأوسط ليهدد السلام العالمي برمته(٣).

هذه الحقيقة توصل إليها جميع الخبراء من الجانبين العربي والإسرائيلي. ففي بحث أجرته جامعة بارايلان الإسرائيلية بتوجيه من وزارة الخارجية تبين لها أن «الشرق الأوسط هو للأسف الشديد منطقة ذات ضائقة بالنسبة للمياه. في مصر مثلاً يضاف مليون فم يطلب المياه كل تسعة أشهر وبعد ٢٠ سنة سيتضاعف عدد سكان مصر الحالي إلى ١٣٠ مليون نسمة. أيضاً السوريون والأردنيون في ضائقة الآن. ففي الأردن هناك مناطق لا تتدفق فيها المياه إلا مرة في الأسبوع. أما في سوريا فإن الحكومة تضطر إلى تقليص كميات مياه الشرب إلى المدن الكبيرة بسبب مشكلة التلوث والمستوى المنخفض في مياه نهر الفرات. والمعطى الأكثر إثارة للدهشة هو: أن ثلثين من السكان الناطقين بالعربية في الشرق الأوسط يشربون ويغتسلون في مياه تصلهم من أنهار ذات منابع في دول غير عربية(٤).

---

(٣) محمد وردة ـ مشكلة المياه في الشرق الأوسط ـ الحياة ـ لندن ـ ٣٠/١٢/١٩٩٣.

(٤) بن كسبيت ـ معاريف ـ ٢٥/٨/١٩٩٥.

ولخص الدكتور مصطفى كمال طلبة المدير التنفيذي لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة ١٩٧٦ـ ١٩٨٢ وضع المياه في الشرق الأوسط في النقاط التالية(٥):

١ ـ المياه هي عنصر أساسي في التنمية خاصة في الدول الجافة أو شبه الجافة والتي تضم دول الشرق الأوسط. ففي هذه المنطقة يعتبر الأمن المائي مثل الأمن الغذائي من الأمور الحيوية.

٢ ـ تعاني المنطقة من تفاوت كبير في توزيع المياه فيتراوح وجود المياه الداخلية القابلة للتجديد ما بين مناطق منخفضة بشدة إلى حد وصولها إلى صفر م٣ للشخص وإلى مناطق مرتفعة تصل إلى ٧٠٠٠م٣ . كما أن عدم استقرار المناخ وظاهرة الدفء العالمي في المناخ تثير العديد من التساؤلات والمخاوف من تأثيرها على كمية الأمطار والمياه المتاحة.

٣ ـ ورغم كل هذا فإن استهلاك المياه في المنطقة تضاعف عشرة أمثاله في السنوات الماضية بينما أصبحت المصادر المائية الجديدة أكثر ندرة وتطويرها أغلى ثمناً. من المنتظر أن يستمر ويسوء هذا الوضع خلال الثلاثين عاماً القادمة.

٤ ـ بالإضافة إلى ندرة المياه فإن النوعية أيضاً تتدهور بسبب التلوث الذي تسببه مخلفات المصانع ومياه التجريف في الأراضي الزراعية والمجاري.

٥ ـ انخفاض مستوى المياه الجوفية بسبب تزايد استخدامها في الري.

---

(٥) Dr. Moustafa Tolba- International Waters of the Middle East from Euphrates-Tigris to Nile- p. 31.

٦ ـ انخفاض كفاءة نظم الري المستخدمة مما يؤدي إلى تبديد المياه وفقدانها. فإن ما بين ٤٠ و٦٠٪ من المياه المستخرجة من الأنهار لا تصل فعلياً إلى الأراضي الزراعية وتُفقد في عمليات الرشح. كما أن سوء إدارة الري والوعي يؤديان إلى تزايد نسب الرواسب في مجاري المياه وبالتالي تزايد نسبة الرواسب في خزانات المياه مما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية خطيرة.

٧ ـ تصريف مياه المصانع في المياه السطحية واختلاطها مع مياه المجاري أو مياه الري قد يؤدي إلى مشاكل بيئية خطيرة.

ويزداد القلق من أن الشرق الأوسط قد أصبح على شفا أزمة مائية حادة. فحصة الفرد كانت قبل ثلاثين سنة تصل إلى ثلاثة آلاف م^{٣} سنوياً أي إلى ثلاثة أضعاف الحد الوسط المتعارف عليه للاستهلاك الفردي. ونتيجة تسارع التكاثر السكاني والتوسع الصناعي استطاعت ست دول فقط في عام ١٩٩٠ أن توفر لكل فرد فيها معدل الألف متر مكعب ومن المتوقع أن يهبط هذا الرقم إلى ٧٠٠م^{٣} مع بداية القرن القادم.

وتعتمد جميع دول الشرق الأوسط، باستثناء دول الجزيرة العربية، على ثلاثة مصادر مائية: النيل، نهر الأردن، دجلة والفرات. وربما أن دول المنبع بخلاف دول المصب تملك مزايا واضحة اقتصادياً وسياسياً ولذا فإن المنافسة على مصادر المياه قد تسفر عن خصومات. ففي مؤتمر للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والذي عقد في دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ تنبأ الدارسون بأن المنطقة ستواجه نقصاً سنوياً مقداره مائة مليار م^{٣} . وقد حدت أزمة المياه المرتقبة بدول الخليج إلى تنظيم مؤتمرها الأول عن المياه في دبي أكتوبر/

تشرين الأول ١٩٩٤ الذي بحث بحضور خمسمائة خبير مائي في إيجاد أيسر السبل لتشجيع استهلاك المياه ورفع إنتاجية مصانع تحلية المياه في دول مجلس التعاون الخليجي. لقد مكّن الرخاء الاقتصادي دول المجلس من اللجوء إلى حلول باهظة التكاليف لتعويض نقص المياه فاستثمرت هذه الدول مبالغ هائلة في معامل تحلية المياه في السبعينات وأوائل الثمانينات إلا أن الحكومات المتعاقبة راحت تقلل من الإنفاق على هذه المشروعات نتيجة الانخفاض النسبي في عائدات النفط. ومع ذلك فإن لدى بعض دول المجلس خطة لإنشاء معامل تحلية إضافية تقدر تكلفتها بنحو ١٥٠ مليار دولار. وعلى الرغم من هذه الاستثمارات فإن الدول الخليجية لن تتمكن من تلبية كافة الاحتياجات المائية بكاملها نظراً لاحتياجاتها تأمين الاعتماد الذاتي في الغذاء. ويقول الخبراء إن العالم سيشهد في القرن القادم صراعاً حاداً على المياه يشبه الصراع حول النفط ويقدرون أن ١,٢ مليار نسمة في العالم يعانون من آثار نقص المياه ولا يستبعد هؤلاء أن يشهد الشرق الأوسط حروباً لن تكون أهدافها سياسية بل إنها ستندلع من أجل السيطرة على المياه حتى أن مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية في واشنطن تنبأ عام ١٩٨٨ بأن «المياه وليس النفط ستكون القضية المهيمنة في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠»[٦]. ويقول باحث أمريكي متخصص «أن المنافع الاقتصادية في الشرق الأوسط تعرقل السلام

---

(٦) Joyce. R. Starr and Daniel C. Stoll «Water for the year 2000, in: Joyce. R. Starr- The Politics of Scarcity: Water in the Middle East (United States: Centre for Strategic and International Studies, 1988) P 143.

وتشجع إسرائيل على العدوان. . . لقد استنفدت إسرائيل مصادرها المائية فمدت بصرها إلى المياه العربية. والحقيقة أن الجانبين السياسي والعسكري للصراع العربي ـ الإسرائيلي كبيرين جداً بحيث أنهما طمسا الجانب الاقتصادي. فمن خلال استغلال مياه الضفة والقطاع والجولان وفرت إسرائيل سنوياً ملياري دولار ثمن المياه»[٧]. وهذا ما يستوجب التأكيد على مسألة لم يعد من الممكن التغاضي عنها وهي أنه لا أمن عسكري للأمة العربية دون أمنها الاقتصادي الغذائي، والعصب الرئيسي له هو المياه وهو ما يستلزم البحث في طبيعة الأزمة المائية لدى الطرفين العربي والإسرائيلي.

أزمة المياه في الوطن العربي:

تكتسب إشكالية الأمن المائي العربي أهمية خاصة تضعها على قائمة أولويات العمل القومي. فالمتابع لمعظم تقارير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمتعلقة بمسألة الموارد المائية وعلاقتها بالزراعة يدرك مدى تقلص الثروة المائية في الوطن العربي الذي يبدو معرضاً للأزمة بصورة كبيرة لأن الجزء الأعظم من أراضيه يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة.

ويتضح من دراسة لجامعة الدول العربية أجريت عام ١٩٩٣[٨] أن ٦٧٪ من موارد المياه العربية ينبع من أراض غير عربية. الأمر الذي يجعل العالم العربي في موقف حرج إزاء إمكانية سيطرته على مياهه.

---

(٧) توماس ستوفر ـ الشرق الأوسط ـ لندن ـ ١٩/ ٣/ ١٩٩٣.

(٨) السفير ـ بيروت ـ ٣١/ ٨/ ١٩٩٣.

لا سيما فيما يخص الأنهار المتشاطئة. فمنابع أنهار النيل والفرات ودجلة تقع خارج الأراضي العربية وهي تشكل نحو ٨٠:٨٥٪ من إجمالي الموارد وينطوي هذا العامل على أخطار إضافية تتهدد مجمل التوازن المائي العربي خصوصاً في ظل ما يثيره تطور اجتهادات القانون الدولي للمياه من إشكاليات لجهة توسعه في تفسير مفهوم الحوض النهري.

ويشغل الوطن العربي ٩٪ من مساحة اليابسة وفيه خامس تجمع سكاني عالمي في حين تقدر موارده المائية بحوالي ٧,٤٪ من الموارد المائية العالمية. وتقل الموارد المائية المتجددة فيه عن ١٪ من نظيرتها في العالم ولا يزيد نصيب الفرد العربي من المياه على ١٧٤٤م٣ سنوياً في حين يبلغ المعدل العالمي ١٢٩٠٠م٣ وهو ما يعنى أن الأزمة مزدوجة من حيث قلة العرض وزيادة الطلب:

الوجه الأول: قلة العرض

إن العجز المائي العربي سيبلغ ١٣٠ مليار م٣ سنوياً بافتراض أن حاجة الفرد السنوية ما بين ٨٠٠ـ ١٠٠٠ م٣ وبذا تكون حاجة العالم العربي من المياه ٢٠٠ مليار م٣ سنوياً للشرب والري والاستخدام الصناعي بينما لا تؤمن الأنهار العربية مجتمعة أكثر من ١٩٥ مليار م٣ سنوياً في الأحوال العادية[٩]. وتجري في الأرض العربية أنهار دائمة الجريان يبلغ عددها ٦٥ نهراً أغزرها صباً نهر النيل. إذ يبلغ صبيبه السنوي ٨٥ مليار م٣، وأضعفها نهر مليان التونسي إذ يبلغ صبيبه

---

(٩) جان نكد ـ حروب المياه ـ الأسبوع العربي ـ بيروت ـ ٤/١١/ ١٩٩١ـ ص ٢٥.

السنوي ٥٠ مليون م^{٣} [١٠]. ولا تسد هذه الشبكة من الأنهار سوء جزء من حاجة العرب إلى المياه.

وينطبق نفس الأمر على المياه الجوفية. ففي ثماني دول لا يتعدى متوسط نصيب الفرد ٥٠٠م^{٣} سنوياً وهو يزيد عن ١٠٠٠م^{٣} في ست من سبع دول بينما يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠م^{٣} سنوياً في باقي الدول ويحتاج الأمر إلى عمل على مستوى الوطن العربي لمعرفة كمية المياه الجوفية. ولكن بناء على البيانات المتاحة يذكران الأراضي الزراعية التي تروى من المياه الجوفية تقدر بنحو ٧٢٥ ألف هكتار تستهلك حوالي ١٠ مليارات م^{٣} من المياه سنوياً وأنه من الممكن التوسع في المساحة المزروعة إلى ٢مليون هكتار. ومن هنا فإن لتلك المياه أهمية كبيرة من ناحية الأمن المائي العربي ويمكن اتخاذها احتياطي استراتيجي لأنها تستخدم في كافة المجالات حتى رديء النوعية منها يمكن استغلاله في حقول آبار البترول لاستخراجه. أما بالنسبة لاستخدامها في مجالات أخرى كالري في الصحاري ومناطق الواحات فانه آخذ في الازدياد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نوعية المياه الجوفية تتدنى عند استخدامها لأن التباين في الوزن النوعي يفترض أن المياه متدنية النوعية ترقد في أعماق الخزان الجوفي وفوقها المياه الأجود نوعية. ولعل أبرز مشكلات الموارد المائية في الوطن العربي هي مسألة توزيعها. وعلى سبيل المثال نجد أن نصف كمية الأمطار تهطل في السودان الذي لا يشكل سوى سدس مساحة العالم العربي ويمكن ملاحظة عدة أمور:

---

(١٠) جان خوري وآخرون ـ الموارد المائية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية ـ ورقة مقدمة إلى ندوة مصادر المياه ـ الكويت ـ ١٩٨٦/٢ ص ١٨.

١ ـ قلة الأمطار الهاطلة في معظم الأراضي العربية لانتشار الطابع الصحراوي إذ تمتد الصحراء على هيئة حزام من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً ولا تتعدى كمية الأمطار الهاطلة سنوياً في أغلب الدول العربية ٢٥٠ملم علاوة على أن هناك مناطق لا يصلها شيء يذكر من المطر وبخاصة في المناطق الداخلية من الصحاري.

٢ ـ غزارة الأمطار الهاطلة نسبياً على المرتفعات وفي الأطراف الشمالية والجنوبية من الوطن العربي. فعلى الجبال التي تحده شمالاً تتراوح ما بين ٧٥٠ـ ١٠٠٠ملم سنوياً غير أنه تقابلها مناطق خلفية يقل فيها المطر عن ذلك إذ يبلغ ٤٠٠ـ ٥٠٠ ملم في بعض السنوات وغالباً ما تقل عن ذلك حتى تصل إلى ٢٠٠ملم.

٣ ـ تتميز كمية الأمطار الهاطلة بالتفاوت الشديد بين مناطق العالم العربي. ففضلاً عما سبق نجد أن الدول العربية الواقعة على البحر المتوسط تزداد فيها كميات الأمطار أكثر مما عليه الحال في المناطق الصحراوية والداخلية. إذ يتراوح معدل سقوط الأمطار في هذه البلاد من ٣٠٠ـ ١٠٠٠ملم تبعاً لاختلاف المواقع والأماكن وحيث يمكن الاستفادة من هذه الكمية الهاطلة في الزراعات الشتوية إلا أن بعض المناطق تكون الأمطار الهاطلة عليها غير كافية حتى في الشتاء(١١).

٤ ـ يقدر متوسط الهطول السنوي بحوالي ٢٢٨٥ مليار م٣ وتقدر بحوالي ٣٣٢ مليار م٣ سنوياً بمعدل أقل من ١٠٠ملم ويمكن اعتبارها

---

(١١) د. مصطفى عبد الحميد ـ أزمة المياه في الوطن العربي (اليقظة العربية، مطابع روز اليوسف، السنة ٥، ع ٢٦، يونيو/ حزيران ١٩٨٩) ص ١١٨.

بدون فائدة بسبب التبخر وهي تعادل حوالي ١٥٪ من إجمالي الهطول السنوي وتغطي ٦٦,٦٪ من المساحة الكلية للوطن العربي في حين تقدر كمية الهطول بمعدل ١٠٠ـ ٣٠٠ملم بحوالي ٤٣٨ مليار م٣ وتغطي حوالي ١٥,٥٪ من المساحة. وبالإمكان الاستفادة من هذه الكميات في تحسين المراعي الطبيعية. أما عن باقي الكميات الهاطلة من الأمطار فتقدر بحوالي ١٥١٥ مليار م٣ يضيع جزءاً كبيراً منه بسبب التبخر ويساهم الجزء الباقي منه في تغذية الطبقات المائية فضلاً عن الجريان السطحي الذي تقدر كميته بما لا يزيد على ١٩١ مليار م٣ أي حوالي ١١,٤٪ من الهطول السنوي وبذلك تقدر الموارد المائية السطحية العربية بما يقارب ٣٥٢ مليار م٣ منها ٢٩٦ مليار م٣ هي مجموع تصريف الأنهار في الوطن العربي. غير أن هذه الموارد تتعرض لفقدان كميات عالية النسبة بالتبخر كما هو الحال في منطقة المستنقعات بالسودان ويمكن تقدير إجمالي هذه النسبة بحوالي ٧٠ـ ٢٠٠ مليار م٣ مما يؤدي إلى انخفاض الموارد إلى ٢٥٩ مليار م٣ فقط.

ويتبين من ذلك أن مشكلة الموارد المائية تتداخل فيها عوامل الندرة النسبية مع عوامل سوى التوزيع مما يضفي عليها مزيداً من التعقيد. ويلاحظ عدم وجود سياسة عربية خاصة بالمسألة المائية وكيفية إدارة الموارد المائية واستغلالها والمحافظة عليها من التبديد، بل نجد سوء استثمار. فطريقة التخزين (بناء السدود مثلاً) لم يتم استيعاب تقنيتها المتطورة فضلاً عن غياب ترشيد استهلاك المياه في مختلف الدول حيث أن الرسوم المفروضة على استهلاك المياه في الوطن العربي لا تغطي تكلفة صيانة شبكات الإمداد.

الوجه الثاني: زيادة الطلب

تتوقف الاحتياجات المائية أساساً على استراتيجية الأقطار العربية التي ستعقدها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بصورة رئيسية. ولقد أظهرت دراسات البنك الدولي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بأنه إذا استمر النمو الحالي فسوف يصل عدد العرب إلى ٣٠٠مليون نسمة عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٣٠ نحو ٧٣٥مليون نسمة هذا بافتراض أن الزيادة السنوية تبلغ ٢,٧٪ ثم ٣,٥٪ سنوياً على التوالي. ويتضح من استخدام نفس المعدلات في الاستخدام الحالي للمياه أن الاحتياجات المستقبلية سوف تصل إلى ٤٨٧ مليار م^{3} عام ٢٠٠٠ وتزداد إلى ٨٢١ مليار م^{3} في عام ٢٠٣٠. ولا بد من التذكير بأن احتمالات تعاظم ندرة المياه خلال العقد الحالي ومستهل القرن القادم يمكن استنتاجه من تناقص نصيب الفرد من الموارد المائية في مختلف الدول العربية مع حلول عام ٢٠٠٠ ليصبح أقل من ٥٠٠م^{3} سنوياً في عشر دول. كما أن عدد الدول التي سيتجاوز فيها نصيب الفرد ١٠٠٠م^{3} سنوياً لن يزيد على أربع دول وأن هذه الكمية قد تصبح أقل من ذلك إذا ما حدث تدهور نوعي للمياه.

ونتيجة لزيادة عدد السكان فإن الاستهلاك المنزلي للمياه سيقفز من ١٠,٧٩٩ بليون م^{3} من الجزء الأخير من الثمانينات إلى ٢٨٤, ٢١ بليون م^{3} عام ٢٠٠٠ ونحو ٤٠,١٧٣ بليون م^{3} عام ٢٠١٥ إذا اعتبرنا أن استهلاك الفرد للمياه ١٥٠ل/يوم للثمانينات و ٢٠٠ل/يوم لعام ٢٠٠٠ و ٢٥٠ل/يوم لعام ٢٠١٥ علماً بأن نسب الاستهلاك المأخوذة متواضعة إذا ما قورنت باستهلاك الفرد اليومي في بعض دول الغرب

والذي يتعدى ٥٠٠ل/يوم ويصل في بعض المدن الأمريكية إلى ٧٠٠ل/يوم. وهذا يعني أننا بحاجة لتأمين أكثر من ٣٥ بليون م٣ إضافية سنوياً لسد الاحتياجات المائية للاستهلاك المنزلي فقط مع حلول عام ٢٠١٥. وإذا طُرحت أزمة الحاجة إلى المياه لسد المتطلبات الزراعية والصناعية فإن الأرقام مخيفة. فدولة نفطية مثل الإمارات العربية المتحدة قدّر العجز المائي لديها عام ١٩٨١ بنحو ٣٥٥ مليون م٣ وسيبلغ العجز ٩٧٨ مليون م٣ عام ٢٠١٥ مع الأخذ في الاعتبار توسع القطاع الزراعي نتيجة زيادة نسبة تأمين الغذاء من هذا القطاع، وسيتضخم العجز كثيراً إذا ما رغبت الإمارات في تأمين كامل احتياجاتها الغذائية.

وعلى وجه العموم فإنه بسبب هذا النمو السكاني المرتفع فإن ازدياداً كبيراً سيطرأ على الطلب المحلي من الأغذية إذ قدرت الزيادة السنوية للاستهلاك بنحو ٥٪. وبمعنى إذا كان استهلاك الأغذية في الوطن العربي قدر بنحو ٨مليار دولار عام ١٩٧٥ فإنه من المتوقع أن يصل ما سينفقه العرب لاستيراد الغذاء حتى نهاية هذا القرن إلى ٢٠٠ مليار دولار. لقد كان من الطبيعي أن يقابل ازدياد النمو السكاني ارتفاعاً في معدل الإنتاج ولكن هذا لم يحدث مما أدخل الوطن العربي في دائرة العجز الغذائي لا سيما إذا علمنا أن الزيادة في الإنتاج ٢٪ فقط مقابل ٣٪ في السكان و٥٪ في الاستهلاك. فالمعدل الطبيعي للزيادة في الإنتاج الذي ينبغي أن يقابل معدل نمو ٣٪ هو ٤٪ وهذا يعني عجزاً مقداره ٥٠٪ مما يفرض على الوطن العربي استيراد ما بين ٤٠ـ ٦٠٪ من احتياجاته الغذائية. وسيرتفع العجز في الحبوب وحدها من ١٠,٣ مليون طن عام ١٩٧٥ إلى ٢٩,٢ مليوناً عام ٢٠٠٠. بمعنى

أن الدول العربية سوف تكون ملزمة باستيراد ٥٥٪ من حاجاتها من القمح وهو ما يعادل ٤٠٪ من حجم التجارة الدولية للقمح.

ونلاحظ هبوط الإنتاجية الزراعية العربية إلى ما دون مستواها إذا ما قورنت بالإنتاج العالمي ويعود ذلك إلى تخلف القاعدة الزراعية المنتجة وتتمثل في هبوط إنتاجية العامل الزراعي وتدهور التربة وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة للمشروعات والتنمية الزراعية. والأهم من ذلك عدم كفاية مياه الري. فبالنسبة لمحاصيل الحبوب مثلاً وهي من أهم المحاصيل العربية، فإن زراعتها تستهلك حوالي ٦٤٪ من الأراضي ومتوسط الإنتاج العربي لا يتجاوز ١,١ طناً للهكتار في حين يصل متوسط الإنتاج العالمي إلى ١,٩طن أي بانخفاض قدره ٤٢٪. ويصل متوسط إنتاج الهكتار العربي الواحد للقمح، وهو أهم محصول زراعي عربي، إلى طن واحد في الوقت الذي يزيد فيه إنتاج الدول النامية بواقع ٢٠٪ والإنتاج العالمي بنحو ٢٥٪ لكل منهما عن المتوسط العالمي، فيما تقل إنتاجية الشعير إلى نحو ٥٠٪ عن هذا المتوسط. وتشير الدراسات إلى أن معدل المحصول سوف يستمر في المستقبل قريباً من النمط الحالي وستظل الحبوب المحصول الرئيسي. وعلى الرغم من أن مساحة زراعة الحبوب عام ١٩٩٢ كانت حوالي ٧٢٪ من المساحة المحصولية في الوطن العربي فإن التقديرات تشير إلى انخفاض إنتاج معظم محاصيل الحبوب بنحو ١٣,٨٪ نظراً لانخفاض المساحة بنسبة ٤,٢٪ والغلة بنسبة ٥,٧٪[١٢].

إن قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء أدى إلى

---

(١٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ ١٩٩٣.

عجز كبير في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية الهامة مما أدى إلى استنزاف الموارد العربية وتحويلها إلى قوة شرائية تهدر في سبيل تأمين الغذاء ولا تجد طريقها إلى تنمية القطاع الإنتاجي الزراعي الأمر الذي يبعدها عن التنمية الذاتية ويجعل الأمن الغذائي العربي تحت سيطرة الاحتكارات العالمية. ففي مواجهة نمو الإنتاج بمعدل منخفض يتراوح ما بين ١,٥ـ ٢٪ سنوياً ينمو استهلاك الغذاء بمعدل يصل إلى ٥٪ سنوياً وأن مفارقة معدل النمو التي يزيد فيها الاستهلاك بنحو ضعف معدل الإنتاج أدت إلى الفجوة الغذائية ويمثل ذلك بطبيعة الحال عبئاً دائماً على موازين الدولة ومدفوعاتها وإذا استمرت الظروف الحالية دونما حدوث طفرات في الإنتاج فإن هذا العجز سوف يستمر بل وستتعاظم حدته[١٣].

ورغم اختلاف الأسباب التي تكمن وراء هذا العجز الغذائي أو ما يطلق عليه أحياناً معوقات التنمية الغذائية إلا أن ما يرتبط بها من نشاطات زراعية وصناعية مسؤولية بدرجة كبيرة عن هذا العجز الذي يتناسب عكسياً مع كميات المياه المتوفرة والمستغلة في الزراعة. ومن الحقائق المفجعة أن مساحة الوطن العربي البالغة ١٣٩٤مليون هكتار تحتل الصحراء فيها ٦٠٠ مليون هكتار أي بنسبة ٤٣٪ وأن النسبة غير الصحراوية المتبقية ٥٧٪ تحتوي فقط ١٣٢ مليون هكتار كمساحة صالحة للزراعة أي ٩,٤٪ من المساحة الإجمالية، وأن المساحة المستغلة فعلاً للزراعة تبلغ ٥٣ مليون هكتار أي ٣,٨٪ فقط وهو ما

(١٣) د. حسن حمدان العلكيم ـ أزمة الغذاء في الوطن العربي ـ التحديات وآفاق المستقبل (السياسة الدولية، ع ١٢٣، يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، القاهرة) ص ١١.

يعادل ٤٠,٢٪ من الرقعة الصالحة للزراعة. وإذا أضفنا إلى ذلك ما يميز الوطن العربي من قلة الأمطار وندرة المياه الجوفية وبما ينتج عنه من شح في المياه وتكوين أنهار صغيرة غير دائمة الجريان وأن الأنهار الكبرى التي تخترق العالم العربي (الفرات، دجلة، النيل) هي أنهار خارجية وأن ٧٨,٨٪ من الأراضي الزراعية تروى بالمطر غير المنتظم وهذا يعني تذبذب الإنتاج الغذائي الزراعي وارتهانه بالعوامل الطبيعية(١٤).

وإذا علمنا كل ذلك ندرك أهمية المياه للوطن العربي بل وأهمية استغلال كل نقطة ماء وحتمية السيطرة على الموارد المائية والعمل على رفع نسبة الأرض المروية بواسطة الأنهار ومياه السدود لتخفيف تحكم المطر بالإنتاج الغذائي.

ولا يتوقف الأمر عند الحدود الطبيعية للعجز المائي إذ أن العرب ليسوا وحدهم في الميدان. فالمشاريع التي تقوم بها إسرائيل وبالتنسيق مع أثيوبيا وتركيا يمكن أن تؤدي إلى حدوث مجاعة حقيقية في العالم العربي لأن إسرائيل لن تتورع عن استخدام القوة العسكرية لتأمين المصادر المائية الضرورية لها.

ويقول أحد الخبراء الأمريكيين المختصين بشؤون المياه: «إن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشتمل على النفط والمعادن والسباق التجاري والحصول على الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الاقتصادية

---

(١٤) جمال أبو المجد ـ الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط (صامد الاقتصادي ـ ع ٨٩ـ يوليو/تموز ١٩٩٢، عمان) ص ٥٤.

الأخرى بالإضافة إلى المياه»[١٥]. وقد أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بالولايات المتحدة أواخر عام ١٩٨٧ دراسة حول المياه في المنطقة جاء فيه: «يقف الشرق الأوسط على شفا أزمة مصادر طبيعية رئيسية. فقبل القرن الحادي والعشرين يحتمل أن يمزق الصراع على مصادر المياه المحدودة الروابط الهشة أصلاً بين دول المنطقة»[١٦].

وتتفاقم مشكلة المياه مع زيادة النمو السكاني في المنطقة الذي يصل إلى معدل ٣٪ وهو أعلى معدل في العالم وتتضاعف هذه الزيادة في إسرائيل إذا أضيف عدد المهاجرين إلى عدد المواليد وكذلك ستزداد حدة المشكلة إذا صحت توقعات خبراء البيئة التي تقول بأن مناخ المنطقة سيشهد تقلبات حارة وموجات جفاف ستؤدي إلى انخفاض حاد في منسوب المياه في الأحواض المائية المكشوفة والجوفية على حد سواء وهو ما يطرح المياه كموضوع حيوي في إسرائيل.

أزمة المياه في إسرائيل:

ارتبطت سياسة الاستيطان الصهيوني بالدعوة إلى الهجرة لأرض فلسطين في سبيل تحقيق الأماني القومية والتوراتية لليهود. وكانت أول محاولة استيطانية عام ١٨٧٨ بإنشاء مستعمرة «تباح تكفا» ثم قام رواد حركة «أحباء صهيون» ببدء الموجة الأولى للهجرة عام ١٨٨٢ وأخذ نطاق الهجرة والاستيطان في الاتساع حتى جاء وعد بلفور عام ١٩١٧

---

(١٥) الشرق الأوسط ـ لندن ـ ١٩/ ٣/ ١٩٨٤.

(١٦) The News Week- 15/12/1987.

لتحصل الحركة الصهيونية على حقوق عديدة بفضل تتالي موجات الهجرة. وكان الحصول على المياه العربية في صلب اهتمام الصهاينة الأوائل لأهميتها في إقامة المستوطنات. وأوضح رعنان أن الجناح الأرثوذكسي المتدين داخل الحركة يتطلع إلى الحدود المثالية في التوراة «من النيل إلى الفرات» بينما طالب العلمانيون بالرقعة التاريخية الأصغر من «دان إلى بئر السبع» ولم يكتفوا بذلك وإنما أضافوا المناطق التي تؤمن لهم مرتكزات اقتصاد عصري معافى ومقومات الدفاع العسكري. فحاولوا ضم مساحات صحراوية في الجنوب والشرق باعتبارهما منطلقاً لغزوات البلاد في الماضي وحمّلتهم اعتبارات الزمن والتطور العدواني على التطلع صوب وادي البقاع شمالاً لأنه يشكل مدخلاً إلى فلسطين بين منحدرات جبال لبنان وجبال حرمون «وحين تذكروا الملايين من اليهود الذين سيتم تهجيرهم إلى فلسطين وضعوا الخطط التي تؤمن لهم حدوداً تشمل منابع الأردن والليطاني وثلوج حرمون واليرموك وروافده والجبول. وبدأوا يفكرون بتوليد الطاقة الهيدرو كهربائية عن طريق إقامة مساقط وشلالات لمياه الليطاني واليرموك»(١٧).

وتنبع أهمية دراسة وضعية المياه في الاستراتيجية الإسرائيلية من أن تلك السياسة لا تعمل أو تنطلق من فراغ. فمخططوها يعملون عادة داخل إطار تاريخي يزودهم به دافع العقيدة وحلم إسرائيل الكبرى. كما أن السياسة التوسعية تجد لها جذوراً في التقاليد التاريخية للمجتمع الإسرائيلي.

---

(١٧) د. أسعد رزوق - إسرائيل الكبرى - دراسة في الفكر الصهيوني التوسعي (مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨) ص ٣٢٢.

ويمكن إيجاز مسار تطور الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية في أربع مراحل[١٨]:

١ ـ التخطيط والتحضير وهي الفترة التي رافقت بروز الفكر الصهيوني منذ منتصف القرن الماضي واستمرت حتى أول ترجمة فعلية مع وعد بلفور ١٩١٧. وميزة هذه المرحلة الترويج لفكرة الاستيطان في الأراضي الموعودة والمرتبطة بوجود المياه حيث وعد الرب إبراهيم بأن يعطي لنسله هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير. كما منابع نهر الأردن في فلسطين وهو ما يعني تمركزها حول شريان مائي سيمنحها البقاء وكذلك شراء ٢٠٠ ألف دونم من أراضي مرج ابن عامر حيث نهر المقطع.

٢ ـ الاستيطان والتمركز وتمتد هذه المرحلة بين وعد بلفور وإعلانه وقيام دولة إسرائيل وأبرز سماتها المطالبة الصهيونية بجعل منابع أنهار الأردن وجبل الشيخ والليطاني ضمن حدود إسرائيل ولقيت هذه الفكرة اعتراضاً أوروبيا لأنها كانت تتعارض مع حسابات انجلترا وفرنسا الشرق أوسطية. أما الحلقة الثانية من هذه المرحلة كانت وقوف حاييم وايزمان عام ١٩١٩ أمام مؤتمر السلام في باريس ليروج لمشروع الحدود التي تريدها إسرائيل والتي ضمنها منابع نهر الأردن واليرموك وأجزاء من الليطاني وخلال هذه الفترة استطاعت شركة كهرباء فلسطين التي كان يملكها يهودي الحصول على امتيازات من حكومة الانتداب عام ١٩٢٢ لاستغلال نهري الأردن

(١٨) عباس قاسم ـ الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية (المستقبل العربي، ع ١٧٤، ٨/١٩٩٣) ص ٣٨ـ ٤١.

واليرموك وهو ما اعتبرته إسرائيل فيما بعد حقاً تاريخياً منعت بموجبه السكان العرب من الاقتراب من مياه هذين النهرين للاستفادة منهما في عمليات السقي والري. ومن سمات هذه الفترة دخول الولايات المتحدة إلى المنطقة لدعم إسرائيل وذلك من خلال التقرير الشهير الذي أعده خبيرها والتر لورد ميلك عام ١٩٤٤ وأوصى فيه بعدم التهاون في مسائل كأنهار الأردن والحاصباني وبانياس والليطاني كضمانة حيوية لبقاء إسرائيل.

٣ ـ السيطرة والاستخدام وخلال هذه المرحلة ١٩٤٨ـ ١٩٧٩ وقعت حرب جنوب لبنان حيث احتلت إسرائيل قسماً من الأراضي اللبنانية وأجبرت على الانسحاب منها فيما بعد وعلى تبديل سياستها المائية الإقليمية وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ أكملت إسرائيل توسعها بضم مياه أنهر جديدة هي الأردن وبانياس والحاصباني وأعقبت ذلك بعملية الليطاني عام ١٩٧٨ والتي أقامت خلالها الحزام الأمني.

٤ ـ التمركز وتجسيد الانتصارات. وتبدأ من ١٩٧٩ وحتى الآن وهي مرحلة لم تقم إسرائيل خلالها (عدا عملية سلامة الجليل عام ١٩٨٢) بأية عملية عسكرية ذات أبعاد مائية حيث أخذت في تمتين نفوذها على ما سلبته من مياه عربية.

ويقول أبراهام تامير الذي عمل لسنوات طويلة في تخطيط ترتيبات السلام المستقبلية ورئيساً لشعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي «أن الموضوع الوحيد في الشرق الأوسط الذي يستلزم وضع نظام له بين الدول هو موضوع المياه... مشكلة المياه هي بالضبط معضلة السلام والحرب. ومن الممكن أن تختار إسرائيل سياسة السيطرة على مصادر المياه مما يعني الحرب أو أن تختار سياسة توزيع المياه بين دول

المنطقة وهو ما يعني السلام»[١٩]. كما عرض شيمون بيريز في فبراير/ شباط ١٩٩٣ أمام المجلس الاستشاري للطائفة اليهودية في الولايات المتحدة تصوراً إسرائيلياً للسلام في الشرق الأوسط يتجاوز مجرد المساومات على الأرض ويدعو إلى قيام تعاون اقتصادي وحل لمشكلة المياه. وأكد أنه إذا تم التوصل بين إسرائيل والأطراف العربية إلى اتفاق على الأرض ولم يتم الاتفاق على المياه فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي. وأضاف «أن ٨٩٪ من الأراضي العربية هي أما صحراوية أو شبه صحراوية ولا توجد أي طريقة لمحاربة الصحراء إلا بتوزيع المياه الموجودة»[٢٠]. إسرائيل تريد حلولاً إقليمية لأزمتها المائية التي خلفتها نتيجة سياستها الزراعية وحلمها بتحويل الصحراء إلى أرض خضراء وهو ما خلص إليه تقرير مراقب الحسابات العام في إسرائيل الذي ألقى تبعة الأزمة المائية على «سوء الإدارة في وزارة الزراعة وعدم فرض أسعار واقعية للمياه في حين لا يوفر هذا القطاع سوى ٤ـ ٦٪ من فرص العمل و٢٠٪ من الصادرات وهي تساهم بنسبة ٦٪ من الدخل القومي لإسرائيل إضافة إلى ذلك فإنه يبدو أن البنية التحتية لتوزيع المياه هي الأخرى متدهورة. فالتسرب في أنابيب الناقل الوطني للمياه مسؤول عن ٢٥٪ من النقص»[٢١].

وفي دراسة إسرائيلية قدمها مركز تاهال للاستشارات الهندسية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ يتضح مدى المناورة في استخدام الأرقام لإيضاح ماهية الأزمة المائية. وتقول الدراسة أن كمية المياه المتوافرة

---

(١٩) علهمشمار ـ ٣١/ ١٢/ ١٩٩١.

(٢٠) الحياة ـ لندن ـ ٢٥/ ٢/ ١٩٩٣.

(٢١) Bruce Hurwitz- Middle East Focus Spring- 1991- p 31.

حالياً في إسرائيل تبلغ ١,٩ مليار م³ موزعة على القطاعات الآتية: الاستخدام الصناعي ١١٠ مليون م³ والاستخدام المنزلي ٤٥٠ مليون م³ واستخدام الري ١,٣ مليار م.³ وأغفلت الدراسة ٦٠ مليون م³ يرجح أنها تستخدم لتبريد المفاعلات النووية. ووضعت الدراسة خطة تقديرية حول حاجة إسرائيل من المياه في عام ٢٠٠٠ وأخذت في الاعتبار عند وضعها الاتجاهات السياسية والديموغرافية. ووفقاً للدراسة فإن الطلب على المياه سيبلغ ٢,١٦ مليار م³ أي بعجز ٢٦٠ مليون م³ سنوياً[(٢٢)].

والحقيقة أن إسرائيل تحتاج إلى أكثر من ٥٠٠ مليون م³ سنوياً لعدة أسباب:

١ ـ افترضت تقديرات تاهال ترشيداً في الاستخدام الزراعي والصناعي من ١,٤١ مليار م³ عام ١٩٩٠ إلى نسبة تتراوح بين ١,١٨٠ إلى ١,٢٥٠ مليار م٣ وهذا يعني أن هذا الاستخدام سوف ينخفض بقيمة ١٦٠ مليون م³ سنوياً وهو أمر صعب التحقيق إذا أخذنا بالاعتبار ثبات مستوى سقوط الأمطار والقوانين الصارمة المفروضة حالياً على تقنين المياه وتدفق المستوطنين وتزايد وتيرة المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق.

٢ ـ تضع الخطة في تصورها أن عدد سكان إسرائيل سيكون ٥,١٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠. وبالاستناد إلى الأرقام الواردة في دراسة المركز نجد أن العدد قفز من ٩٠٠ ألف نسمة عام ١٩٤٨ إلى ٤,٥ مليون نسمة عام ١٩٨٨ أي بمعدل نمو يشمل زيادة المواليد

---

(٢٢) دافار ٦/١/١٩٩١.

والهجرة ٢,٨٪ سنوياً. وإذا اعتمدنا قياس النمو على أساس النسبة التي كانت قائمة خلال ١٩٨٣ـ ١٩٩٠ يتضح أن عدد سكان إسرائيل سيكون بين ٦,١٦ مليون نسمة و٦,٥٦ مليوناً أي أن الخطة أغفلت نحو مليون نسمة من الزيادة المتوقعة بحدها الأدنى.

٣ ـ إذا كان متوسط استهلاك الفرد من المياه (حسب دراسة تاهال) ما بين ٥٠ إلى ١٣٠م٣ سنوياً أي بمعدل نحو ٧٤م٣٪ سنوياً فإن استهلاك الفرد المتوسط سنوياً لعام ٢٠٠٠ سيكون ١١٠م٣ وهذا يعني أن الاستهلاك السنوي في قطاع الاستخدام المنزلي سيكون حوالي ٦٦٢ مليون م٣ وإذا أضفنا زيادة المليون نسمة لوجدنا أن جملة هذا القطاع ستصل إلى ٧٧٢ مليون م٣ سنوياً أي بنسبة عجز تزيد عن ١٦٠ مليون م٣.

٤ ـ في القطاع الصناعي الذي ينمو فيه الاستهلاك بنسبة ٤٪ وفقاً لدراسة تاهال وإذا علمنا أن كل مليون نسمة يستهلك ١١٠ مليون م٣ لوجدنا أن العجز في المياه عند إسرائيل سيتراوح في حده الأدنى ما بين ٣٥٠ إلى ٤٥٠ مليون م٣ هذا على افتراض أن تدفق المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال ١٩٩٠ـ ٢٠٠٠ لن يتجاوز مليون نسمة.

٥ ـ تعتبر المياه في إسرائيل ذات نوعية سيئة ويشير تقرير وزارة البيئة الإسرائيلية إلى أن المياه الجوفية ملوثة بالملح والمبيدات والمعادن الثقيلة ومياه الصرف وأن البنية التحتية المائية بمجملها تتعرض للانهيار البيئي. أما على صعيد المياه السطحية في بحيرة طبريا فهي لا تكون دائماً صالحة للشرب لأن الضخ المتعاظم منها سيعرض مستوى البحيرة إلى الانخفاض إلى ما دون الخط الأحمر وهو ٢١٣م تحت سطح البحر وبخاصة في سنوات الجفاف. وسوف يشمل هذا

الخطر نطاقاً واسعاً في الكيان الصهيوني بسبب تلوث مياه الناقل القطري الذي يتزود من طبريا وينقل مياه الشرب والري والذي يعتبر المشروع المائي الرئيسي في إسرائيل(٢٣) ولكل هذا فإن العجز المائي سوف يتراوح ما بين ٣٠ـ ٥٠٪ من الموارد المتاحة حالياً لإسرائيل بما فيها أراضي الضفة الغربية والجولان إلا أننا إذا ما نسبنا هذه الكمية إلى الموارد داخل حدود إسرائيل لعالم ١٩٤٨ فإن مجموعها يبلغ ٨٤٥ مليون م٣ تكاد لا تغطي الاحتياجات المنزلية لعام ٢٠٠٠. أما بالنسبة إلى الضفة والقطاع فلا بد من الإشارة إلى أن مجمل استهلاك المياه للزراعة عام ١٩٩٠ كان في حدود ١٥٤ مليون م٣ إلا أن مستوطني الضفة يروون نحو ٤٠ ألف دونم أي ٤٠٪ من مساحة الأرض التي يرويها الفلسطينيون رغم أن عددهم لا يتجاوز ٨٪ من عدد الفلسطينيين. ولذلك لم يستغرب المراقبون عندما تبنى البنك الدولي دراسة إسرائيلية حول مشاريع تحلية المياه في الشرق الأوسط وأصدرها في تقريره لعام ١٩٨٥ ويقول التقرير: «أن إنفاق دول المنطقة على توفير المياه وتعقيمها يفوق إنفاق بقية دول العالم مجتمعة إذ يصل متوسط الإنفاق لتوفير ما يستهلكه الفرد الواحد في الشرق الأوسط إلى ٣٠٠ دولار وفقاً لأسعار ١٩٨٤ وهو ما يساوي ضعف ما تنفقه القارة الأمريكية وخمسة أضعاف ما تنفقه دول جنوب شرقي آسيا»(٢٤).

وقد جاءت مؤخراً نتائج الدراسة لمياه الشرق الأوسط برعاية جامعة هارفارد الأمريكية تثبت أنه مع نتائج هذه الدراسة فالخطر على كل

---

(٢٣) عباس قاسم ـ الأطماع بالمياه العربية ـ مرجع سابق ـ ص ٢٣.

(٢٤) The Finanashl Times- London- 13/1/1986.

المياه العربية بات قائماً مع العجز المائي في إسرائيل وأن خطط المياه لديها لا تقوم على أساس التقسيم السياسي للحدود وإنما على أساس الأحواض المائية نفسها وهي تعتقد أن هناك تقسيماً غير عادل للأحواض والأنهار في المنطقة. ولهذا فإن التركيز على مشاريع دراسة هارفارد والتي اشترك فيها علماء من إسرائيل وفلسطين والأردن ومن معهد ماساتشوسيش التكنولوجي تؤكد على أربع نقاط هامة هي[٢٥]:

١ ـ الربط الواضح بين دراسة هارفارد وبين مذكرة وايزمان عام ١٩٢٠ فالحديث عن السدود والأنابيب... إلخ لم يتغير ولكنه بطرح متطور. فالملكية ليس لها أية أهمية. وفي هذا التوجه انسجام تام مع سياسة سلام أوسلو وهو يتوافق مع النظرية الجديدة باعتبار المال هو الدعامة الأساسية العالم الشرق الأوسطي الجديد.

٢ ـ الابتعاد كلياً عن نهج السعي إلى قوانين دولية جديدة وهو النهج الذي كان بارزاً بقيادة صهيونية حتى اتفاق أوسلو أما النهج الجديد فهو بالاستغناء عن القوانين الدولية أصلاً والتركيز على أهمية الاتفاقات الثنائية.

٣ ـ الالتفاف بشكل سافر على الاتفاقيات السابقة كاتفاقية الحدود والدخول في نفق جديد هو الاستهانة بالملكية الوطنية للمياه.

٤ ـ الاستخفاف بأهمية مشكلة المياه ككل والتركيز على أن نظرية حرب القرن الواحد والعشرين سوف تدور على المياه هي خاطئة من أساسها والحقيقة أن النظرية لم تكن خاطئة في حينها إلا أن العلاقات

---

(٢٥) بيان نويهض الحوت ـ سياسة النعامة لا تنقذ مياه لبنان ولا مياه الضفة الغربية: المياه هي القضية ـ الحياة ٢٤/٩/ ١٩٩٥ـ ص ١٨.

القائمة حالياً والسائرة نحو توقيع عربي شامل للسلام مع إسرائيل تستبعد الحرب بحكم طبيعة المرحلة وموازين القوى دولياً وإقليمياً أي أن استبعاد الحرب ليس بسبب عدم أهمية قضية المياه إنما بسبب مسيرة السلام ككل وفي هذه الحالة لا يعني أن تضيع أهمية ملكية المياه ولا يعني أن يخضع الجانب العربي لمقولات لا تصلح إلا على قياس المرحلة وللصالح الإسرائيلي وهي مسائل غاية في الخطورة لأنها تخص الحق والتاريخ والحقوق الوطنية.

ويجمع المراقبون على أن فشل المفاوضات المتعددة الأطراف على تلبية حاجات إسرائيل لن يقوض السلام في المنطقة فقط بل إن إسرائيل ستندفع لتأمين متطلباتها بالقوة كما فعلت في حرب ١٩٦٧ وهنا تكمن أهمية تحذيرات الاستخبارات الأمريكية من مخاطر حرب المياه في الشرق الأوسط وهي حرب استعدت لها إسرائيل منذ إقامتها عام ١٩٤٨ إذ سعت لإقامة علاقات وثيقة مع مختلف معاهد الأبحاث الاستراتيجية المتخصصة في شؤون المياه بذريعة تبادل الخبرة والمعلومات لكن هدفها الأول ترويج وجهة نظرها الخاصة لمواجهة مشاكلها المائية المستقبلية ودفع المجتمع الدولي للاهتمام بها.

ويزداد الأمر خطورة بالنظر إلى وجود العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية التي تدعم نظرية النزاع حول المياه كذلك بالنظر إلى ضآلة البدائل والخيارات المتاحة أمام الأطراف المتنازعة وما يترتب على ذلك من صعوبة الوصول إلى وضع توفيقي بين المطالب المتعارضة للدول الغنية.

إن الخطة الإسرائيلية للاستحواذ على المياه العربية من خلال التعاون الدولي ويافطات التعاون الإقليمي لا تخفي ما تعتقده حقيقة

ثابتة من أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو صراع على المياه أساساً لذلك فخطط المياه لديها لا تقوم على أساس التقسيم السياسي للحدود وإنما على أساس الأحواض المائية نفسها وتعطي سياسة إسرائيل المترابطة بين استراتيجياتها السياسية والعسكرية والآفاق المستقبلية الملمح حول إمكانية استخدامها لكل وسائلها للاستيلاء على المياه العربية سواء باستخدام ميزان القوى الراجع لمصلحتها في إطار عملية التسوية السياسية أو بالتهديد باستخدام القوة المسلحة أو باستعمالها بالفعل حتى ولو على نطاق محدود للاستيلاء على المزيد من المياه العربية.

القسم الثاني

المياه... ورقة التسوية الناقصة

تمثل المياه عقدة أساسية للفكر الصهيوني الأمر الذي جعلها محوراً مركزياً للصراعات التي نشبت أو ربما تنشب في المستقبل. . فقد حاولت الحركة الصهيونية تعديل حدود اتفاقية سايكس ـ بيكو وتضمنت مذكرة المنظمة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح في ٣/ ٢/ ١٩١٩ الشكل الذي يجعلها حدوداً مائية وتحقق أمرين: **الأول**: تحقيق السيطرة الكاملة على مياه سوريا الجنوبية ولبنان وبخاصة حوض الليطاني ومنظومة نهر الأردن ومجموع الأراضي في المنطقة واعتبار خط مطر ١٠٠ملم حداً شرقياً للدولة اليهودية. **والثاني**: السيطرة على مفارق المياه (أي مناطق تقسيم المياه) باعتبارها نقاط ارتكاز لمرحلة تالية من التوسع[٢٦]. ويمكن اعتبار هذه الخريطة المائية مشروع المرحلة الأساسية لدولة إسرائيل. فقد وصف حاييم وايزمان للمؤتمر حدود الدولة مبرراً ذلك بأنه يجب أن تكون لفلسطين منافذها الطبيعية إلى البحار والسيطرة على أنهرها ومنابع هذه الأنهار لهذا إنه لا يجب الاكتفاء فقط بتأمين مصادر المياه التي ترفد الدولة ولكن أيضاً

---

(٢٦) د . ياسين سويد ـ مؤامرة الغرب على العرب ـ (المركز العربي للأبحاث والتوثيق بيروت، ١٩٩٢) ص ٣٥.

تأمين هذه المصادر من منابعها[٢٧].

ونتيجة لذلك أصبح شراء الأراضي والسيطرة على المياه الركن الأساسي في الاستراتيجية الصهيونية إلى قيام الدولة عام ١٩٤٨.

استغلال المياه الفلسطينية:

في فترة الخمسينات اهتمت إسرائيل بترسيخ وجودها ضمن ما اعتبرته بيئة معادية وأنها هي القلعة المحاصرة من قبل العديد من التحديات. وكان لها مهمتان هما: السيطرة الفعلية على الأرض وتوفير الاكتفاء الذاتي من المياه. ويقول بن غوريون: «إذا لم تتمكن الدولة من التغلب على مشكلة التصحر فإن الصحراء ستتغلب على الدولة. إن الصحراء هي الحليف الطبيعي لأعدائنا وكلما كبرت الصحراء كلما أصبح وضعنا أكثر خطورة»[٢٨]. ولذا أصبحت المياه موضوعاً حيوياً بالنسبة لصانعي السياسة الإسرائيليين الذين عكفوا على تطوير استراتيجية شاملة وموحدة. وفي عام ١٩٥٩ تولت الدولة المسؤولية عن موارد المياه (شبكة المائيات بأكملها) بما في ذلك مياه الأنهار والمياه الجوفية إذ كان يتم جذب المياه من المناطق المختزنة فيها بكثرة. ومن أجل ضمان أمنها المائي أقامت إسرائيل نظام أنابيب مياه ضخماً يمتد عبر البلاد وأساسه مشروع المياه القطري الذي يعتبر المشروع الأساسي في هذا النظام ويخدم احتياجات سكان إسرائيل.

---

(٢٧) إسحاق جاد وهشام زعرور ـ مشكلة المياه في الشرق الأوسط ـ مخططات إسرائيل ندوة مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق ـ بيروت ـ السفير ١٨/ ١/ ١٩٩٤.

(٢٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ العسكرية الصهيونية ـ المجلد الأول (مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٢) ص ١٨٤.

وباشرت الدولة تنفيذ عدة مشروعات تتضمن نقل المياه من الشمال إلى الجنوب أي إلى صحراء النقب أكبرها مشروع الناقل المائي الوطني (مشروع طبريا ـ النقب) والذي كان يستهدف نقل ٣٠٠ مليون م٣ سنوياً وطول أنابيبه نحو ٢٠٠كم. ومن المشاريع الأخرى العوجة ـ النقب، مشروع الجليل الغربي ومشروع تجفيف الحولة. وكل ذلك لتوطين نحو ٤ملايين مستوطن داخل حدود ١٩٦٧. وهناك العديد من المشروعات الأخرى التي استثمرت بموجبها كمية ٨٧٧ مليون م٣ وتبين لإسرائيل (قبل ١٩٦٧) أنه مهما بلغت درجات التنمية لمواردها المائية المتاحة داخل حدود ١٩٤٨ فإنه ليس بإمكانها كفاية الاحتياجات المتزايدة. وبصورة خاصة القطاع الزراعي ومن هنا كان اللجوء إلى القوة العسكرية للاستيلاء على بقية فلسطين.

ومن الجدير بالذكر ان موضوع المياه أصبح مرتبطًا بالأمن الإسرائيلي بشكل أكثر وضوحاً. فبعد عدوان ١٩٦٧ واحتلال الضفة والقطاع عملت إسرائيل على خلق منطقة حاجزة تتمثل بسلسلة من المستوطنات على امتداد نهر الأردن أو ما يسمى مشروع آلون وأقيمت هذه المستوطنات تحت دعاوى المتطلبات الأمنية. وفي منتصف السبعينات انتشرت المستوطنات في جميع أنحاء الضفة والقطاع ولم تعد الحجة الأمنية وحدها تجد من يدعمها من قبل الحكومة الإسرائيلية ولم تعد المستوطنات وسيلة لتعزيز أمن إسرائيل وإنما لتأمين احتياجاتها الأمنية. فقد سمح للمستوطنين باستخدام كميات المياه التي يتمكنون من استخراجها وضيقت سلطات الاحتلال على الفلسطينيين ولم تسمح لهم إلا باستخدام كميات محدودة.

وتركت السياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة أضراراً شديدة

على اقتصادها وخاصة الضفة التي يقوم عائدها الاقتصادي على النشاط الزراعي وحيث تستخدم المستوطنات موارد المياه المحدودة على حساب المزارعين الفلسطينيين. فقد بلغ عدد الآبار التي يستغلها المستوطنون أكثر من ٢٩ بئراً قدر إنتاجها بنصف كميات المياه التي يحصل عليها المواطنون الفلسطينيون خاصة أن المستوطنين يستخدمون وسائل مبتكرة للحفر وضخ المياه تمكنهم من الحصول على كميات هائلة[(٢٩)].

ويستهلك الفرد الإسرائيلي في الضفة نحو ثمانية أضعاف الكمية التي يستهلكها المواطن الفلسطيني وبذا فإنهم يستهلكون حوالي ٢٠٪ من مصادر مياه الضفة على الرغم من أنهم لا يشكلون سوى ٢ـ ٣٪ من عدد السكان فيها. يضاف إلى ذلك أنهم لا يدفعون نفس ثمن المياه التي يدفعها المواطنون الفلسطينيون علماً بأن أثمان فواتير المياه التي يدفعها المستوطنون على ضآلتها مدعومة من المنظمة الصهيونية العالمية.

ويبدو الوضع المائي في قطاع غزة أكثر سوءاً لأن القطاع يعتمد بصورة كبيرة على النشاط الزراعي الذي يشكل نسبة ٩٠٪ من حجم صادراته. ورغم فقر موارده المائية فإن المستوطنين يسيطرون على معظمها من خلال حفر آبار تراوح عددها من ٣٥ إلى ٤٠ بئراً يحصلون منها على كل ما يلزمهم من المياه في الوقت الذي طبق على المزارعين الفلسطينيين نظام صارم في توزيع حصص المياه وكل من

---

(٢٩) د. حسن عبد القادر صالح ـ الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ١٩٦٧ (شؤون عربية، ع ٤٨، ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦، تونس). ص ٥٣،

يتجاوز الحصة المقررة يخضع لغرامة كبيرة. ومن بين أحواض المياه الجوفية الرئيسية يوجد واحد فقط (ثاني أكبر الأحواض) داخل أراضي إسرائيل ومردوده السنوي ٢٨٠ مليون م٣ وقد فرضت سلطات الاحتلال عدداً من القيود على استخراج الفلسطينيين لمياه الحوضين الآخرين لاعتمادها البالغ على مياههما. ونجد أن نحو ٨٠٪ من جملة المياه الجوفية (٤٧٥ مليون م٣ من إجمالي ٦٠٠ مليون م٣) المتاحة في الضفة يكثر من حيث طبيعتها الجيولوجية مشكلات مشابهة لمشاكل الأنهار المشتركة وكيفية اقتسام مياهها. ويعني الأمر عملياً حصول إسرائيل على ما لا يزيد في أفضل تقدير عن ٢٥ مليون م٣ سنوياً مقابل ٥٠ مليون م٣ حالياً في حال التنازل عن الضفة. وتتعرض الطبقات الصخرية المائية، التي تغذي المنطقة بحاجتها من المياه، لضغوط استهلاكية كبيرة. وعلى الرغم من أن القطاع يعاني مشكلة مائية جادة إلا أن سلطات الاحتلال عمدت إلى استغلال المياه السطحية المحدودة هناك لتوطيد أغراضها الاستيطانية. وقامت شركة مكوروث للمياه الإسرائيلية بتنفيذ مشروعين لترشيح المياه وتجميعها لاستخدامها في المستوطنات الأول في منطقة رمال السميري الواقعة بين دير البلح وخان يونس وأقيم لتزويد المستوطنات الثلاث في كتلة قطيف بالمياه وكلف ٩,٦مليون ليرة إسرائيلية والثاني في منطقة أم الكلاب بين خان يونس ورفح حيث خططت سلطات الاحتلال لإقامة أربع مستوطنات قرب مستوطنة سوراج[٣٠]. وبالرغم من قلة عدد

---

(٣٠) إبراهيم عبد الكريم ـ المياه والمشروع الصهيوني ـ سلسلة دراسات (٩) ـ مكتب الثقافة والإعداد الحزبي ـ دمشق ـ مطبعة القيادة القومية ـ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٢ـ ص ١٨٦.

المستوطنات في القطاع (٢٧ مستوطنة) فقد فرضت سلطات الاحتلال قيوداً مشددة على استخدام المياه في غزة فمنعت نهائياً حفر آبار جديدة وحددت كمية المياه المسموح بها وقامت بتركيب عدادات على هذه الآبار وفرضت غرامات شديدة على الذين يضخون كميات تفوق المحددة لهم في الوقت الذي قامت فيه هذه السلطات بحفر العديد من الآبار على طول الشريط الحدودي الشرقي لقطاع غزة وتقع هذه الآبار على مجاري المياه الجوفية الرئيسية المنحدرة من جبال الضفة الغربية الجنوبية والتي كانت تغذي الأحواض المائية في القطاع مما نتج عنه انقطاع كميات هامة من المياه العذبة التي كانت تصل من جبال بئر السبع والخليل إلى مناطق الأحواض الجوفية للقطاع[٣١].

وقد استهدفت الحملة الدعائية المستمرة التي تشنها السلطات الإسرائيلية من خلال الأحاديث عن أزمة المياه فيها، استهدفت إيجاد ذريعة تستند إليها لتبرير أطماعها وبالتالي تكريس الاحتلال للمناطق والسيطرة على أراضيها ومصادرها الطبيعية. وأعلن المتحدث باسم شركة مكوروث للمياه «أن التخلي عن مياه الضفة معناه خنق إسرائيل والعودة إلى عهد آبار الجمع»[٣٢]. وأعلنت وزارة الزراعة التي يتولى مهامها رفائيل إيتان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق «ضرورة احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على مصادر المياه الواقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك استمرار السيطرة على البنية الأساسية التي تشمل إمدادات المياه وشبكات الطرق الضرورية لتشغيلها وصيانتها

(٣١) محمد موسى مناصرة ـ إجراءات إسرائيلية في مياه القطاع ـ صوت الوطن ـ دمشق ـ ع ١٣ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ـ ص ٢١.

(٣٢) هآرتس ١٩/ ١٢/ ١٩٨٢.

والوصول إليها حيث أن موارد المياه شحيحة للغاية في إسرائيل التي ستحتاج إلى زيادة كميات المياه لديها وأن السيطرة على موارد المياه هي من الأهمية والحيوية بحيث لا يمكن تركها في أيدي الفلسطينيين(٣٣).

ولتطبيق تلك الرؤية أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية العديد من الأوامر العسكرية التي تخولها صلاحية عمل أي شيء في مجال المياه: مصادرها وتوزيعها واستغلالها وتطويرها وتمنع المواطنين والمؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية من عمل أي شيء في مجال المياه من دون إذن أو تصريح منها وهو لم يعط بالتالي إلا في حالات محدودة. ومن هذه الأوامر الأمر ٩٢ لعام ١٩٦٧ المتعلق بمصادر المياه في الضفة والأمر ٢٩١ لعام ١٩٦٨ الذي يجعل جميع مصادر المياه المتوفرة في الضفة ملكاً عاماً لدولة الاحتلال(٣٤).

ومنذ بدء مفاوضات كامب ـ ديفيد أثارت إسرائيل مشكلة المياه في الضفة والقطاع وأثارت اللجنة المكلفة بتجديد مواقف إسرائيل من مسألة الحكم الذاتي ثلاث قضايا هي: ـ ملكية الأراضي، ملكية مصادر المياه، إقامة علاقات رسمية بين المستوطنات في الضفة والقطاع وبين إسرائيل وقررت اللجنة الإبقاء على السيطرة على هذه المصادر للدولة بسبب المخاطر داخل الخط الأخضر ولأنه لن يكون بالإمكان إقامة مستوطنات جديدة دون الإشراف على هذه

---

(٣٣) دافار ـ ٥/٧/١٩٩٠.

(٣٤) مروان حداد وسمير أبو عيشة ـ أزمة المياه في الضفة الغربية: الوضع الراهن وتوجهات المعالجة (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع ١٠، ربيع ١٩٩٢) ص ٦٢.

المصادر[٣٥]. وشرح خبراء المياه الإسرائيليين أمام الأوساط السياسية أنه خلال الحكم الذاتي فقد تفقد إسرائيل السيطرة على مصادر المياه وحذر هؤلاء من أنه يتوجب على إسرائيل وضع شروط تحول دون ظهور فقدانها السيطرة على المياه في الضفة وأن تضع الخطط لمواجهة احتمال قيام عناصر محلية بمساعدة خارجية لضخ المياه الجوية من الضفة والقطاع. وكتب عمير شابيرا تحت عنوان «خبراء المياه يحذرون من الحكم الذاتي في الضفة»[٣٦] متسائلا: «أن السياسيين الذين تحدثت معهم لم يخفوا اعتقادهم بأنه ليس من الصعب القيام بعمليات حفر عميقة على سفوح السامرة الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق الأضرار بمصادر المياه الإسرائيلية ولن يكون من العسير على سكان الحكم الذاتي جمع الأموال لهذه القضية وقد يضفي هؤلاء على هذا المشروع طابعاً إنسانيا بنقل المياه إلى الشرق بهدف توطين اللاجئين. إن هذه القضية تقلق الأوساط القيادية وتدفعها لإدخال تغييرات في خطة الحكم الذاتي. ويرى هؤلاء أن ضخ المياه بهذا الشكل سيعتبر أحد ذرائع الحرب لأنه بالمقارنة مع الأوضاع داخل المناطق لا توجد بدائل أخرى».

وتكررت نفس الأفكار والتصريحات من المسؤولين والخبراء على حد سواء منذ بدء مؤتمر مدريد فقد أعلن وزير الزراعة تحذيره من الانسحاب من الضفة لما يمثله من خطورة على كمية المياه المتدفقة لإسرائيل «من الضفة يأتي ثلث الاستهلاك الإسرائيلي من المياه

---

(٣٥) هآرتس ١٩٧٨/١٢/٢٨.

(٣٦) علهمشمار ـ ١٩٧٨/٦/٢٥.

والتمسك بقطاع غزة يعني الإمساك بطريقة التصرف بالمياه حتى لا يتأثر مجمل السهل الساحلي والتخلي عن هذه المناطق لسيادة آخرين عليها من شأنه أن يعرض المياه في إسرائيل لأخطار النضوب والتملح في حالة ازدياد الاستهلاك المائي في المناطق»[٣٧] . أما البروفسور حجاي هوبرمان بجامعة تل ـ أبيب فقد عبر عن نفس المخاوف وأعرب عن اعتقاده بأن تلك المشكلة يمكن أن تؤدي إلى اندلاع حروب «فمن يسيطر على يهودا والسامرة فإنه يسيطر كذلك على مستودع المياه الرئيسي في باطن الأرض في دولة إسرائيل وأن تسليم زمام السيطرة على مصادر المياه في الدولة إلى سلطة أجنبية سيؤدي إن عاجلاً أم آجلاً إلى خلق بؤرة من الاحتكاك المتجدد بين إسرائيل وجاراتها وستؤدي بالتالي إلى اندلاع الحرب مجدداً في الشرق الأوسط مثلما حدث بالفعل في الستينات ولن يترعرع السلام في ظل ذلك»[٣٨] .

ويتوقع أليشيع كالي أن يتراوح الطلب على مياه الري حتى عام ٢٠٠٠ في الضفة والقطاع بين ٢٩٠ـ ٣٧٥ مليون م^{٣} سنويا ويمكن أيضاً تقديم المياه إلى المناطق الغربية للضفة من خلال نظامين متكاملين أولهما نظام مكون من خطوط أنابيب ومحطات ضخ المياه لتحويل المياه من الناقل القطري في إسرائيل والذي يتم تشغيله غرب الضفة ليغذي المناطق الشرقية منها. وثانيهما إدخال المياه في طبقات حاملة لها في جوف الأرض في مناطق يغطيها النظام الإسرائيلي وفي

(٣٧) تشرين ـ دمشق ـ ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٠.

(٣٨) هاتسوفيه ـ ٧/ ١٠/ ١٩٩١.

المقابل يتم ضخ المياه من خلال آبار غائرة، في جوف الأرض في الضفة. وفي المناطق الشرقية للضفة يقترح كالي تزويدها بالمياه من نظام يمتد من جنوب بحر الجليل. وسوف يغذي هذا المشروع وادي الأردن ويتشعب خارج المناطق الغربية لإمداد المنحدرات الشرقية لمناطق الجبل المركزي بالضفة وسوف تكون هناك حاجة إلى استثمارات تغطي مكونات متعددة لهذا المشروع تتألف من رأس المال لنقل المياه من مصادرها الأساسية (النيل/ الليطاني/ اليرموك) ورأس مال لنظم توزيع المياه وسوف يختلف إجمالي الاستثمارات المطلوبة حسب تنوع المصادر المختارة»[٣٩].

وقد جاء اتفاق أوسلو ليحقق لإسرائيل السيطرة الكاملة على مياه مناطق الحكم الذاتي وليؤكد ضرورة الإبقاء عليها لارتباطها بجوهر العقيدة الأمنية للدولة فيقول المحلل العسكري زئيف شيف: «أن مسألة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة تثير مشكلات أمنية شديدة التعقيد والصعوبة. فالمياه لا تعرف حدوداً وليس بإمكاننا أن نعالج مسألة انسياب وتدفق المياه الجوفية والمخزونة في باطن الأرض كما نعالج موضوع ترسيم الحدود من خلال وضع علامات طبيعية أو اصطناعية. فحفر الآبار في السفوح الغربية للضفة الغربية قد يكون له آثار مباشرة في كمية المياه التي تصل إلى المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في إسرائيل وقد يتسبب في مضاعفة الملوحة في الخزانات المائية الجوفية التي تزود السهل الساحلي بالمياه. وثمة مشكلة مائية

(٣٩) اليشيع كالي ـ أفراهام طال ـ خطة المياه في الشرق الأوسط في ظل السلام (نشرة معرفة، مركز الفالوجا للدراسات والنشر، القاهرة، ع ٣، سبتمبر/ أيلول ١٩٩١) ص ٩٦.

مماثلة في قطاع غزة إلا أن الوضع هناك معكوس لأن إفراط إسرائيل في سحب المياه قد يضر بمستوى المسطح المائي في غزة وقد يتسبب في مضاعفة الملوحة ولذلك إنه لا ينبغي لإسرائيل القبول بأي انسحاب من الضفة والقطاع دون ضمان تعاون وإحداث تعديلات نوعية على حدودها تسمح بالاحتفاظ بجزء من مصادرها المائية ومن المهم أن يقوم خبراء المياه بدور حاسم في تعيين الحدود النهائية لإسرائيل»[٤٠].

وحول أهمية السيطرة الإسرائيلية على مصادر مياه الضفة جاء في تقرير قدمته لجنة بن اليسار التي كلفت بوضع دراسة حول مسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ «يجب أن تستمر إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية في الضفة والقطاع وذلك بسبب المياه في داخل الخط الأخضر لأنه سيكون من المستحيل إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في المناطق من دون السيطرة والإشراف على الموارد المائية»[٤١]. من هنا يبدو أن موقف الحكومة السياسي فيما يختص بمستقبل الأراضي ورفضها إقامة دولة فلسطينية فيها يعود إساسه إلى العامل المائي. وكذلك فإن الموارد المائية ومصادرها في تلك الأراضي تلعب دوراً مهماً في تشكيل المفهوم الإسرائيلي لمسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين وهذا ما يؤكد أيضا أنه من الصعب على الحكومة الإسرائيلية أن تقبل تسوية سياسية في الضفة

---

(٤٠) Srcurity for peace: Israel's minimal Security requirements innegaciations with the palestinans (The Washington institute for Near East policy) 1989- P 31-33.

(٤١) دافار ١٩٩٣/٨/٦.

الغربية تؤدي إلى فقدانها السيطرة على الموارد الحياتية فيها وتخشى هذه الحكومة من فقدان سيطرتها وتحكمها بمصادر تلك المياه باعتبارها «خزان المياه لإسرائيل» وهذا ما يبدو أكثر وضوحاً من خلال المشاريع المائية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية كما يتضح من خلال التصريحات المتكررة لقادة إسرائيل وفي ما تكتبه وسائل الإعلام الإسرائيلي. فقد كتب مايكل غيركي مقالاً بعنوان «ملوحة المياه والخط الأخضر» جاء فيه «أن المسألة السياسية التي يتعين تناولها في مفاوضات الحكم الذاتي هي: كيف يمكن الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على عمليات الحفر؟ وهل سيتم التوصل إلى اتفاق في هذا الموضوع مع إدارة الحكم الذاتي أم أن إسرائيل ستضطر إلى الاحتفاظ بالسيطرة المادية على الموارد المائية التي بين يديها مما يستدعي أيضاً وجود جهاز عسكري خاص»[٤٢].

أما تقرير للإدارة العسكرية يبين أن ٨١,٤٪ من مياه الضفة تستهلكها المستوطنات وأن شركة مكوروث الإسرائيلية التي تدير شؤون المياه في إسرائيل زادت من ضخها للمستوطنات في غور الأردن إلى ٢٦٠ ألف م^{٣} خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣[٤٣]. وإلى جانب حفر الآبار الارتوازية ومد أنابيب المياه نحو المستوطنات ومزارعها قامت السلطات الإسرائيلية بعدة مشروعات مائية كبيرة في مناطق مختلفة من الضفة لري مستوطناتها وساهمت هذه المشاريع بالسيطرة العملية على مياه الضفة من قبل سلطات الاحتلال والتي كان لها آثار سلبية مدمرة

---

(٤٢) يديعوت أحرونوت ١٩٩٣/٨/٢١.
(٤٣) القدس العربي ـ لندن ـ ١٩٩٣/٧/٣٠.

على المواطن الفلسطيني ومن أهمها[٤٤]:

١ ـ مشروع مياه جلجال لري المستوطنات نعران ونيتف واجدود وجلجال في غور الأردن بواسطة أنابيب تصلها ومزارعها بنهر الأردن وبدأت سلطات الاحتلال عام ١٩٧٦ بفتح ٨٠٠ ألف م^{٣} شهرياً ووصل إلى أكثر من ذلك بعد سنوات قليلة.

٢ ـ مشروع أيم كنبرت أو المشروع المضاد لسد المقارن على نهر اليرموك ويهدف إلى استغلال مياه نهر اليرموك في فصل الشتاء بواسطة جهاز ضخ على النهر إلى الخزانات في طبريا بطاقة ٢٥ مليون م^{٣} سنوياً حيث تجمع المياه في هذه الخزانات إلى فصل الصيف لري مستوطنات جنوب غور الأردن وغوربيسان ومدينة بيسان.

٣ ـ مشروع بيت لحم لتزويد القدس الغربية والمستوطنات بالمياه وتنفذه شركة «موريياه» الأمريكية للمياه بواسطة فرعها المحلي وبالاشتراك مع مكوروث الإسرائيلية وستقوم الشركة بتمويل المشروع وتنفيذه مستخدمة تكنولوجيا الحفر العميق وكان لهذه المشاريع وغيرها الآثار السلبية المدمرة على المواطن الفلسطيني في الضفة ولا يختلف الحال في غزة حيث قامت شركة مكوروث الإسرائيلية بتنفيذ مشروعين لترشيح المياه وتجميعها لاستخدامها في المستوطنات. الأول في منطقة رحال السحيري قرب خان يونس وأقيم لجر المياه إلى ثلاث مستوطنات في كتلة قحليف وكلف حوالي ٩,٦ مليون شيكل

---

(٤٤) عبده معروف ـ المشاريع السياسية الإسرائيلية لنهب مياه الضفة الغربية ـ الحياة ـ ١١/٢/١٩٩٣.

إسرائيلي أما الثاني فقد أقيم في منطقة ٢١ الكلاب قرب رفح لري أربع مستوطنات في منطقة سوراج. وإلى جانب هذا قامت سلطات الاحتلال بحفر عدد من الآبار بآلات متطورة. وعمدت السلطات إلى استغلال المياه لأغراض الاستيطان والحد من استخدام الشعب الفلسطيني لها فمنعته من حفر الآبار وحدت من سحب المياه من الآبار القديمة ووضعت أجهزة لمراقبة ضخ آبار الفلسطينيين ومستوى منسوب المياه الجوفية في الآبار المستخدمة إلى جانب القوانين المقيدة لاستخدامهم الطبيعي للمياه.

وإذا كان هذا هو الوضع الذي وصلت المياه إليه في الضفة والقطاع فهل تكون إسرائيل مستعدة لتطبيق مشروع الحكم الذاتي الذي لا يشمل السيطرة على مصادر المياه؟؟ نجد أن اتفاق أوسلو يفتقد إلى السيادة الفلسطينية الوطنية لأن السلطة الفلسطينية الحالية تتسم بالطابع الإداري من حيث وظائفها الإدارية دون الطابع السيادي وتتسم بالطابع السياسي لكونها سلطة تمثيلية تستمد شرعيتها من سابق العلاقة بين منظمة التحرير والشعب الفلسطيني. ولم يتعرض الاتفاق إلى إدعاء إسرائيل بأنها ليست في وضع احتلال مما يعني أن الأراضي ليست محتلة بل إنها أراض إسرائيلية أو متنازع عليها ومن حقها الوجود فيها. ولقد أبقى اتفاق واشنطن ١٩٩٥/٩/٢٨ السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه وأجّل بحث نقل هذه السيادة للفلسطينيين إلى مفاوضات الحل النهائي. وأصر الإسرائيليون على استمرار سيطرتهم على ٨٣٪ من مياه الضفة ورفضوا من حيث المبدأ مناقشة السيطرة عليها لأنها ضمن المرحلة النهائية. وفصل الاتفاق بين السيطرة على الأرض والمياه تحتها وقال وزير الزراعة الإسرائيلي: «أن المياه لا تعرف ما

يدور فوقها ولا علاقة لها بمشكلات الأرض والحدود»[٤٥]. والحقيقة أن الترتيبات المتعلقة بالمياه في اتفاق القاهرة ٤/ ٥/ ١٩٩٤ تبدو للوهلة الأولى مرضية. فقد جاء في البند أ (الفقرة الفرعية) من المادة ٢ـ ب ـ ٣١ من الملحق الثاني ما يلي: «ستقوم السلطة الفلسطينية بتشغيل وإدارة وتنمية جميع شبكات وموارد المياه والصرف الصحي بما في ذلك أعمال الحفر بطريقة تحول دون حدوث أي ضرر لموارد المياه» إلا أن البند الثاني من نفس المادة يقدم الاستثناء لما يبدو أنه القاعدة المتعارف عليها «كاستثناء من الفقرة الفرعية أ ستستمر شركة مياه (ميكوروث) في تشغيل وإدارة شبكات المياه القائمة التي تزود المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية بالمياه وشبكات وموارد المياه داخلها» وهكذا يؤكد الاتفاق الوضع القائم إذ أن مكوروث تملك المسؤولية عن مصادر المياه منذ عام ١٩٧٩ واستناداً إلى الأمر العسكري رقم ٩٢ فإن الحاكم العسكري كان يمارس الصلاحيات كافة كما يعرفها القانون الأردني المتعلق بالمياه كما أنه ربط الضفة الغربية بشبكة المياه الإسرائيلية. واستناداً إلى المادة رقم ١٦ـ أ من الأمر رقم ٤٩٨ يجوز للسلطات المختصة في غزة (وهي سلطات الاحتلال بالطبع) أن تصدر تعليمات بشأن مصدر مياه معين أو منطقة تقضي بعدم جواز استخراج المياه أو توريدها أو استهلاكها إلا بمقتضى رخصة صادرة عنها ووفقاً للشروط المقررة فيها وإذا أصدرت السلطة المختصة تلك التعليمات فيكون استخراج المياه وتوريدها واستهلاكها وكمية المياه المستخرجة أو الموردة أو المستهلكة مسموحاً به بموجب

---

(٤٥) دافار ـ ٧/ ٨/ ١٩٩٥.

تلك الرخصة فقط واعتباراً من الموعد الذي تحدده السلطة المختصة في تعليماتها. واستناداً إلى مواد إعلان المبادىء فإن كافة عمليات الضخ من موارد المياه في المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية تتم وفق الكميات الخالية لمياه الشرب ومياه الري والسلطة الفلسطينية لن تؤثر على هذه الكميات بصورة سلبية (المادة ٢، البند ب، ٣١ج من الملحق رقم ٢). واستناداً إلى تقرير أصدره البنك الدولي عام ١٩٩٣ لا يستخدم فلسطينيو الضفة أكثر من نحو ١٥٪ ـ ٢٠٪ من الكمية السنوية المتاحة للمياه النابعة من المنطقة بينما يستخدم المستوطنون وإسرائيل نفسها ما بقي»[٤٦]. ولم يوافق المفاوض الإسرائيلي على زيادة الحصة التي يحصل عليها الفلسطينيون من المياه سنوياً بأكثر من ٥٠ مليون م^{3} إضافية لنحو ١٢٠ مليون م^{3} التي يحصلون عليها حالياً مقابل ٦٠٠ مليون م^{3} يستولي عليها الإسرائيليون من مياه الضفة وبالإضافة إلى ذلك رفعت إسرائيل أسعار المياه المخصصة للفلسطينيين من أجل تقليل استهلاكهم منها فبينما يدفع الإسرائيلي ٢شيكل للمتر الواحد من المياه كلما زاد استهلاكه عن عشرة أمتار مكعبة يدفع الفلسطيني ٤,٥شيكل عن كل متر مكعب مياه ويزداد هذا السعر لمن يستهلك فوق عشرة أمتار وفي حالة الاستهلاك الزراعي يدفع المزارع الإسرائيلي أقل من نصف ما يدفعه نظيره الفلسطيني ثمناً للمياه»[٤٧].

ولا يمكن أن يعني ذلك إلا تقليص إمكانات فك الارتباط المائي

---

(٤٦) رجا شحادة ـ قضايا السلطة القانونية: تحليل قانوني لاتفاق غزة ـ أريحا (مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٩، صيف ١٩٩٤) ص ٨٩.

(٤٧) شوقي أبو شعيرة، العربي القاهرة ـ ٢٥/٩/ ١٩٩٥ـ ص ٨.

بإسرائيل وربط القضايا المائية بحاجات التعاون المشترك مع إسرائيل وهو ما يؤدي إلى تكريس استغلال إسرائيل للمياه الفلسطينية ويؤدي بدوره إلى عدة نتائج خطيرة:

١ ـ انخفاض استهلاك المياه للأغراض المنزلية في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ومناطق الحكم الذاتي بوجه عام.

٢ ـ انخفاض الإنتاج الزراعي في المناطق التي تجف فيها المياه وخصوصاً مياه الآبار نتيجة السياسات الاستيطانية.

٣ ـ ضعف المشروعات العربية لاستصلاح الأراضي وهجرة الشباب ومعظم العائلات من القرى والمزارع لشح المياه وعدم سيطرتهم عليها.

٤ ـ إبقاء الشعب الفلسطيني في أيدي السلطات الإسرائيلي المحتلة.

وإذا كان هذا هو الوضع الذي ستؤول إليه المياه في مناطق الحكم الذاتي فإنها لن تكون كافية وصالحة لمشروع الحكم الذاتي الفلسطيني خاصة أن تطبيق الحكم الإداري لا يعني بأي حال السيطرة الفلسطينية على الأرض والمياه وإنما مزيداً من التبعية لإسرائيل واستمرار أوامرها العسكرية القاسية.

نهب المياه الأردنية:

تمثل مياه اليرموك طريق الخلاص الوحيد للأردن لأنها تعطيه إمكانية مضاعفة مساحة أراضيها الزراعية من ٢٣ألف هكتار إلى ٥٠ ألف هكتار ويتمثل الاستغلال الأردني للنهر في إقامة سد الوحدة الذي وضعت خطته منذ عام ١٩٥٣ وتبلغ طاقته التقريبية ٢٢٠ مليون م^{3} سنوياً ومن بلدة المقارن الواقعة على الحدود السورية وعلى بعد

١٤٠كم شمال عمان ونحو عشرة كيلومترات إلى الشرق من الحدود الفلسطينية[٤٨].

ومن أهم المشروعات التي برزت بعد سنوات قليلة من احتلال القوات الإسرائيلية لفلسطين عام ١٩٤٨ هو مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن الذي أطلق عليه فيما بعد مشروع جونستون نسبة لأريك جونستون مبعوث الرئيس الأمريكي أيزنهاور لإقناع الدول المعنية بالمشروع. ويبدأ نهر الأردن من نقطة التقاء روافده الثلاثة (الحاصباني ـ الدان ـ بانياس) في منطقة الحولة عند نقطة تقع على مسافة ٤٥٠كلم داخل فلسطين ويمتد حتى مصبه شمال البحر الميت وينقسم إلى قسمين أساسيين: الأول وهو المجرى العلوي يبدأ من نقطة التقاء روافده الثلاثة عند بحيرة الحولة حتى بحيرة طبريا بطول حوالي ١٦كلم والثاني هو المجرى الأدنى يبدأ من جنوب بحيرة طبريا حتى شمال البحر الميت ويصب في هذا المجرى جنوب بحيرة طبريا نهر اليرموك القادم من سوريا وتبلغ مساحة حوض نهر الأردن حوالي ٤٣٥٣٥ كيلو م^{٢} ويضم الوادي الممتد من جنوب لبنان وحتى منتصف وادي عربة وبلغ متوسط تصريف النهر قبل مصبه في البحر الميت خلال السنوات الأربعين الماضية ٨٧٥ مليون م^{٣}»[٤٩]. وضمن تقرير مدير وكالة الأمم المتحدة للإنماء الموحد للمصادر المائية جاء فيه: «أن أحسن خطة للتنمية الاقتصادية وأكثرها سرعة للحصول على أكبر فائدة من مياه نهر الأردن تتطلب تنظيما أفضل لمصادر المياه في

---

(٤٨) د. جمال مظلوم ـ إسرائيل وأطماعها المائية (شؤون فلسطينية، ع ٢١٩/ ٢٢٠ قبرص. ١٩٩١) ص ٦١.

(٤٩) الاتحاد ـ أبو ظبي ـ ١٣/٩/ ١٩٨٤.

الحاصباني ومنطقة الحولة لخدمة الأراضي الواقعة في تلك المنطقة من حوض نهر الأردن واستعمال بحيرة طبريا كخزان لمياه الفيضان من نهري الأردن واليرموك وتنقل تلك المياه من بحيرة طبريا بالانحدار والاندفاع إلى الأراضي في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن حتى الجنوب ولا يوجد مكان أفضل من البحيرة يكون الخزان الرئيسي لمياه الأردن واليرموك» وأضاف التقرير «في منطقة يكون الماء فيها هو الحياة بعينها ويزداد فيها حشد الناس تقوم الحاجة الماسة للإنماء والتصرف بمياه وادي الأردن على أساس موحد وأن بعض نواحي المشروع قد يكون تنفيذها بحكم المستحيل ما لم تجر تسويات سياسية لقيام مراقبة مناسبة على المياه وإيجاد ضمانات كافية لتأمين إسالتها باستمرار»[٥٠] وبعد عودة اللجنة إلى الولايات المتحدة ثبتت واشنطن مهمة تنفيذ المشروع لمساعدة إسرائيل على المضي بمشروعاتها الرامية إلى استثمار أقصى ما يمكن استثماره من مصادر المياه وفشل المشروع لأن العرب اعترضوا عليه لعدة أسباب [٥١]:

١ ـ أن المشروع أهمل الحدود السياسية القائمة على رغم أهميتها في ظل وجود الاحتلال.

٢ ـ أخذ المشروع من لبنان إلا أن لبنان لم يستفد شيئاً منه.

٣ ـ معظم المياه التي قدرها المشروع للأردن ستخزن في بحيرة طبريا وتقع البحيرة كلها ضمن الأراضي المحتلة مما يجعل الأردن تحت رحمة

---

(٥٠) عبده معروف ـ مشروع جونستون لتحويل مياه نهر الأردن ـ الحياة ـ لندن ـ ٩/ ١٢/ ١٩٩٣. ص ١٠.

(٥١) عبده معروف ـ مشروع جونستون ـ مرجع سابق.

السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بخزن المياه وتحويلها إلى قناتي الغور الشرقية والغربية.

٤ ـ إن ما خصص للعرب من المياه يبلغ ٨١٩ ألف م^{3} فقط على الرغم أن المياه كلها ستتدفق من لبنان وسوريا والأردن.

٥ ـ حدد المشروع أن الأراضي التي ستروى في الأراضي المحتلة ستبلغ ٤١٦ألف دونم إلا أن تفاصيل المشروع حددت مساحة هذه الأرض بـ ٤٣٨ ألف دونم.

وفي أعقاب توقيع الاتفاق السوري ـ الأردني عام ١٩٨٧ لإقامة السد على نهر اليرموك هاجمت إسرائيل المشروع واعتبرت بعض التصريحات الإسرائيلية أن الشروع في إقامة السد هو بمثابة إعلان حرب وأعلن مفوض المياه في إسرائيل «أن الاتفاق (. . .) من شأنه أن يتسبب بأضرار جسيمة لإسرائيل وإذا قام السوريون والأردنيون بتخزين المياه في بحيرات تخزين فإن كمية المياه التي ستصل إلى إسرائيل سوف تتناقص»[٥٢] وصرح الجنرال الإسرائيلي رانا جسين مدير إدارة التخطيط العسكري بوزارة الدفاع «أن مشروع سد الوحدة يقلل من كمية المياه الداخلة إلى الضفة وأن إسرائيل لن تسمح بإقامة هذا السد»[٥٣] وبعد الاعتراضات الإسرائيلية كان من المنطقي أن يمتنع البنك الدولي عن تمويل المشروع الذي يتكلف ٣٥٠ مليون دولار وتطرح في المقابل السلطات الإسرائيلية مخططاتها المائية للتحكم في مياه الأردن بإقامة مشروعات مشتركة تتعلق باستمطار الغيوم أو استغلال طاقة البحر الميت الكهرو ـ مائية من خلال نقل المياه من

---

(٥٢) دافار ١٩٨٧/٧/٣١.

(٥٣) بولتيكا ١٩٨٧/٣/١٢.

البحر المتوسط إلى البحر الميت لتوليد الكهرباء. ويعد التعاون الإسرائيلي ـ الأردني أقل تكلفة للأردن من التعاون مع سوريا أو العراق لبناء سد المقارن. إذ قد تبلغ تكلفة نقل م^3 من مياه الفرات إلى الأردن نصف دولار في الشرق ونحو دولار واحد من الغرب في حين أن نقل م^3 من مياه اليرموك المختزنة في طبريا ٣٠٪ من هذا الرقم وهو ما يتوقف على حالة الحرب المعلنة بين الأردن وإسرائيل ففي أوضاع سياسية تصبح ممكنة في حال السلام قد تدرس مجدداً عملية نقل المياه إلى إسرائيل أو الأردن. ويذهب التوجه الإسرائيلي[٥٤] إلى القول بأن الحدود بين البلدين ليست حدوداً هيدرولوجية بل هي مركز هيدرولوجي إذ تمر هذه الحدود في أجزاء مائية تغذي الشبكات المشتركة وتقع هذه المصارف المائية على طول الحدود المشتركة وهي نهر الأردن ونهر اليرموك والبحر الميت وسيل عربة والبحر الأحمر وبالإضافة إلى ذلك فإن بين الدولتين خزانات جوفية مشتركة في الأساس تقع في حوض اليرموك وفي عربة. ويقدم هذا الوضع بصورة طبيعية موضوعات للتعاون المشترك في مجال المياه وعليه يمكن للتعاون أن يعتمد على امتلاك إسرائيل والأردن هيئات مائية مشتركة وهناك معطيات إضافية منها نظراً لأن الأردن يحتاج إلى كميات تفوق ما هو متوافر في مصادره يمكن أن يكون مهتماً باستيراد المياه من الدول المجاورة بالإضافة إلى أن الطبيعة الجغرافية للأردن وإسرائيل تسمح لهما بتنفيذ مشروع مشترك يتعلق باستمطار الغيوم وكل ذلك يؤدي، في نظر إسرائيل إلى أن التعاون الذي من المفترض أن يسود

(٥٤) فتحي علي حسين ـ الشرق الأوسط: من حرب المياه إلى سلامها ـ الحياة ـ لندن ـ ٩/ ١/ ١٩٩٣.

بينها وبين الأردن في موضوعات المياه حين يحل السلام هو التعاون الأغنى والأجدى والأوفر إمكانات في المنطقة.

ونشرت إسرائيل تقريراً بعنوان «خطة المياه في الشرق الأوسط في ظل السلام»[٥٥] جاء فيه أنه إذا تم تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا فإنه سيصبح من الضروري حفر قناة تحت مجرى النهر وإنشاء محطة ضخ لإعادة المياه في الصيف إلى المجرى. وفي حالة التخزين في البحيرة فإنه سيصبح من الممكن الحصول على ١٨٠ مليون م^{3} من فيضان النهر إضافة إلى إمكانية دفع القدرة التخزينية لها من ٥٠ إلى ١٥٠ مليون م^{3} . وتعني هذه المعطيات أن ما يقرب من نصف المياه التي ستتحول من اليرموك إلى طبريا لن تستخدم حيث أن كميات المياه التي ستحصل عليها إسرائيل من الأردن ستفي باحتياجاتها عن طريق ضخها من الطبقات المائية الواقعة تحت الأرض في وسط إسرائيل. ومن المخطط أن يتم حفر القناة على امتداد التضاريس الموجودة في المنطقة وسيصبح بمقدور هذه القناة نقل بضع مئات من الأمتار المكعبة في الثانية ومن الممكن إنشاء نفق لتحقيق ذات الغرض. وسيحتاج هذا المشروع لإقامة محطة لضخ المياه تستطيع ضخ ثمانية أمتار مكعبة في الثانية وإقامة أنابيب قطرها ٢,٢م ويبلغ طولها خمسة كيلومترات وستهدف هذه المنشآت إلى نقل المياه التي تم تخزينها إلى مجرى النهر. أما تلك المياه فستغذي قناة الغور وتزود نهر الأردن بنحو ١٠٠ مليون م^{3} من المياه سنوياً. ويوفر هذا المشروع لإسرائيل

---

(٥٥) اليشيع كالي ـ أفراهام طال ـ خطة المياه في الشرق الأوسط ـ مرجع سابق ـ ص ٩٩.

ثلاثة مكاسب أساسية:

١ ـ توليد الطاقة الكهربائية الآتية من قوة انحدار مياه البحر المتوسط باتجاه البحر الميت وباستطاعة إسرائيل لدى العمل بمشروعات الربط الكهربائي في المنطقة بيع جزء من هذه الطاقة لدول الجوار.

٢ ـ الاستغناء عن المياه العذبة التي تحملها الأنهار والجداول إلى البحر الميت وتحويلها لري الأراضي في إسرائيل والأردن لأن تدفق المياه من المتوسط إلى البحر الميت عبر قناة وبانتظام يحافظ على المستوى الراهن للمياه في الميت.

٣ ـ استخدام الطاقة الكهربائية في عملية تحلية المياه وبذلك تزداد كمية المياه الصالحة للزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي. ونتيجة التكلفة العالية لهذا المشروع (قناة البحرين) لم يعد مطروحاً وإنما طرحت بدائل أهمها قناة غور (نسبة إلى المهندس شلومو غور) وتقترح الاستغناء عن شق القناة والاكتفاء بنقل مياه البحر المتوسط بأنبوب ينطلق من شاطىء هذا البحر ويمر بمرج ابن عامر وينتهي جنوبي بحيرة طبريا حيث تقام محطة لتحلية المياه بإمكانها الوصول إلى تحلية ٨٠٠ مليون م^{٣} سنويا»[٥٦].

ونظراً لأهمية مسألة المياه في العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية فقد تم تشكيل هيئة فرعية داخل المسار التفاوضي تختص بالمياه والبيئة والطاقة. وهذا اقتراح أردني وافق عليه الإسرائيليون. فالمنطقة ما بين شاطىء البحر المتوسط وبادية الشام فقيرة بالمياه وليس لديها مواردها الذاتية من الطاقة. فإسرائيل تحتكر منذ الستينات استعمال مياه نهر

---

(٥٦) هآرتس ٢٧/ ٢/ ١٩٩٤.

الأردن بكامله. أما بالنسبة لنهر اليرموك فإن مياهه تستعملها سوريا والأردن وإسرائيل بنسب لا تتماشى مع الحقوق الطبيعية لأراضي كل طرف الواقعة في حوض النهر وهي بالذات كمية تكفي لري الأراضي الإسرائيلية ضمن حوض نهر اليرموك والتي تدعى مثلث اليرموك ولإسرائيل، طبقًا لرأي منذر حدادين رئيس الجانب الأردني في الهيئة الفرعية، نصيب من مياه النهر يصل إلى نصفه تقريبا أما نصفه الآخر فحقوقه تقع على بحيرة طبريا وعلى نهر الأردن. وقد تجاوزت إسرائيل في استعمالاتها ما يمكن أن يكون نصيبها الشرعي فهي تستخدم ما بين ٦٠ إلى ٧٠ مليون م٣ بينما يجب ألا يزيد نصيب مثلث اليرموك على ٢٥ مليون م٣ وبالنسبة لنهر الأردن فإن إسرائيل تحتكر بالكامل استعماله في حدود ٦٣٠ مليون م٣ سنوياً»[٥٧].

ولقد حرصت إسرائيل على تخصيص المادة السادسة بأكملها لموضوع الموارد المائية في المعاهدة الموقعة بين الطرفين بوادي عربة ١٧/ ١٠/ ١٩٩٤. ونجحت المعاهدة في تقليص التهديدات من الشرق إلى حد كبير وحسب زئيف شيف في جريدة هآرتس «فإن الخطر تقلص في القطاع الأكثر حساسية المواجه لبطن إسرائيل الرخوة وقامت إسرائيل بخطوة أخرى لقطع الصلة بين الطوق القريب لدول المواجهة والطوق الخارجي (العراق وإيران) الأخطر بفعل قدراته. فإذا تعززت العلاقات بينها وبين الأردن فإنها قد تثمر تعاوناً استراتيجياً. وكان الأردن دوماً يحتل مكاناً ذا وزن في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي

---

(٥٧) أحمد نافع ـ إلى أين وصلت المفاوضات الأردنية ـ الأسرائيلية، الأهرام القاهرية ٣١/ ٨/ ١٩٩٤ ص ٥.

وما كان يقلقنا ليس حجم الجيش الأردني وإنما في الأساس موقع الأردن الجغرافي وبنيته السكانية التي غلب العنصر الفلسطيني عليها»[٥٨].

وجاءت المادة السادسة المذكورة لتحقيق تسوية شاملة ودائمة لجميع مشكلات المياه القائمة بين الطرفين « ١ـ يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة وذلك بموجب المبادىء المقبولة والمتفق عليها وبحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم ٢ والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم. ٢ـ انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي عادل ومتفق عليه لمشكلاتهما المائية. إذ يشكل موضوع المياه أساساً لتطوير التعاون بينهما فإن الطرفين يتعهدان معاً العمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لإحداهما في الإضرار بموارد الطرف الآخر بأي شكل من الأشكال. ٣ـ يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء بحاجاتهما الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي»[٥٩].

ورغم ما قيل من أن الأردن استعاد حقوقه المائية بموجب المعاهدة التي تقدر بحوالي ٣٠٠ مليون م^{3} سنوياً بالإضافة إلى ٥٠ مليون م^{3} إضافية مقابل تأجير ٨٢٠ دونما لإسرائيليين في منطقة مصب نهر

---

(٥٨) هآرتس ـ ٢١/١٠/١٩٩٤.

(٥٩) النص الكامل ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية ـ ع ٢٠ـ صيف ١٩٩٤ـ ص ١٨٦.

اليرموك فإن الأردن لا يزال بحاجة ماسة إلى المزيد من المياه حيث يقدر العَجز المائي خلال عام ١٩٩٤ بنحو ٦٤٠ مليون م٣ كما أن الاستغلال الكامل للكميات الضرورية لن يتحقق إلا ببناء سدود وإقامة مشاريع تحتاج إلى مبالغ ضخمة ووقت طويل قد يمتد لأكثر من خمس سنوات فيما تواصل إسرائيل استغلال المياه الأردنية. ونجد في الملحق الثاني من المعاهدة أن إسرائيل تتصرف كالمالك لمياه نهر الأردن واليرموك فهي مثلا تتعهد بضخ ١٢ أو ١٣ أو ٢٠ مليون م٣ حسب الفصول للأردن الذي يدفع كافة النفقات ويحق لإسرائيل الحفاظ على استخدامها الحالي لنهر الأردن أما الطرف الأردني فيحق له نفس الكمية مع شرط مستحيل التحقيق وهو عدم الإضرار بالاستهلاك الإسرائيلي. وبالنسبة للآبار التي حفرتها إسرائيل واستخدمتها والتي تقع على الجانب الأردني من الحدود فإن إسرائيل تقر بخضوعها للسيادة الأردنية ولكن المعاهدة تعطى لإسرائيل الحق في استعمالها وتمنع الأردن من «اتخاذ أي إجراء من شأنه التأثير بشكل ملحوظ من تقليل إنتاج هذه الآبار أو في نوعيتها». وحتى الآبار الفاشلة فإنها ستعامل كما لو أن حفرها تم بموجب رخصة من الجهات الأردنية المختصة وقت الحفر وستقوم إسرائيل بتزويد الأردن بالبيانات الجيولوجية والفنية عن كل بئر والتي سيتم ربطها بأنظمة المياه والكهرباء الإسرائيلية. وتلقي إسرائيل بثقل المسؤوليات الإدارية على الجانب الأردني حسب النص «أما تشغيل وصيانة الآبار وأنظمتها الواقعة في الأراضي الأردنية والتي تزود إسرائيل بالمياه وكذلك أنظمتها الكهربائية فستكون من مسؤولية الأردن». وهكذا استطاعت المعاهدة تمكين إسرائيل من استمرار استغلالها للمياه الأردنية وتقليص السيادة الوطنية للأردن على مياهه بالحد من قدراتها على اتخاذ قرارات

مناسبة تتعلق بالتصرف بعيداً عن الوصاية الإسرائيلية. فالحل الإسرائيلي لمشكلة المياه في معاهدة وادي عربة لا يهدف إلى اقتسام مصادر المياه المشتركة بين إسرائيل والأردن بل الاستيلاء على كل المياه المتوافرة في المنطقة والسعي للتحكم بها وتحميل الطرف الأردني مسؤوليات تأمين الاحتياجات الإسرائيلية من المياه.

وتسعى إسرائيل من المعاهدة مع الأردن إلى تعزيز وجودها الإقليمي على مستويين أولهما تكثيف التعاون مع الطرف الأردني وثانيهما تهميش الأطراف الإقليمية الأخرى الفاعلة وتم لها ذلك في النص بالتأكيد على «عدم إجراء أي تغيير اصطناعي في مجرى نهر الأردن أو نهر اليرموك إلا بالاتفاق الثنائي» وهو ما يشير إلى تجاهل سوريا التي تستخدم النهرين. أن براعة السياسة الإسرائيلية في تعميق الانقسام العربي واضحة في قضية المياه تمهيداً للسيطرة على الشرق الأوسط بموارده الطبيعية الغنية وقطع الطريق على أي تنسيق عربي محتمل بين سوريا والأردن.

القسم الثالث

المياه... ورقة التسوية المستحيلة

ترتبط مشكلة الموارد المائية في الشرق الأوسط وأخطارها القائمة والمتصاعدة مع الوقت مباشرة بقضية التسوية السياسية والمخططات الإسرائيلية التوسعية وجلب مئات الآلاف من اليهود المهاجرين.

وتركز إسرائيل في مسيرتها التفاوضية مع سوريا ولبنان على معالجة القشور والاتفاق على المظاهر وترك مسألة المياه المهمة إلى مراحل لاحقة غير معينة المدة. إن هذا الموقف لا يشير إلى نية إسرائيل المبيتة تجاه نهب مياه لبنان وسوريا فحسب وإنما إلى تعطيل المسيرة بأكملها وبالتالي إمكانية نشوب صراعات مستقبلية بسبب إهمال المياه في العملية التفاوضية. وحقيقة الأمر أن إسرائيل تتعمد اتخاذ هذا الاتجاه لمزيد من المماطلة في الانسحاب من جنوب لبنان والجولان لتدبير احتياجاتها المائية من مناطق بديلة. وطالما تزايدت تلك الاحتياجات وانعدمت فرص إيجاد مصادر بديلة فإن الانسحاب قضية مؤجلة.

عقدة الشريط الحدودي اللبناني:

كتب تيودور هرتزل عام ١٩٠٣ إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عارضاً عليه تقديم مبلغ مليون ليرة تركية مقابل موافقة السلطات العثمانية على حق اليهود في الاستقرار في منطقة الجليل وصولاً إلى

أرض لبنان الجنوبي وقال: «إن الليطاني يشكل مركزاً للمخططات اليهودية الرّامية لنشر الازدهار في المنطقة»[٦٠].

وخرقت العصابات الصهيونية قرار الهدنة الثانية لحرب ١٩٤٨ في أكتوبر/ تشرين الأول وشنت هجوماً على الجبهة الشمالية لفلسطين. وانتزعت منطقة الجليل الأعلى التي كانت بحوزة جيش الإنقاذ واجتازت الحدود الدولية (حدود ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠) واحتلت عدة قرى لبنانية جنوبية ثم انسحبت من هذه القرى بعد توقيع لبنان اتفاق هدنة رأس الناقورة ٢٢/ ٣/ ١٩٤٩ الذي كرس الحدود الدولية خطوطاً ثابتة للهدنة على الرغم من التصريحات العلنية للقادة الإسرائيليين على اعتبار هذه الخطوط ملغاة[٦١].

وتضع النخبة الصهيونية المياه اللبنانية على قائمة أولوياتها. فقد طالبت منذ عام ١٩١٩ بتحديد حدود فلسطين شمالاً عند نقطة على البحر المتوسط بالقرب من صيدا وتتبع مصادر المياه لتشمل نهر الليطاني كله حتى منعطفه وتتجه شمالاً حتى جسر القرعون وتشمل راشيا وحاصبيا وقمم جبل الشيخ لأن مستقبل إسرائيل يجب أن يعتمد على مدى وفرة الموارد المائية المتدفقة من منحدرات جبل الشيخ ومن نهري الليطاني والأردن لكن تنازع المصالح الاستعمارية بين إنجلترا وفرنسا أدت إلى رسم حدود فلسطين بصورة أبقت نهري الحاصباني وبانياس خارج حدود فلسطين وأبقت الليطاني من منبعه حتى مصبه ضمن حدود لبنان. وتؤكد إسرائيل أن مياه الليطاني تذهب هدراً إلى

---

(٦٠) هلال شعبان صايغ ـ يوميات هرتزل (مركز للأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية بيروت، ١٩٦٨)، ص ١٧١.

(٦١) د. ياسين سويد ـ مؤامرة الغرب على العرب ـ مرجع سابق ـ ص ٩٠.

البحر وهي زائدة عن حاجة لبنان ومن هنا تتابعت المحاولات الإسرائيلية للسيطرة عليه. ويبذل الليطاني مياه القسم الجنوبي من المنبسط اللبناني الداخلي أي البقاع وهو في مجراه العالي من مستوى بعلبك إلى مستوى القرعون البالغ طوله ٨٠ كيلومتراً ويسير وئيداً بانحدار لا يتجاوز ٣ في الألف وتتوافر عنده جميع مقومات مشاريع الري. أما مجراه الوسيط من القرعون إلى الخردلي البالغ طوله ٤٠ كيلومتراً فينهمر في مضيق محصور حيث بلغ معدل انحداره ١٧ من الألف. في هذا القسم من المجرى تتوافر جميع الشروط التي يفرضها توليد القوى الكهربائية. أما شروط الري فتنعدم. ويجتاز النهر أخيراً من مجراه الأسفل منخفض الخردلي مستديراً يمنة بمعدل ٩٠ درجة متوجهاً غرباً إلى متوسط عبر مسافة تقارب خمسة كيلومتراً وبانحدار لا يتجاوز معدله ٧بالألف وتوصلت تلك الدراسة إلى عدة دلالات(٦٢):

١ ـ أن الليطاني هو نهر لبناني حوضاً ومجرى ونبعاً ومصباً ولا مجال للمناورة في هذه الأمور. فهو ليس كنهر العاصي مثلاً يمتد مجراه وحوضه من البقاع حتى إنطاكيا ماراً بلبنان وسوريا وتركيا وليس كنهر الحاصباني الذي ينبع من سفوح جبل الشيخ الغربية في لبنان ويتجه إلى غور الأردن من فلسطين المحتلة وهو لا يشكل حداً فاصلاً بين كيانين سياسيين.

٢ ـ أن النقطة الرابعة الأمريكية قد اعترفت بهذا الواقع وقدمت مقترحاتها على أساسه فاعتبرته مشروعاً وطنياً شاملاً لجميع الأراضي

---

(٦٢) جعفر محمد جواد شرف الدين ـ الليطاني أو: النهر المكسور قراءة سياسية لواقع تجهيزي ـ السفير ـ بيروت ـ ١٨/٧/١٩٩٤ ص ٤.

اللبنانية للري والتجفيف والكهرباء كما جاء في قانون إنشائه.

٣ ـ هذا الإعتراف يشكل واقعاً سياسياً مهماً ولو كان للوكالة اليهودية أن تجعل حدود فلسطين عند نهر الليطاني في مؤتمر باريس عام ١٩٢٠ أو لو استطاع موشي دايان أن يمتد بحرية إلى لبنان عام ١٩٤٨ بحيث يصل إلى الليطاني لتغير هذا المفهوم الموضوعي ولتأثرت مقترحات النقطة الرابعة بالتوجه الصهيوني.

٤ ـ تبقى مياه الليطاني الوسطى المنسابة بين القرعون والخردلي (١٦٠ مليون م^{٣}) تبقى هذه المياه موضوع الرهان القائم لذا وجب الالتفات إليها. وتذكر وزارة الموارد المائية اللبنانية أن معدل تصريف الليطاني عند المصب هو ما بين ٢٥م^{٣}/ث و ٣١م^{٣}/ث وتتراوح كمية المياه التي يصبها النهر في البحر المتوسط نحو ٧٩٠ مليون م^{٣} و٩٨٠ مليون م^{٣} في السنة.

ولأهمية الليطاني فإن إسرائيل اعتقدت بأحقيتها فيه فقد أعرب بن غوريون عن تمنياته بقوله أن: «أجعل الليطاني حدود إسرائيل الشمالية»[٦٣] وقبيل حرب ١٩٦٧ ذكر رئيس الوزراء ليفي أشكول: «أن إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى نصف مليون م ^{٣} من مياه الليطاني تذهب هدراً في البحر. إن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال مياه الليطاني المحولة»[٦٤].

ومثلما كانت التصريحات والوثائق الإسرائيلية واضحة بشأن الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية وأهميتها في تنفيذ مشروعاتها فإن

---

(٦٣) يديعوت أحرونوت ٦/٨/١٩٦٦.

(٦٤) دافار ٢٨/٥/١٩٦٧.

الممارسات جاءت متسارعة ويلاحظ أن الخطط البارزة الثلاث قامت على اعتبار الليطاني جزءاً من منظومة الأردن وهي خطط لأودر ميلك وهايز ـ سافاج وكوتون ما كان ممكناً لأي منها أن تنجح من دون تعاون إقليمي وفي كل من الخطتين الأوليين يفترض استخدام نحو نصف دفق الليطاني لرفد نهر الأردن ولتوليد الكهرباء لكل من إسرائيل ولبنان. أما خطة كوتون ١٩٥٤ فكانت أيضاً بحاجة إلى تعاون كامل إسرائيلي ـ لبناني ولكن تلك التلميحات عن التعاون الإقليمي لم تجد شيئاً لأن إسرائيل دائماً كانت تحاول السيطرة على مياه الليطاني.

وبعد مشروعات الخمسينات والستينات[٦٥] كان الهجوم العسكري على لبنان عام ١٩٧٨ المعروف بـ «عملية الليطاني» وقامت إسرائيل بإجراءات من شأنها تسهيل جر مياه جنوب لبنان إلى شمال فلسطين المحتلة. «فقامت القوات الإسرائيلية بتعبيد الطرق وتوسيعها في المنطقة الممتدة بين شمال فلسطين وجنوب لبنان وقامت بإنشاء شبكات ضخمة للمياه وبدأت بسحب مياه الليطاني إلى المستوطنات في الجليل الأعلى»[٦٦]. وقامت إسرائيل بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي ثم مدت أنابيب ضخمة بطول ٨٥كلم من مجرى النهر مجاوراً لبلدة سريان وحتى خزانات مشروع الطيبة وبنت شبكة أنابيب أخرى طولها ٢٥كلم من خزانات الطيبة وحتى بلدة عيتا الشعب حيث شيدت خزانات ضخمة قرب البلدة لتستقبل مياه الليطاني وتقوم بتوزيعها على الجليل»[٦٧].

---

(٦٥) بيان نويهض الحوت ـ سياسة النعامة ـ مرجع سابق ـ ص ١٨.
(٦٦) هاعولام هازية ـ ٢٣/٩/١٩٧٨.
(٦٧) يديعوت أحرونوت ٢٥/ ٣/ ١٩٨٣.

وفي سياق تنفيذ عملية نهب المياه اللبنانية بدأت سلطات الاحتلال بإقامة محطات قرب جسر الخردلي لضخ مياه الليطاني إلى بحيرة طبريا وأنجزت معظم المنشآت إذ تم حفر نفق يصل تل النحاس بالخردلي ومنها إلى البحيرة لتأمين ضخ ١٥٠ مليون م^{3} سنوياً ولم يبق سوق فتح شباك نفق قرب الخردلي وتركيب محطات ضخ غاطسة على أن يستكمل هذا المشروع بإنشاء سد تجميعي لتخزين المياه في فصل الشتاء»[٦٨].

وبعد أربع سنوات كانت عملية الاجتياح الكبرى عام ١٩٨٢ وقد استهدفت هذه العملية ما يلي:

١ ـ الحيلولة دون تسلل الفدائيين الفلسطينيين عبر الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة وإبعادهم مسافة ٤٠كلم عن هذه الحدود.

٢ ـ ضرب خلايا المقاومة الفلسطينية وبنيتها العسكرية وضرب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

٣ ـ ضرب الحركة الوطنية اللبنانية المساندة للثورة الفلسطينية.

٤ ـ خلق واقع عسكري واجتماعي ملائم للتوسع الإسرائيلي في لبنان سواء عن طريق مساندة الميليشيات المتحالفة مع إسرائيل أو عن طريق إقامة نظام غير معادٍ لها.

٥ ـ إخراج قوات الردع العربية السورية من الأراضي اللبنانية (بيروت وجبل لبنان).

٦ ـ التطلع إلى توقيع معاهدة سلام مع لبنان على غرار المعاهدة المصرية ـ

---

(٦٨) د. ماري نوفل ـ مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل (في) مجموعة باحثين المشكلات المائية في الوطن العربي (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤) ٢٠٧.

الإسرائيلية.

٧ ـ مصداقية الدول العربية في ادعاءاتها بالقتال ضد إسرائيل ومن ثم ضرب مصداقية هذه الدول في تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك(٦٩).

وواقع الأمر فإن الاجتياح كان لتأكيد أطماع إسرائيل بمياه الليطاني وتوسيع حزامها الأمني إلى شمالي منطقة جسر الخردلي وصولاً إلى شرقي صيدا وبالتالي التحكم بمجرى نهر الليطاني في المنطقة الممتدة من مخرج معمل تركيا من البقاع الجنوبي إلى مأخذ قناة القاسمية في الزرارية جنوباً»(٧٠).

ونفذت إسرائيل بالفعل مشروع تحويل النهر من خلال حفر نفق داخلي تحت الأرض يمتد بين أسفل الخردلي تحت بلدة دير ميماس إلى سهل الحولة بين جسر بنات يعقوب والسلطان إبراهيم وبذلك تدفع المياه بالجاذبية بين هذين المستويين وعبر نفق جاهز طوله ١٧كلم وتمت عملية الحفر بعيداً عن أنظار المراقبين وجهز بنافذة لاستقبال الكميات المطلوبة التي ستحصر خلف جدار من الصخور يقام في عرض نهر الليطاني»(٧١).

وإذا استغلت إسرائيل مياه الليطاني في منطقة الحزام الأمني فإن

---

(٦٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ (سلسلة دراسات سياسية وعسكرية، بيروت، ١٩٨٥) ص ٦٠.

(٧٠) النهار البيروتية ـ ١١/٢/١٩٩٣.

(٧١) John Bulloch and Adel Darwish -Water Wars: Coming Gonflicts in the Middle East (London: Victor Gollogcz, Villiers House, 1993) P 31.

ذلك يؤمن لها ١٥٠ مليون م٣ من المياه العذبة سنوياً فضلاً عن ري ٢٥ ألف هكتار إضافي واستيعاب مليون مهاجر. ويتضح من تصريحات القادة العسكريين في إسرائيل مدى التكلفة التي تتكبدها في الحزام الأمني من أجل المياه. لقد استحال الحزام منذ إقامته عام ١٩٧٨ إلى معضلة أمنية وسياسية بحيث أن بعضاً منهم صار يفضل إزالته ولكن عبر صيغ سياسية في إطار المفاوضات مع الحكومة اللبنانية وتتيح لهم استمرار استخدام مياه الليطاني. فقد تحول الحزام من عازل أمني إلى طوق نجاة مثقوب على حد وصف زئيف شيف الذي يرى «أن محصلة المعطيات الأمنية ما زالت في مصلحة وجهة النظر القائلة بوجود المنطقة الأمنية التي لا تقتصر على الناحية العسكرية وحدها»(٧٢).

ويواجه نهر الوزاني أخطاراً مختلفة عن سابقه. فهذا النهر لا ينبع من الأراضي اللبنانية ويسير قليلاً ليمتد مع الحاصباني مشكلاً رافداً من روافد الأردن تقدر طاقته في حدود ٦٥ مليون م٣ سنوياً. ومنذ الاجتياح الأول عام ١٩٧٨ عمدت القوات الإسرائيلية إلى إقامة سياج ضخم حول موقع النبع وبدأت بالعمل على تحويل مجرى النهر من قرب منبعه بحيث يرتفع منسوبه إلى ٢٧١م فوق سطح البحر إلى نقطة من فلسطين يتراوح منسوبها يبن ٢٠٠ـ ٢٥٠م ليعاد من هناك ضخه صعوداً باتجاه القناة الاستراتيجية التي تربط طبريا بالنقب وبذلك طردت المزارعين اللبنانيين وبدأت بشق الطرقات وبمد أقنية باتجاه الشمال الشرقي بحجة ري قرى العرقوب في الشريط الحدودي

---

(٧٢) هآرتس ٢١/٣/١٩٨٦.

واستطاعت سلطات الاحتلال حفر نفق يمر تحت قريتي دير ميماس وكفركلا ليصل إلى محاذاة مستوطنة الخالصة ليصب بعدها في مجرى البريجات حيث يلتقي المياه المحولة من الوزاني ثم تسير القناتان المحولتان في قناة واحدة في موازاة مجرى نهر الأردن بالقرب من عرب الزبير وصولاً إلى قناة طبريا ثم صحراء النقب ويتقاطع المشروع الجديد مع مشروع الأردن ـ النقب على المنسوب ٤٤ وهذا يقتضي زيادة طاقة الضخ من هذه النقطة وتوسيع المنشآت الأخرى لاستيعاب كميات المياه الجديدة.

وقامت السلطات الإسرائيلية بوضع «حاجز صخري على عرض النهر يصد المياه عن مجرى النهر الطبيعي ويدفعها بالجاذبية لتدخل في النفق وتتوغل باتجاه بقية المنشآت التابعة للمشروع وتكتفي إسرائيل بجر المياه التي تتوقف في مجرى النهر خارج موسم الري في سهل القاسمية وتتراوح هذه الكمية بين ٢٥٠ و ٣٥٠مليون م٣ في السنة كما لا يصعب عليها في موسم الري فتح طاقة في الجدار الصخري لإطلاق كمية من المياه لا تتجاوز مترين مكعبين في الثانية»[٧٣].

وخلال عام ١٩٨٠ شقت سلطات الاحتلال شبكة من الطرق المتطورة ربطت مزرعة الوزاني والميسات بأراضي المستوطنات الإسرائيلية وقامت عام ١٩٨٦ بشق طريق على الضفة الجنوبية للنهر بطول ١٢كلم واقتطعت المنطقة المحيطة بنبع الوزاني والبالغة مساحتها ٧آلاف دونم وسيجتها بالأسلاك الشائكة وشرعت بمد أقنية من الوزاني باتجاه الأراضي المحتلة ووضعت تجهيزات لمشاريع الري

---

(٧٣) دافار ١٩٨٩/٧/٢٨.

الحديثة عند مزرعة الوزاني اللبنانية وقرية الفجر السورية المحتلة ويتم سحب المياه السطحية والجوفية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة»[٧٤].

وبذلك تحقق إسرائيل عدة مكاسب:

١ ـ تحول دون استمرار ذهاب مياه الوزاني إلى بحيرة طبرية حيث المنسوب يقل عن ٤٠م ولا تعود بالتالي مضطرة لضخ هذه المياه من هذا المستوى المنخفض إلى المنسوب العالي للقناة ٤٠٠م مع ما يعنيه هذا من تكاليف باهظة.

٢ ـ تحول دون وصول المياه إلى البحيرة بسبب الملوحة العالية التي ستصيب المياه في هذه الحالة.

٣ ـ إمداد المستوطنات بالمياه اللبنانية لري المزيد من الأراضي مما يساعد على جلب أعداد متزايدة من المهاجرين.

وثالث الأنهار الهامة في لبنان هو نهر العاصي واكتسب هذه الصفة باعتباره يسير عكس السير فهو يتجه شمالاً في حين أن جميع الأنهر الأخرى تتجه جنوباً ويعتبر من أكثرها غزارة فهو متعرج يجتاز تضاريس صعبة ويمر في منطقة مصابة بالتصحر ومحرومة من المياه لغياب السدود. فهذا الإقليم المصاب بالعطش والجفاف يرقد فوق مجموعة من الينابيع التي تأخذ شكل النهر الهادر فالعاصي ينبع من منطقة واقعة جنوب شرق الهرمل على ارتفاع ٤٥م على سطح البحر. أما نبعاه الأساسيان فهما عين الزرقا ونبع الدفاش ويبلغ متوسط ضخها ١٣,٦م^{3}/ث ويبلغ عرضه ما بين عشرة إلى خمسين متراً وعمقه ما بين نصف وعشرة أمتار وسرعة مياهه فمن عشرة كيلومترات في الساعة

---

(٧٤) د. ماري نوفل ـ مشكلة المياه ـ مرجع سابق ـ ص ٢١٣.

إلى أربعين تبعاً لمناطق عبوره وطبيعة تضاريسها. وعلى بعد ١٥ كيلومتراً من منبعه الصخري تنضم إلى هذا النهر العاصي اندفاعات مائية أخرى على شكل ينابيع منها: النواعير وعين أم شرف فيستقوي بإمكانات جديدة متوسطها حوالي ٣٠إنشاً وتستمر في رفده على مدار العام ويغادر العاصي إلى سوريا بعد خط سير في لبنان طوله ٤٦كيلومتراً وعلى مقربة من بلدة زيتا السورية ترفده مجموعه ينابيع تعرف بـ «عين التنور» تبلغ قوة دفعها ٦٠إنشاً ويواصل توغله فيصل إلى تخوم بحيرة حمص ويتابع سيره نحو حماة وينهي عند الحدود مع تركيا رحلة ٤١٧كيلومتراً في الأراضي السورية ليبدأ رحلة أخرى باتجاه الاسكندرون ومن ثم يستريح على البحر بعد مسافة قدرها ٥٧١كيلومتراً[٧٥].

ويبلغ تصريف نهر الحاصباني ٧٠مليون م^{3} سنوياً وهو يجري ٢١كلم في الأراضي اللبنانية قبل دخوله فلسطين المحتلة حيث يتم استغلال ما نسبته ٩٢٪ من مياهه في تلك الأراضي أي ما يعادل ١٤٠مليون م^{3} هذا بالإضافة إلى سيطرة السلطات الإسرائيلية على قسم منه وعلى عدد من روافده الغزيرة مثل الدردارة والجوز والعين وسريد والباردة والرقيقة والقرشة وتشير التقديرات إلى أن ينابيع منطقة شبعا وحدها تعطي حوالي ٣٠مليون م^{3} من المياه سنوياً. وخلال عام ١٩٨٩ قامت فرقة الهندسة التابعة للجيش الإسرائيلي بمد شبكة مياه قطرها ٦إنش من نبع العين المتفرع من نهر الجوز إلى بلدة حاصبيا

---

(٧٥) وسام أبو حرفوش ـ نهر العاصي. . . . اسم على مسمى ـ الاتحاد ـ أبو ظبي ٢٣/٦/١٩٩٥.

والقرى المجاورة لها»[٧٦].

وتظهر تلك الأنهار (الليطاني، الوزاني، الحاصباني) مدى أهمية الجنوب اللبناني في الاستراتيجية الإسرائيلية المائية والإنمائية ولذا فإن بعض الخبراء يتوقعون أن الأفاق المحتملة للآلية التي سيصاغ فيها مفهوم الأمن الإسرائيلي على هذا الصعيد قد تأخذ على الأرجح المستويات التالية:

١ ـ حرص إسرائيل على رعاية الميليشيات التابعة لها في الشريط الحدودي وضمان مستقبلها. ففي حال السلام مع الحكومة اللبنانية ستلجأ إلى نوع من المقايضة تقوم على معادلة نفوذ أمني في مناطق استراتيجية على الحدود وتضمنها اتفاقية سلام مقابل حل جيش لبنان الجنوبي.

٢ ـ الإفادة من الروابط مع أهالي الشريط الحدودي والتي دامت أكثر من عقد ونصف لتوظيفها في مرحلة السلام المقبل بحيث تكون هذه المناطق على الرغم من انتقالها إلى إشراف السلطات اللبنانية الشرعية مخزوناً بشرياً لتسهيل عملية التطبيع الاقتصادي والمالي وتشغيل الأيدي العاملة بين إسرائيل ولبنان وعلى سبيل المثال فقد عمدت شركة المياه الإسرائيلية (مكوروث) إلى مد قساطل من محطة شتولا أوصلتها بشبكة مياه بلدتي عين إبل ورميش اللبنانيتين في محطة ضخ أخرى ووصلتها بشبكة مياه جبل عامل التي تصب في خزان بلدة عيتا الشعب وهكذا عمدت سلطات الاحتلال إلى ربط شبكة مياه

(٧٦) هاشمية رسلان حيدر ـ الأمن المائي في استراتيجية السيطرة الإسرائيلية ـ السفير بيروت ٨/ ١٢/ ١٩٩١.

١٢ قرية لبنانية بشبكة مياه مستوطنة شتولا ويدفع كل مشترك لبناني بهذه الشبكة رسوماً شهرية لشركة مكوروث.

٣ ـ استخدام ورقة المياه لاختراق المجتمع الأهلي اللبناني المقاوم للتطبيع وذلك عبر المنطقة الحدودية من دون أن يتحمل المواطنون هناك تبعات التطبيع ومنذ عام ١٩٨٥ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً صريحاً في هذا الاتجاه يقول في أحد بنوده: «ستحافظ إسرائيل على بقاء الجدار الطيب وستؤمن الاتصال الحر لسكان المنطقة الأمنية بباقي مناطق لبنان»(٧٧).

وطرح أبرز الخبراء الإسرائيليين خطة مبتكرة تقوم على توليد الكهرباء ونقل مياه لبنانية إلى إسرائيل «ويتعلق العنصر الأول بمياه نهر الحاصباني بصورة أساسية وبمياه نهر العيون بصورة جزئية وأن فائدة هذا المشروع لإيجاد جوانب مفيدة في مجال الاستغلال الكهرومائي لمياه النهر إذا امتد المشروع في أراض لبنان وإسرائيل معاً ويهتم العنصر الثاني بتحويل مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبرية بحيث لا تزيد عن ١٠٠ مليون م٣ سنوياً بواسطة نفق إلى الحاصباني أو نهر مرجعيون بواسطة بحيرة صناعية هي بحيرة القرعون ويبقى الاستغلال في إطار مشروع المياه المتدفقة في الجزء المنخفض من الليطاني وذلك في إطار خزان الخردلي الذي يوجد مخطط لإقامته في أعلى بركة الليطاني والذي يمكن تحويل المياه منه إلى إسرائيل بتكلفة ثمان سنتات للمتر المكعب الواحد»(٧٨) وتلحق إسرائيل بتلك المشروعات خسائر ضخمة

---

(٧٧) محمود حيدر ـ لبنان في مفهوم الأمن الإسرائيلي (شؤون الأوسط، ع ٣١، يوليو ١٩٩٤، بيروت) ص ٨١ـ ٨٢.

(٧٨) اليشيع كالي ـ خطة المياه في الشرق الأوسط ـ وجهة نظر إسرائيلية. ترجمة =

على الاقتصاد اللبناني أهمها:

١ ـ توسيع الرقعة الجغرافية والعمق الاستراتيجي لها.

٢ ـ الحيلولة دون تطوير الجنوب اقتصادياً مما يعني الحد من فرص العمل بالنسبة لأبناء الجنوب.

٣ ـ إبقاء الزراعة في وضعها الحالي وعدم تمكين الحكومة اللبنانية من تطويرها مستقبلاً لسد الحاجات اللبنانية مما يؤدي إلى إفساح المجال أمام تصدير السلع الإسرائيلية.

٤ ـ عدم تمكين الحكومة اللبنانية من توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتطوير الجنوب ورفع مستوى المعيشة فيه على نحو أفضل.

وهنا فإن إسرائيل أعلنت رسمياً في ١١ مايو/أيار ١٩٩١ أنها لن تنسحب من لبنان حتى تضمن حصتها من مياه الليطاني وأنها سوف لن تتخلى عن الحزام الأمني إلا بعد ضمان حصتها من المياه. ولم تترك إسرائيل وسيلة إلا وأوحت فيها بحتمية وضرورة الاستثمار المشترك مع لبنان لمياه هذا النهر وتنطلق في موقفها هذا من ادعاء مفاده أن لبنان يمتلك فائضاً من المياه وأن لا حاجة له بالتالي لكل الموارد المائية المتاحة في الليطاني.

وتشير دراسة مجلس الإنماء والإعمار استناداً إلى تقديرات وزارة الموارد المائية والكهربائية إلى أن احتياجات لبنان من المياه عام ٢٠١٥ تبلغ ٢٥٥٥ مليون م^{3} موزعة على النحو التالي: ٩٠٠ مليون م^{3} احتياجات الاستهلاك المنزلي و٢٤٠ مليون م^{3} احتياجات صناعية

= د. منذر حدادين (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١) ص ١٣٠.

و١٤١٥ مليون م٣ احتياجات الري ويستنتج من ذلك أن لبنان لا يمتلك فوائض مائية حسب ادعاءات إسرائيل بل هو سيجد نفسه خلال وقت غير بعيد أمام عجز مرتقب في ميزانه المائي يقدر بنحو ٣٥٥ مليون م٣ سنوياً أو ٨٠٠ مليون متر مكعب [(٧٩)].

ومن الناحية الفنية لا يستبعد أن يكون الإسرائيليون قد قاموا بشق نفق لربط الليطاني من باطن مجراه بالأراضي المحتلة في الجليل وبرغم أن الكمية غير مهمة نسبياً ولكن المطلوب هو ادعاء وجود ارتباط جوفي بين الليطاني وروافد الأردن لتطالب بحصتها المائية المعترف بها دولياً. والواقع أن الليطاني نهراً لبنانياً وليس دولياً لأنه ينبع من لبنان ويجري ويصب فيه ولذا تقدم الإسرائيليون بمقولة زعموا فيها أن الليطاني مرتبط جوفياً بروافد الأردن خصوصاً وأن المادة الثانية من مشروع المعاهدة الدولية حول استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية عرّفت «دولة مجرى الماء بالدولة التي يقع في إقليمها جزء من مجرى مائي تقع أجزاء منه في دولة عدة كما عرفت مصطلح «مجرى ماء» بأنه نظام المياه السطحية والجوفية التي تكون بحكم علاقاتها الفيزيائية مجموعة واحدة تنتهي إلى نقطة وصول مشتركة»[(٨٠)] وبالقياس إلى ذلك فإن الليطاني نهر لبناني وطني/ داخلي لا يرتبط بأية أنهار أو ينابيع موجودة داخل إسرائيل ولا يغذيها. وحوض الليطاني منفصل كلياً عن حوض الأردن لأن الدراسات

---

(٧٩) د. كمال حمدان ـ الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية (الطريق، ع ١، بيروت، يناير وفبراير ١٩٩٥) ص ٩٤.

(٨٠) د. عز الدين فودة ـ محاضرات في القانون الدولي العام (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٧٦) ص ٣٣.

الجيولوجية للمنطقة تدل على أنه لا يوجد أي إثبات جيولوجي بأن القسم الأسفل من الليطاني يغذي الحاصباني أو نبع الدان. فالليطاني يجري فوق طبقات كلسية تعود إلى العصر الأيوسيني بينما تجري مياه الحاصباني فوق طبقات كلسية تعود إلى العصر «الطبشوري الأوسط» أما الدان فيتغذى من طبقات جيولوجية تعود إلى العصر «الجوراسيكي»(٨١).

وبالإضافة إلى ذلك فإن الانتهاك الإسرائيلي المتواصل للمركز القانوني للمياه جنوب لبنان لا يعطى لها أي حقوق مكتسبة لمياه الليطاني أو غيره ذلك أن هذا التصرف المتفرد استند، ولا يزال، إلى استخدام القوة ولم يلق أية موافقة ضمنية أو صريحة من جانب المجتمع الدولي بل على النقيض من ذلك فإن جامعة الدول العربية واصلت رفضها للمشروع الإسرائيلي بتحويل مياه النهر والتنازع في مشروعيته لأن سيطرتها على المياه قائمة على الاحتلال والقوة وبالإضرار بالحقوق ولا تقوم على أساس من القانون أو الحق وهي بالنتيجة باطلة بطلاناً مطلقاً ولا يملك لبنان موضوعاً آخر يمكن طرحه إلا وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب ومياهه مبيناً أن هذه الاعتداءات لا تغير قناعات الحكومة فيما يتعلق بالإصرار على انسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط وتنفيذ القرار ٤٢٥ وفق الآلية التي حددها في نصه الواضح والصريح. وقد دخل لبنان مسيرة التسوية السياسية لأنه يعلق الأهمية على تنفيذ القرار ٤٢٥ إذ أن اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ ما زال يحكم الوضع بينه وبين إسرائيل. وقد نصت المادة

---

(٨١) فتحي عبد الحميد ـ السفير ـ بيروت ـ ٢٦/ ٥/ ١٩٩٢.

الثامنة منه على أن يبقى هذا الاتفاق موضع التنفيذ حتى يتوصل الطرفان إلى حل سلمي.

وترفض إسرائيل العودة إلى اتفاق الهدنة في تنظيم علاقاتها بلبنان وتسعى إلى اتفاق ١٧ مايو/أيار ١٩٨٢ الذي أسقطته المقاومة اللبنانية وهي تسعى الآن إلى اتفاق مماثل بدعوى أن القبول اللبناني بوقف إطلاق النار في حرب ١٩٦٧ أسقط اتفاق الهدنة في حين أكد لبنان على أن:

١ ـ لم يعلن لبنان الحرب بصورة رسمية خلافاً لما تعممه إسرائيل وأن الأمم المتحدة اعترفت بأن لبنان لم يشترك في العمليات الحربية ولأنها اعترفت بذلك أيضاً الولايات المتحدة في غير مناسبة وأكدت أن اتفاق الهدنة بين الطرفين لا يزال قائماً.

٢ ـ إن قرارات مجلس الأمن في ٦ و٧ يونيو/حزيران جرى إبلاغها إلى لبنان على سبيل الاطلاع فقط وليس بصفته دولة اشتركت في الحرب.

٣ ـ إن صيغة اتفاق الهدنة تظهر بشكل واضح أنها ليست سوى مرحلة الوصول إلى السلام الدائم وأنها تبقى سارية المفعول إلى أن يتحقق الحل السلمي بين الفريقين وبذلك لا يمكن اعتبار هذا الاتفاق وقفاً مؤقتاً للعمليات الحربية التقليدية.

٤ ـ اتفاق الهدنة له طابع دائم ويظل ساري المفعول إلى أن يجري تعديله بصورة صريحة من قبل الطرفين وتحت إشراف الأمم المتحدة أما انتهاكه من قبل إسرائيل كالأعمال التي تقوم بها العناصر المسلحة فلا تكفيان لنقضه[٨٢].

---

(٨٢) دراسة المستشار القانوني انطوان معالي ـ الحياة ـ لندن ـ ١٤/٤/١٩٩٢.

ولكل هذه الأسباب عمل لبنان على تطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن ١٩٧٦/٣/٢٦ والذي يدعو إلى الاحترام الدقيق لسلامة أراضيه واستقلاله وسيادته ضمن حدوده الدولية المعترف بها بل ويدعو إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية والانسحاب فوراً بقواتها من كل الأراضي اللبنانية[٨٣] وترفض إسرائيل تطبيق القرار وأقامت حزاماً أمنياً في الجنوب للاستيلاء على مياهه ولردع ما تسميه بالعمليات الإرهابية لأن المطلوب هو التركيز على قوة أمن قومي يتيح للحركة الزود عن سلامة مواطني الدولة عن طريق الدمج السليم بين القدرة على ردع الأعداء من شن حرب وتطوير قدراته لإعطائه دور ملائم لمناهضة الإرهاب. ويضم الحزام الأمني أو الشريط الحدودي الآن منطقتين جديدتين في الشرق وفي الوسط الغربي ومقارنة بالشكل الهلالي الذي كانت قد اتخذته المنطقة إلى الجنوب الغربي والشمال الشرقي بالإضافة إلى المنطقة الحدودية فإنه لم يعد مجرد منطقة عازلة تضمن الحدود الإسرائيلية بل سمح للإسرائيليين بالإبقاء على رشاشتهم الثقيلة ومدفعياتهم المصوبة إلى قلب البقاع وجزء من جبل لبنان والجنوب بأسره[٨٤].

وتسعى حكومة حزب العمل إلى تجزئة القضية إلى مراحل تُبَشِّرُ في إحداها اللبنانيين إلى أن مشكلة الانسحاب من الجنوب ستظل عالقة حتى الوصول إلى التطبيع الكامل بين الطرفين علماً بأن القرار ٤٢٥ هو قرار مستقل متكامل يتضمن آلية ذاتية مفصّلة ولا يرتبط بأي شكل من

---

(٨٣) السفير ـ بيروت ـ ١٩٧٦/٣/١٧.

(٨٤) د .أحمد بيضون ـ الشريط الحدودي في لبنان الجنوبي ـ نظرة محلية (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع ٩، شتاء ١٩٩٢) ص ٢٨.

الأشكال بالمساعي القائمة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا كله لمواصلة استغلال مياه الجنوب الحيوية والتي ستحدد مسار الكثير من القضايا الاستراتيجية الأخرى وخاصة مسألة التعاون الإقليمي بين دول الشرق الأوسط.

الموارد المائية محور العملية التفاوضية حول الجولان:

تقع هضبة الجولان في الزاوية الجنوبية الغربية من إقليم سوريا وهي تمتد مسافة ٧٤كلم من جبل الشيخ حتى الشاطىء الشرقي لبحيرة طبريا على شكل شريط ضيق لا يتجاوز أقصى عرض له ٢٧كلم وتبلغ مساحتها الإجمالية ١٨٦٠كلم٢ احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ولكن سوريا استعادت نحو ٦٨٤كلم٢ في حرب ١٩٧٣ وظلت مساحة ١١٧٦كلم٢ تحت الاحتلال الإسرائيلي(٨٥). وتزخر تضاريس الهضبة بعدد وافر من الجبال والمرتفعات الوعرة ويتزايد ارتفاعها كلما اتجهنا شرقاً وشمالاً ويصل أقصى ارتفاع لها إلى نحو ٢٨١٤ متراً فوق سطح البحر في حين أن أقصى انخفاض لها عند شواطىء بحيرة طبريا يصل إلى نحو ٢١٠م تحت سطح البحر.

وتحتل الهضبة وجبل الشيخ أهمية خاصة بالنسبة لفلسطين سواء من الناحية الاستراتيجية أو المائية حيث يعتبر الجبل أباً للمياه في فلسطين. وتحصل إسرائيل حالياً على ثلث استهلاكها من مياه الشرب والزراعة والاستخدامات الأخرى من مياه الجولان وجبل الشيخ ولذلك لا غرابة في القول إن سوريا تستطيع نشر الجفاف في إسرائيل إذا ما أعادت سيطرتها على الجولان. والمسألة الأخطر أنه في نهاية عام ١٩٩٣

---

(٨٥) البعث ـ دمشق ـ ٣/١١/١٩٩١.

أعلن مسؤول في شركة مكوروث عن اكتشاف ثلاثة ينابيع غزيرة لمياه الشرب في الهضبة اعتبرها «كافية لتزويد قسم من المستوطنات باحتياجاتها المائية بعد أن كانت تعتمد في ذلك على مياه الضخ من بحيرة طبريا»(٨٦). وبعد اكتشاف الينابيع عكفت شركة تخطيط المياه الإسرائيلية (تاهال) على دراسة الموضوع وتوصلت إلى «أن أمطار الجولان الغزيرة (١,٢ مليار م٣ سنوياً) لا تكتفي بتغذية المجاري المائية في الجولان وإسرائيل فحسب بل تتحول إلى مخزون مهم للمياه الجوفية يغذي الينابيع الرئيسية، في الجولان وخارجه ولذلك يتردد في إسرائيل مقولة: «أن الجولان عائم على خزان من المياه»(٨٧) ولكل ذلك احتلت الهضبة السورية المحتلة مكانة متميزة لذي الحركة الصهيونية كما احتلت هذه المكانة من قبل لدى انجلترا التي دعت إلى إنشاء كيان يهودي في فلسطين عندما زار الممول اليهودي البريطاني مونقبوري محمد علي باشا عام ١٨٣٨ بصفته حاكماً عاماً على سوريا وعرض عليه أن يستأجر اليهود مائة أو مائتي قرية في ربوع سوريا لمدة خمسين عاماً(٨٨).

وظلت الأطماع الإسرائيلية كامنة إلى أن جاءت حرب ١٩٦٧ واحتلت إسرائيل حوالي ١٥٠٠كلم٢ من أراضي الجولان و١٤٧ قرية من أصل ١٧١ قرية بالإضافة إلى ١٠٨ مزارع وسيطرت بالتالي على منابع نهر الأردن المتواجدة في كل من سوريا ولبنان والأردن حيث نهر

---

(٨٦) هآرتس ٦/ ١٢/ ١٩٩٣.
(٨٧) بولتيكيا ـ عدد ٤/ أبريل ١٩٩٤ـ ص ٣٧.
(٨٨) الأطماع الصهيونية في مصادر المياه العربية ـ إصدار حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الدراسات الخاصة (د.ت، د.ن) ص ٥٠.

بانياس واليرموك والحاصباني والوزاني عدا العديد من الينابيع والعيون التي تنبع من مرتفعات الجولان.

وتغري أهمية الجولان المائية الإسرائيليين بالتشبث بها واحتلالها فنجد بعض خبراء المياه يصلون إلى حد الاعلان عن استبعاد سوريا من أية تسوية إقليمية للمياه ويقول اليشيع كالي: «إن سوريا قد خرجت من صورة قطاع المياه الأقليمي كلياً تقريباً وذلك نتيجة السيطرة على مرتفعات الجولان» ويؤكد كالي هذه الرغبة الإسرائيلية لدى حديثه عن المنطقة التي تشملها التسوية الإقليمية للمياه (مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان) «استثنيت سوريا على الرغم من حدودها المشتركة مع إسرائيل. إذ ليس لها في التشكيل السياسي الحالي مشاركة مائية ذات صلة مباشرة بالموضوع الذي يتم فيه البحث»[٨٩].

وإذا كان هذا رأي الخبراء فإن السياسيين لهم نفس التحفظات على عودة الموارد المائية للجولان إلى سوريا. وتحاول إسرائيل ربط حقوق المياه في الهضبة ببرنامج مفصل يتضمن جدولاً بتطبيع العلاقات بين البلدين. وقال إسحق رابين رئيس الوزراء الأسبق: «إن ثمة أربعة مطالب إسرائيلية لم تلق حتى الآن استجابة من السوريين من بينها مطلب مدى الانسحاب المائي»[٩٠]. وتعد المسألة المتعلقة بالمياه من أشد النقاط خلافاً بين سوريا وإسرائيل. فالجانب الإسرائيلي يطالب بتعهد سوريا بعدم القيام بتحويل مياه الجولان إلى أراضيها في حين يرى المفاوض السوري أنه من حقه «المطالبة بالانسحاب واسترداد

---

(٨٩) اليشيع كالي ـ المياه والسلام ـ مرجع سابق ـ ص ٢٦.
(٩٠) هاتسوفيه ٣٠/١١/١٩٩٤.

مصادر المياه في مناطق بانياس والحمة واستخدام هذه المصادر كما تشاء»[٩١] ولذا فإن المراقبون يرون أن الدوافع الإسرائيلية لتأجيل الاتفاق على الجوزة الصلبة (الجولان) تتعارض وتصور الجانب السوري الذي يعتبر مسألة المرتفعات وجنوب لبنان من أسهل المسارات التفاوضية بسبب خلوهما من إشكالات الحكم الذاتي وهو تصور خضع للمراجعة بعدما تبين للمسؤولين في دمشق أن المناقشات الأمنية تخفي وراءها شروطاً سياسية تتعلق بطبيعة النظام ومعنى الحدود الآمنة وحل النزاع ومضاعفاته ضمن عملية شاملة تتعلق بمياه اليرموك ومنابع نهر الأردن فتقول إسرائيل أنها «تحتاج إلى ٢٥ـ ٤٠ مليون م٣ من مياه اليرموك حسب مشروع جونستون وأنه إذا لم يقبل الطرف الآخر (الأردن وسوريا) المطالب الإسرائيلية فإنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ إجراء يرغم الطرف الآخر بالقوة على التفاوض معها»[٩٢] وبما أن التنازل عن المرتفعات يهدد مصادر المياه التي تشكل ٤٠٪ من مجموع الاستهلاك الإسرائيلي فإن حكومة حزب العمل تتخوف من انسحاب كامل تحشر فيه حق الاستيلاء على هذه الموارد في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك تواجه الحكومة معارضة شديدة من أصحاب شركات النبيذ الذين استغلوا الهضبة وصدّروا عام ١٩٩٢ ٧٠٠,٠٠٠ زجاجة كما يحتج أصحاب مكاتب السفر الذين طوروا صناعة السياحة الشتوية وآمنوا العمل والخدمات والعيش لنحو ١٥ألف مستوطن. وتقدر وزارة المال الإسرائيلية المردود الزراعي والصناعي والسياحي لـ ٣٩ مستوطنة بنحو بليون دولار وهذه

---

(٩١) دافار ٤/١٠/١٩٩٤.

(٩٢) د. جمال مظلوم ـ إسرائيل وأطماعها المائية ـ مرجع سابق ـ ص ٤٨.

المكاسب الناتجة من السيطرة على مياه الهضبة يصعب التنازل عنها من جانب حزب العمل باعتباره «المؤسس لمستوطنات الجولان»(٩٣) ويلخص أحد الباحثين السوريين الادعاءات الإسرائيلية حول الهضبة في:

١ - عطّل الوجود العسكري السوري في الماضي نشاط الحياة العادية في شمال إسرائيل.

٢ - ينبع من الهضبة مصدران رئيسيان لنهر الأردن هما نهرا بانياس والدان. ويرد بالقول «إن الادعاءين لم يعد لهما أهمية وذلك نظراً إلى أن المفاوضات ترمي إلى عقد اتفاق سلام والأعمال الدفاعية السورية كانت ردًا على الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق المنزوعة السلاح وعلى تحويل مياه نهر الأردن في الخمسينات والستينات. أما موضوع تنظيم اقتسام مياه الأردن فهو سيخضع لاتفاقات تشمل الأردن وإسرائيل وسوريا مع إمكان انضمام لبنان»(٩٤) وهو ما يشير إلى رغبة إسرائيل في استمرار السيطرة على مياه الجولان هو ما يسيطر على مسألة التسوية السلمية مع الطرف السوري.

وتتسق تلك النتيجة مع توقع الخبراء الإسرائيليين، في تقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، بأن انسحاب إسرائيل من الجولان سيسفر عن انتقال ٤٠ مليون م^3 من السيطرة الإسرائيلية إلى السيادة السورية وأن هذا الانسحاب سيحرم إسرائيل من

---

(٩٣) سليم نصار - مصادر المياه في سفوح الجولان تؤخر الانسحاب من أعالي المرتفعات - الحياة - لندن - ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٣.

(٩٤) محمد زهير دياب - المتطلبات الأمنية السورية والتسوية السلمية مع إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع ٢٣- صيف ١٩٩٥) ص ٤٨.

بعض روافد الأردن واقترحوا الانسحاب جزئياً من الجولان باتباع أحد خطين: أما خط انسحاب يمر بالقرب من القنيطرة ويمتد حتى الحمة وأما خط انسحاب يضمن لإسرائيل سيطرة على جزء «يسير ومتفق عليه» من الجولان(٩٥) وفي كلتا الحالتين فإن المناطق الغنية بالمصادر المائية ستبقى تحت إشراف إسرائيل وليس في التفكير الاستراتيجي أو التفاوضي الإسرائيلي ما يفيد بإمكانية التخلي عن الهضبة ومواردها المائية ليس فقط لاحتياجاتها الشديدة لها وإنما لأن مياه الجولان (في حال عودتها إلى السيادة السورية) ستؤدي إلى تنمية منطقة حوران جنوب البلاد والتي ستصبح منطقة زراعية تهدد الاقتصاد الإسرائيلي بمنتجاتها الرخيصة الثمن والعالية الجودة.

---

(٩٥) زئيف شيف ـ هآرتس ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣.

القسم الرابع

التنسيق الإسرائيلي ــ الإقليمي ضد المياه العربية

ثمة قوى إقليمية تقع على أطراف الوطن العربي اصطُلِحَ على تسميتها بدول الأطراف أو دول التخوم. وتلعب هذه الدول سواء بالتنسيق فيما بينها أو كل على حدة في بعض المواقف وسواء في إطار الارتباط بالولايات المتحدة أو بشكل مستقل نسبياً دوراً في طريق عرقلة التطور العربي نحو التنمية الشاملة والوحدة. وتسمى تلك الإشكالية سياسة شد الأطراف بمعنى شغل أو إلهاء الجسد العربي إحياناً لإبعاده عن قضاياه المصيرية عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدامات المسلحة أو بالتسلل إلى داخله لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية وافتعال المشكلات وتصعيدها مع الدول العربية لإنهاك قواها وجرها إلى الانشغال بهذه المشكلات مما يضعف قدرة الجسد العربي على مقاومة التهديدات الحقيقية التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه»[٩٦].

وخلافاً لكثير من الثروات الطبيعية في العالم العربي فإن المياه هي الثروة التي تتقاسمها عدة أقطار وتقسيم المياه قد يسبب التوتر ويثير

(٩٦) د. حامد عبد الله ربيع ـ مبدأ شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط (معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣) ص ٣٨.

النزاعات ويتضح ذلك بالنسبة لتركيا وأثيوبيا ودورهما في التعاون مع إسرائيل التي ابتعدت من خط المواجهة المباشرة في الحروب المائية ضد الدول العربية وأصبحت تحرك الدولتين ضد المصالح المائية للعرب من خلال(٩٧):

١ ـ التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجي المشاركة في أحواض الأنهار لإشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربي المسرف للموارد المائية وفي ذلك تستخدم إسرائيل أحواض الأنهار لتأمين سيطرتها على بلدان إفريقية تقع في حوض النيل مثل زائير وكينيا ولعل هذا ما يفسر سبب سيطرة الشركات الأمريكية والغربية عامة على جملة مشروعات الري في هذه البلدان وسبب العناية الخاصة التي توليها إسرائيل للإبحاث العلمية الخاصة بموارد المياه.

٢ ـ السعي إلى تحالفات جديدة يقيمها النظام الأثيوبي وحركة تحريره جنوب السودان مع إسرائيل وبدء الانتقال التدريجي لإيديولوجية هذه القيادات من اليسار إلى اليمين. ووافق النظام الأثيوبي رسمياً على هجرة الفالاشا إلى إسرائيل مقابل التعاون مع إسرائيل في مجال المياه. فقد قام مهندسون إسرائيليون فعلاً باختبار التربة في منطقتي إباي وبحيرة تانا على مقربة من النيل الأزرق وقامت إسرائيل بمعاونة أثيوبيا ببناء سد على نهر فنشا أحد فروع النيل الأزرق الذي يمد النيل بحوالي ٧٥٪ من المياه لحجز نصف مليار من الأمتار المكعبة سنوياً.

---

(٩٧) د .حسن بكر ـ المنظور المائي للصراع العربي ـ الإسرائيلي (السياسة الدولية ١٠٤٤، أبريل ١٩٩١) ص ١٤٣.

٣ ـ استخدام المساعدات الفنية والخبرة الإسرائيلية التقنية في تكنولوجيا توفير والحفاظ على المياه لتقليلها عن دول حوض المياه العربية المجاورة مثل بعثة تركيا إلى إسرائيل عام ١٩٨٩ كما يوجد بعض الخبراء الإسرائيليين لدى شركات وأفراد من أحواض الأنهار لتقديم خبراتهم في مشروعات الأمن الغذائي مثل تطهير التربة وإصلاح الأراضي وزراعة الموالح وتربية المواشي. ويناقش هذا الجزء بالتفصيل دور تركيا وأثيوبيا في التنسيق المشترك مع إسرائيل لاستغلال المياه العربية.

تركيا والمياه... قوة إقليمية عظمى:

يأتي التعاون التركي ـ الإسرائيلي على صعيد المشاريع المائية ليؤسس مرحلة جديدة من علاقات تركيا بالغرب. ولا تزال تلك الدولة موزعة بين أن تكون دولة مشرقية بحكم الجغرافيا والدين أو أن تكون غربية استمراراً لخط مؤسسها الحديث مصطفى كمال أتاتورك بعد انهيار الامبراطورية العثمانية عام ١٩٢٤. ويكاد التاريخ المعاصر لتركيا أن يكون تاريخ التطلع إلى الغرب ومحاولة تجسيد هذا التطلع إلى الغرب عبر وقائع مادية إلا أن تركيا لم تنجح في الوقت الحاضر في أن تقيم العلاقة التي تنشدها باستمرار مع الغرب الذي لا يزال يعاملها كدولة شرقية رغم أنها انخرطت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية كدولة أطلسية في خدمة المصالح الغربية والأمريكية خاصة. ودخلت في عداوات إقليمية ودولية بسبب انضوائها تحت لواء حل الأطلسي وما سببه ذلك الانضواء من مخاوف لجيرانها العرب وتتزايد باستمرار الأهمية الاستراتيجية لتركيا في السياسة الأمريكية خاصة بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وقربها من منابع النفط في الخليج العربي. ولذا أصبحت نافذة الحلف على منطقة الشرق الأوسط. ولدى احتدام

الصراع بين حركة التحرر الوطني العربية والغرب وقفت تركيا إلى جانب الغرب وهو ما ضرب مصداقيتها لتحسين علاقاتها مع الوطن العربي. وفي هذا السياق يمكن رصد ثلاثة اتجاهات في خطة التسوية الأمريكية تتلخص في:

١ ـ ضمان وجود إسرائيل في مجال حيوي هجومي من أبرز معالمه التحكم بمصادر المياه.

٢ ـ تطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية.

٣ ـ ممارسة هيمنة إقليمية (تركية ـ إسرائيلية) على العرب ترتبط بشكل وثيق بالولايات المتحدة[٩٨] وجاءت حرب الخليج الثانية لتعزز الرؤية الأمريكية لتركيا في النظام الأمني الشرق أوسطي وورد في شهادة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ٦/ ٢/ ١٩٩١ مقولته: «إن الولايات المتحدة ستواجه أربعة تحديات أساسية في المنطقة بعد الحرب وهي ضمان أمن الخليج والسيطرة على التسلح وإعادة تعمير ما دمرته الحرب وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل وأن ترتيبات الأمن في المنطقة يجب أن تشرف عليها عملياً الولايات المتحدة وربما الأمم المتحدة نظرياً ويجب أن تضم هذه الترتيبات القوى الإقليمية في المنطقة مثل تركيا وإسرائيل»[٩٩] وجاء إعلان الرئيس الأسبق تورغوت أوزال ليؤكد هذا الدور. ففي ختام مباحثاته في كامب ديفيد مع بوش تناول مسائل المعونات الأمريكية لتركيا والعلاقات بين البلدين بعد الحرب وقال:

---

(٩٨) عباس قاسم ـ الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية ـ مرجع سابق ـ ص ٢٩.

(٩٩) صلاح الدين حافظ ـ الأهرام ـ القاهرة ـ ١٣/ ١٢/ ١٩٩١.

«إن تركيا سوف تشارك بدور فعال في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وأن العلاقات المشتركة دخلت مرحلة جديدة من التعاون»(١٠٠) وهو ما يلقي بالضوء على موقع تركيا الجديد.

وهناك مسألة ينبغي التوقف عندها في هذا الموضوع. فمنذ انتهاء الحرب الباردة بدأت أنقرة تكثف من حضورها السياسي والاستراتيجي في كل أنحاء المنطقة وتمثل ذلك باتجاهين محددين: الأول تنفيذ حملة ضغوط مكثفة على الدول المجاورة لدفعها إلى التعامل بضعف مع الدور التركي والثاني: التلويح بورقة المياه لتحقيق مكاسب سياسية ـ إقليمية. ويتيح ذلك إنشاء علاقة خاصة مع إسرائيل للخروج من تناقضاتها كدولة مشرقية/ إسلامية/ غربية نتيجة تكوينها المزدوج. وتظهر هذه العلاقة وفق الخطوط الآتية:

١ ـ المشاريع المائية التي تطرح عبر العلاقات التركية ـ الإسرائيلية هي بديل للاتفاقات مع سوريا والعراق بخصوص اقتسام المياه.

٢ ـ ربط تركيا لمشاكلها مع الأكراد بالسلام في المنطقة عموماً. فعدم ظهور المسألة الكردية في محادثات السلام لا يعني غيابها فهي حاضرة في الشكل العام للتسوية خصوصاً فيما يتعلق بالمفاوضات متعددة الأطراف وربط موضوع الإرهاب داخل تركيا بسلام المنطقة.

٣ ـ المفهوم التركي للاقتصاد مرتبط إلى حد كبير بالمشاكل الأمنية عموماً. فمشروع أنابيب السلام على سبيل المثال يجسد هذا المفهوم. وليس مطلوباً من إسرائيل ودول الطوق أن تتعانق على الطريقة العربية في فض الخلافات ويكفي هنا إنشاء شبكة مصالح اقتصادية لإيقاف

---

(١٠٠) الشرق الأوسط ـ لندن ـ ٨/ ٤/ ١٩٩١.

العداء وهذه الفلسفة في السلام تطبقها تركيا دائماً مع الدول المحيطة بها تحديداً.

٤ ـ تعتبر تركيا أنه من الضروري الحفاظ على العلاقات بإسرائيل بسبب المنافع التي تأمل بالحصول عليها من واشنطن فضلاً عن أن العلاقة الثلاثية أكثر ضرورة بالنسبة لأنقرة إزاء مجموعات الضغط حيث الأتراك أضعف من منافسيهم اليونانيين والأرمن وحيث اللوبي اليهودي يعمل إلى حد ما لحساب تركيا. وتسقط السلطات التركية على مواطنيها اليهود انتماءهم إلى شعب دولي عبر مطالبة كممثلي هذه الجماعة بأن يعملوا لدى أخوتهم في الدين لحساب تركيا الأمر الذي يسر وجود عدد كبير من اليهود الأتراك في مختلف هيئات الجماعة الأوروبية. أن مثل هذا التحرك الدولي لليهود يخدم تركيا كما يخدم إسرائيل أيضاً لأن تدخل اليهود يثبت فائدتهم وبالتالي ضرورة عدم إجراء قطيعة مع الدولة العبرية[(١٠١)].

ويعبر التكوين المزدوج عن واقع عام داخل تركيا لكنه مع دخول العامل الإسرائيلي يأخذ أبعاداً جديدة. إذ تجسد تركيا وسيطاً مهماً لإسرائيل في معظم دول العالم الإسلامي ومن جهة أخرى تكونان في شرق المتوسط واقعاً مؤثراً على النظام الإقليمي بقضية المياه كمدخل أساسي للنظام الجديد. ويتضح ذلك بالنسبة لحوض نهر الفرات ومشروع أنابيب السلام. ولكن ما علاقة الفرات بإسرائيل؟؟

الواقع أنه إذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد أخفقت خلال السنوات

---

(١٠١) ألان دييكوف ـ إسرائيل وتركيا: مفارقات وآفاق ـ شؤون الأوسط ـ مرجع سابق ص ٥٧.

الماضية في تحقيق حلم «من النيل إلى الفرات» فإنها تعمل اليوم على أن تكون عملية التطبيع مع الدول العربية مدخلاً لذلك. ويشير الأمر ببساطة إلى أن إثارة تركيا في المرحلة الأخيرة لمسألة نهر الفرات جاءت مع تطور مسيرة تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأيضاً الأزمة المائية التي لعبت تركيا دوراً بارزاً في إثارتها سيجري التلويح بحلها مع تقدم مسيرة التسوية. وإذا كانت مياه الفرات هي جزء من خيرات المنطقة المطروحة للتقاسم فإن مستقبل هذه المياه والمشروعات المائية على حوض الفرات مرهونة بمسيرة التسوية. ومثلما ستصنع معالم الخريطة السياسية والاقتصادية العسكرية للمنطقة فإن لمياه الحوض مكانة متميزة في النظام الشرق أوسطي القادم.

ينبع نهر الفرات (وهو أطول أنهار المنطقة) من الهضبة الأرمينية شرق جبال الأناضول في تركيا ويتشكل من رافدين رئيسين هما: مراد صو ويبلغ طوله ٦٥٠كلم وفرات صو وطوله ٤٧٠كلم ويلتقيان في حوض فلطية الذي تتجمع فيه مياه الرافدين إلى مياه أخرى غزيرة ليتكون منها نهر الفرات ويمر في سوريا والعراق ليصب في الخليج العربي ويبلغ طوله حوالي ٢٣٣٠كلم منها ١٢١٣كلم في الأراضي العراقية و ٦٧٥كلم في الأراضي السورية و ٤٤٢كلم في الأراضي التركية. وتختلف كمية المياه بين سنة وأخرى وبين فصل وآخر لأنها تعتمد على الأمطار والثلوج المتساقطة على جبال الأناضول وعلى غزارة روافده الثلاثة في سوريا ولهذا نجد أن منسوب مياه الفرات ينخفض بشكل واضح خلال فصل الصيف ويشهد فيضانات كثيرة خلال فصل الشتاء. وبما أن النهر يمر بثلاث دول فإن هناك عدة عوامل تحكم مساره هي:

١ ـ إنه مياه دولية وهي صيغة تطلق في القانون الدولي على الأنهار التي تتجاوز إقليم الدولة التي تنبع منها إلى غيرها من الدول مما ينزع عن النهر صفة النهر الوطني وبالتالي صفة السيادة لدولة بمفردها ويعطي الدول ذات العلاقة التاريخية بالنهر حقوقًا مكتسبة على ضوء مصطلح الاستعمال المتصل الطويل ومرور الزمن ووضع اليد.

٢ ـ إنه نهر ذو تصريف مائي مرتفع (الثالث في العالم العربي بعد النيل ودجلة) وتبلغ كمية تصريفه المائي السنوي ٢٦ مليار م٣ أي ما يعادل نحو ٨٢٥م٣/ث كمعدل وسطي سنوي علماً بأن هناك تفاوتا بين زمن الفيض وزمن الشح وهذه الكمية الضخمة من الماء تشكل نحو ٨٠٪ من مجمل الموارد السورية و٣٨٪ من العراقية و٦٥٪ من التركية بينما تكون ١٣,٣٪ من مجمل تصريف المياه في الأراضي العربية.

٣ ـ إن نسبة انحدار النهر معقولة سواء داخل تركيا أم سوريا أم العراق مما يسهل إمكانية الاستفادة منه أكثر. وعلى سبيل المثال فإن العراق يستفيد بنسبة ٣٣,٣٪ من مياه الفرات ولا يستفيد من تصريف دجلة إلا بنسبة ٢٥٪ مع أن تصريفه يفوق مثيله للفرات بنحو ١٦مليار م٣ سنوياً وهذا الفارق يعود لطبيعة انحدار دجلة وسرعة تدفقه.

٤ ـ إن الدول الثلاث التي يمر بها الفرات قد أقامت عليه في الماضي القريب سدوداً للري ولتوليد الكهرباء وهي الآن بصدد إقامة سدود أخرى لزيادة الاستفادة من طاقات النهر في السقاية والطاقة. أي أنه شريان حيوي للدول الثلاث[١٠٢].

---

(١٠٢) نبيل خليفة ـ مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم (الوحدة، ع ٧٦،=

وتكمن المشكلة في أن المقاربة الرسمية التركية المتعلقة بمسألة الفرات توجهها سلسلتان من الاعتبارات:

١ ـ تركيا تميز بشكل دقيق بين مجاري المياه الدولية ومجاري المياه العابرة للحدود. فالمجرى المائي الدولي يعبر دولتين أو أكثر تقع على ضفافه وتتقاسم مياهه وفقاً لقاعدة الخط الوسطى. أما المجرى الآخر العابر للحدود فيعبر الحدود الدولية وتشترك الدول التي يعبرها في استخدام مياهه بشكل منصف وأفضل.

٢ ـ إن دجلة والفرات يعتبران نظاماً مائياً واحداً عابراً للحدود. ما دامت مياههما تتصل بقناة الترتار في العراق قبل أن يندمج النهران ويشكلا شط العرب مما يسمح باستبدال طلب مياه من الفرات لطلب مياه آخر من دجلة ويحاول الأتراك دعم هذه الاعتبارت بفكرتين بأن العرب يشددون على حقهم في تقاسم مياه النهر. ولكن فكرة التقاسم مرفوضة أصلاً لأن النهر تركي وليس من المطلوب من تركيا تقاسم أية كمية من مياهه كما أن تركيا لا تتحمل مطلقاً أية مسؤولية تتعلق بتلبية حاجات بلاد المصب إلى المياه. والقانون الدولي يعترف ويقر بحق سيادة الدولة على مواردها وثرواتها الطبيعية ومنها المياه [١٠٣].

ويتكون مشروع الأناضول الذي أعدته تركيا في أواسط الثمانينات وبدىء العمل فيه أوائل التسعينات من حوالي ٢١ سداً ويعتبر سد أتاتورك أهمها حيث يبلغ ارتفاعه حوالي ١٧٠م وطوله ١٩٠٠م

= يناير ١٩٩١، الرباط) ص ٤٤.

(١٠٣) د. طارق المجذوب ـ لمن مياه دجلة والفرات ـ السفير: بيروت ـ ١٢/ ١٠/١٩٩٣.

ومساحته ٨١٧كم٣ وتبلغ سعته التخزينية حوالي أربعة أضعاف التدفق الطبيعي لنهر الفرات أو ما يعادل ١٢٨مليار م٣ (١٠٤) وتبلغ مساحة المشروع ١,٧ مليون هكتار عند استكمال ري الثلاثة عشرة مشروعاً وسيفضي إلى توليد طاقة كهربائية تبلغ ٧,٥٦١ ميجاوات ويبلغ عدد سكان منطقة المشروع ٤,٢ مليون نسمة أي ما يعادل ٨,٥٪ من إجمالي سكان تركيا. وقد خطط لإنهاء هذا المشروع عام ٢٠٠١ وهذا يعني إدخال ما مساحته ١٥٠ ألف هكتار تحت الري. وسيعتبر المشروع الهيكل المحصول للزراعة في تلك الأراضي تغيراً نوعياً وكمياً مما سيجعلها كاليفورنيا جديدة هذا بالإضافة إلى توفير ١,٤٩ مليون طن من الأسماك سنوياً (١٠٥) وهو ما يجعل تركيا دولة زراعية كبرى حيث سيلبى طموحها الاقتصادي ويحولها إلى قوة إقليمية عظمى. ومن الجدير بالتنويه أنه عندما بدأ العمل بمشروع (الجاب) منذ عشر سنوات لم يدع السوريون والعراقيون إلى المشاركة فيه مع أنه يمس مصالحهم من قريب فهو يدخل تعديلاً على حجم المياه الذي يتلقونه من تركيا ولهذا فإن تشييد السد أخذ يتسبب في توتير العلاقات بين تركيا وجارتيها في الجنوب. ويدلي المسؤولون الأتراك بتصريحات أسبوعية تقريباً حول مسألة المياه والعلاقة مع سوريا والعراق ويؤكدون على:

١ ـ أن بين الدولتين اتفاقاً حول كمية المياه التي ينبغي لكل منهما أن يتلقاها.

---

(١٠٤) الأنباء الكويتية ـ ١٨/ ١٢/ ١٩٨٩.

(١٠٥) د. جلال عبد الله معوض ـ مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية (شؤون عربية، ع ٦٥، تونس، أبريل ١٩٩١) ص ١٣١.

٢ ـ إن وجه النظر التي تقول بوجوب تخلي تركي عن جميع مشاريعها الخاصة بالري من أجل توفير المزيد من المياه للدولتين العربيتين لا معنى لها.

٣ ـ أن الدولتين تطالبان بـ ٧٠٠م^{٣} /ث في حين أن ٥٠٠م^{٣} /ث تفيض عن حاجاتهما.

٤ ـ أن العراق يتحمل مسؤولية الحملة المطالبة بهذه الكمية مع أن المنطق يقضي بأن يعمل العراق على حل مشكلته المائية مع سوريا باعتبار أن الفرات يصله بعد مروره بسوريا.

وتنظر سوريا والعراق إلى مشروع الجاب بعين القلق للخطر الماثل أمامهما منه. ويرجع الأمر إلى أن المشروع سيفقد سوريا ما نسبته ٤٠٪ من إهمال حصتها والعراق ٧١,٥٧٪. وإذا علمنا أن كل ٢٠٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية تحتاج إلى حوالي مليار م^{٣} من المياه فإن ذلك يعني إهمال ٣,٤ مليون دونم من تلك الأراضي في سوريا والعراق وسيتضح لنا بشكل أكثر الأخطار المترتبة على الدولتين من مشروع الجاب حيث إنه من المتوقع أن الانتهاء منه سيؤدي إلى خفض كمية المياه المتدفقة إليها بحوالي ٧٧ مليار م^{٣} دون حساب كميات المياه المتبخرة والمترسبة إلى باطن الأرض حيث تواجه سوريا عجزاً مائياً عام ٢٠٠٠ قدره مليار م^{٣} [١٠٦]. وتلعب تركيا دوراً ضد مصالح العراق وسوريا في نفس الآونة التي تخدم المصالح الإسرائيلية وصرح مصدر زراعي في تل ـ أبيب «أن إسرائيل تنظر إلى المشروع باهتمام زائد وهي مستعدة للمساهمة وتقديم الخبرات والتكنولوجيا لتطوير

---

(١٠٦) الاتحاد ـ أبو ظبي ـ ١٥/٣/١٩٩٠.

الزراعة»[١٠٧] وقام وفد زراعي ومزارعين أتراك من منطقة أضنة بزيارة إسرائيل عام ١٩٨٩ ثلاث مرات متتالية وكان وفدان آخران من نفس المنطقة قد زارا إسرائيل وصرحا «أن إسرائيل تعتبر من أفضل البلدان في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وبإمكان تركيا الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية إلى أبعد مدى في مشروع الجاب»[١٠٨] ويتردد أن الحكومة التركية استعانت بتلك الخبرات في إنشاء مزرعة رائدة واسعة وطلبت من مهندسين زراعيين إسرائيليين العمل بجد فيها وانتقاء الثمار والخضار والأزهار والنباتات من كل نوع بما فيها الصناعية التي ستزرع فيها ثم تصدر إلى البلاد العربية التي تشكو من نقص دائم في المواد الغذائية.

وقد أدى خفض تركيا لمعدل تدفق مياه الفرات من ٥٠٠ إلى ١٢٠م^{3}/ث ـ حتى تتمكن من رفع منسوب المياه خلف سد أتاتورك من ١٣/ ١/ ١٩٩٠ ولمدة شهر ـ إلى أضرار كبيرة في مشروعات التنمية السورية وقد عبر مدير مؤسسة سد الفرات عن ذلك بقوله: «إن حجم الضرر كبير وأجبرنا على تخفيض إنتاج الطاقة الكهربائية للمحافظة على حياة السكان والثروة السمكية وخفضنا الضخ من بحيرة الأسد الأمر الذي كان له تأثير معيشي على حياة السكان وخاصة مياه الشرب والمزروعات وزيادة نسبة تلوث المياه وأثرها الصحي كما أن تخفيض المياه الجوفية أثرت على مساحات كبيرة من الأراضي على جانبي النهر»[١٠٩] وأكدت المصادر العراقية أن الخطة التركية ستلحق

---

(١٠٧) دافار ١٠/ ٣/ ١٩٨٩.

(١٠٨) يديعوت أحرونوت ١٥/ ٩/ ١٩٨٩.

(١٠٩) القبس الدولي ـ لندن ـ ٢٩/ ١/ ١٩٩٠.

الضرر بخمسة ملايين ونصف مليون عراقي يقيمون في حوض الفرات «إن كل مليار م^3 من النقص في المياه سيؤدي إلى نقصان ٢٦٠ألف دونم من الأراضي الزراعية وستتأثر محطات كهربائية حرارية مقامة على حوض نهر الفرات وسيطال الضرر سبعة مراكز من المحافظات العراقية إضافة إلى ٢٥ قضاء و٢٨ ناحية وحوالي ٤آلاف قرية كمرحلة أولى وأثناء فترة الحجب فإن المنطقة الواقعة بين سد القادسية والحدود السورية ـ العراقية ستكون أكثر تأثراً»[١١٠].

والدور الذي تقوم به تركيا يثير الريبة. فأنقرة تصر على الاستمرار في البروتوكول الثنائي مع سوريا لعام ١٩٨٧ الذي ينص على السماح بتدفق ٥٠٠م^3/ث من مياه الفرات لتتقاسمها سوريا والعراق. أي أن تركيا تحصل بموجب هذا الاتفاق على نصف مياه نهر الفرات الذي يبلغ تدفقه نحو ١٠٠٠م^3/ث أو ٣١,٤ مليون م^3/ث سنوياً وتترك لسوريا والعراق النصف الآخر مع العلم أن عدد سكان البلدين يفوق نصف عدد سكان تركيا كما أن المساحات المخصصة للري بمياه الفرات فيهما (نحو ٢٠٦ مليون هكتار) تفوق المساحة المخصصة للري بمياه الفرات في تركيا (نحو ١,٤٤٦ مليون هكتار) هذا بالإضافة إلى أن تركيا ومن دون الفرات حققت اكتفاءاً ذاتياً مائياً وغذائياً من مصادر المياه السطحية والجوفية المتوافرة لديها بينما لا يتوافر لدى العراق وسوريا موارد بديلة قادرة على ضمان الأمن المائي لديهما. هذه المعطيات الاقتصادية تلقي بظلالٍ من الشك حول الموقف التركي من إمكانية تزويد إسرائيل بمياه الفرات في ظل مناخ دولي مؤات تدفعه

---

(١١٠) البعث ـ بغداد ـ ١٣/ ٢/ ١٩٩١.

الولايات المتحدة باتجاه تشجيع التعاون الأقليمي بين تركيا والدولة العبرية».

ولقد أشارت بعض المصادر إلى أن تركيا تزمع تزويد إسرائيل بالمياه عبر صهاريج بلاستيكية ضخمة تنقل عبر البحر المتوسط وحيث صدرت تأكيدات تركية بأنها وقعت بالأحرف الأولى بينها وبين إسرائيل لإمدادها بما يتراوح بين ٢٥٠ـ ٤٠٠ مليار م[٣] من المياه بواسطة شركات خاصة. وسيورّد الماء حسب التخطيط الإسرائيلي عن طريق بالونات ضخمة سعة كل منها ٨٠٠ ألف ومليون م[٣] وهي مصنوعة من البلاستيك حسب تصميم إحدى الشركات الكندية ويتم جرها من البحر بواسطة سفن إسرائيلية من تركيا إلى المنطقة الساحلية في فلسطين المحتلة ويتطلب هذا إنشاء أرصفة خاصة في تركيا وإسرائيل لتحميل وتفريغ المياه وهو ما ستقوم به شركة تاهال الإسرائيلية»(١١١).

ويبدو أن المياه (التركية) متاحة إذا رغبت إسرائيل فيها أما من أجل الوفاء بالحقوق المائية لسوريا والعراق جارتيها العربيتين فهي غير متاحة وقد جرت مفاوضات إسرائيلية تركية لتصدير المياه إلى إسرائيل حيث ستبلغ تكلفة استيراد المياه من تركيا ٣٥سنتاً للمتر المكعب وبالتالي فإن التكلفة الكلية لاستيراد ٢٥٠ مليون م[٣] التي تحتاج إليها إسرائيل سنوياً ستصل إلى ٨٧,٥ مليون دولار. ورد مؤخراً في جريدة تشرين السورية بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٩٥ خبر مفاده أن مدير شركة مكوروث سيتوجه إلى تركيا قريباً لدراسة اقتراح بتزويد إسرائيل بنحو ٦٠

---

(١١١) حسام شحادة ـ موقع الفرات من عملية التنمية والصراع في المنطقة (صامد الاقتصادي، ع ٨٩، سبتمبر ١٩٩٢) ص ٩٣.

مليون م³ من المياه تنقل بواسطة الحاويات ويقترح الأتراك بيع كل متر مكعب بثلاثة شيكلات و١٦٠ غورة أي أن سعر المتر الذي تقترحه تركيا يبلغ ٠,١٣ دولار. وخلاصة القول أن إسرائيل ما زالت جادة في الحصول على المياه التركية وهناك إشاعات أوردتها وسائل الإعلام العالمية بأن إسرائيل باشرت بالفعل في استيراد المياه من تركيا وأنه قد تم إنشاء البنية التحتية في الجانب التركي لتصدير هذه المياه إلا أنه لم يعلن عن ذلك رسمياً وبشكل واضح خشية أن يثير ذلك الدول العربية خاصة وأن المشكلة ما زالت قائمة بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة ثانية حول اقتسام نهر الفرات»[١١٢].

ومع وضوع التواطؤ التركي ـ الإسرائيلي ومشكلة المياه التي تشغل العرب حيث يتكاثر الحديث عن تسويات إقليمية حول المياه فإن تركيا تمارس أسلوب الخداع ضد العراق وسوريا مستغلة غموض القانون الدولي حول المياه ولذا فإنه من المفيد عقد اجتماع مشترك لممثلين عن سوريا والعراق وتركيا مع أمين عام جامعة الدول العربية لاستشراف إمكانات العمل القومي بالنسبة للتحرك المستقبلي حيال الحفاظ على الحقوق العربية في مياه الفرات والحيلولة دون انتفاع إسرائيل بها وضماناً لعدم خروج تركيا عن النص القانوني حتى إذا تم إنجاز تلك الخطوة أمكن عقد اجتماع ثلاثي بعدها يضم وزراء خارجية الدول الثلاث وذلك بناء على الاتفاق الذي وقع عام ١٩٩٣ بن رئيسي وزراء سوريا وتركيا والبيان المشترك الذي اتفق فيه الجانبان على

---

(١١٢) د. عبد الله الدروبي ـ المياه في الاستراتيجية الإسرائيلية (مستقبل العالم الإسلامي، ع ١٥، مالطا، ربيع ١٩٩٥) ص ٧١.

التوصل قبل نهاية ١٩٩٣ إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف في نهر الفرات. ولا شك أن موقف تركيا التسويفي وما يتردد حول تعاونها مع إسرائيل يعد مخالفة واضحة لمبادىء القانون الدولي بالنسبة للتوزيع المنصف لمياه الفرات الدولي هذا فضلاً عن أن سلوكها يمثل انتهاكاً لحقوق الجوار الجغرافي المعروفة.

ويشكل مشروع أنابيب السلام التركي قمة التنسيق بين إسرائيل وتركيا والتآمر على الأمن المائي العربي وهو عبارة عن مقايضة المياه التركية بالنفط العربي ووضع الأمن الغذائي للوطن بأكمله في أيدي الطرفين حتى أن محمود رياض الأمين العام السابق للجامعة العربية صرح بأن الأمر سيكون يسيراً للغاية لتحويل القسم الأكبر من مياه أنابيب السلام إلى إسرائيل عندما يتم تنفيذ المشروع الذي تقدمه تركيا نيابة عن المؤسسات الأمريكية والصهيونية»(١١٣). ولقد تم التفكير في المشروع، لأول مرة، أواخر السبعينات عندما باشرت تركيا ببناء مجموعة من السدود على دجلة والفرات وفي بداية نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٢ جرى التفكير في مشروع لجر مياه من تركيا إلى السعودية من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمعت في جدة وارتأى المشروع مد خط أنابيب طوله ٣٧٥٠كلم من لواء الاسكندرون في تركيا إلى الموصل وبغداد وإلى الكويت ومنها إلى الظهران والرياض ومكة وجدة والمدينة وقدرت تكلفة المشروع بنحو ٥٦٠ مليون دولار(١١٤).

---

(١١٣) محمود رياض ـ أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل ـ الحياة ـ لندن ـ ١٩٩١/٩/١٠.

(١١٤) د. طارق المجذوب ـ التعاون العربي ـ التركي في مشاريع البنية التحتية =

واقترح الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال مشاركة فائض المياه التركية مع الدول العربية النفطية وإسرائيل مدركاً حاجتها إلى المياه وحاجة تركيا إلى النفط. ولا تأخذ هذه الأفكار في الحسبان حقوق سوريا والعراق وكيف يمكن التحدث عن فائض في المياه التركية بعد أن يتم تنفيذ المشروعات الكبيرة. وفي الواقع فليس هناك محاذير من مشروع أنابيب السلام على المشاريع التركية. فلدى تركيا فائض مائي. وتقدر الموارد السنوية فيها بـ ٢١٤ مليار م^3 سنوياً ذلك لأن مياه أنابيب السلام ليست من الفرات وإنما من مياه نهري سيحون وجيحون. ويتألف المشروع من أنبوب من خزان سد أتاتورك ويمتد جنوباً عبر الحدود السورية ماراً بمدينة حلب ـ حماه ـ حمص ـ دمشق والأراضي الأردنية ـ الضفة حيث تشارك إسرائيل في مياهه ويمتد بعد ذلك إلى أربع مدن سعودية هي ينبع، المدينة، مكة، جدة وإجمالي طول الخط ٢٦٥٠كم ويتدفق من خلاله ٥٠٠:٠٠٠: ٣م^3 من المياه يومياً. أما الخط الثاني (الشرقي) ويمر في العراق والكويت ثم يتوالى سيره ليمر في ثلاث مدن سعودية هي الدمام، الهفوف الخبر لينتقل بعدها إلى قطر فأبو ظبي فعجمان. ويبلغ طول الخط ٢٩٠٠كم ويتدفق من خلاله ٢,٥ مليون م^3 يومياً. وسوف تحقق تركيا من بيع مياه الأنابيب ما قيمته ٤,٨ مليون دولار يومياً بواقع ٨٠سنتاً أمريكياً لكل متر مكعب من المياه[١١٥] أو حوالي ١,٧٥ مليار دولار سنوياً وهو مبلغ كبير نسبياً إذا ما قيس بتكلفته الاقتصادية. وتشير دراسة

= المياه والطاقة الكهرمائية (المستقبل العربي، ع ١٨٨، بيروت، أكتوبر ١٩٩٤) ص ٧٤.

(١١٥) النهار المقدسية ـ ٢٦/٣/١٩٩١.

الجدوى الاقتصادية التي أعدها المتعهد الأمريكي الدولي براون وروات إلى أن تكلفة المشروع المبدئية بين ١٦ و٢١ مليار دولار وأن المشروع ممكن التنفيذ من الناحية الفنية وأن تكلفة الجالون المكعب من هذا هو ثلث تكلفة تحلية الجالون المكعب من المياه. وتدل الدراسة إلى أنه يمكن نقل أكثر من ٢,٥ مليار م٣ سنوياً أو ما يعادل ٣,٥ مليون م٣ يومياً جنوباً و١,٢٨ مليون م٣ غرباً و٢,٥ مليون م٣ في الخط الشرقي وتتوافق الآراء التركية والإسرائيلية لتنفيذ أنابيب السلام. فقد صرح الرئيس السابق أوزال الذي تحمس للمشروع منذ ١٩٨٧ حتى ١٩٩٢ بقوله: «أن تركيا هي المصدر الوحيد للمياه في المنطقة ولهذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام. سنبيع للدول العربية والخليجية، أما إسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه ولكن مقابل السلام»(١١٦) فالقيادة التركية تحرص على تعظيم فوائدها الاقتصادية إذا تمسكت بمنهج التفكير بعظمة خصوصاً إذا اعتبرنا أن المشروع يمكن أن يكون حافزاً رئيسياً للاقتصاد التركي ومبرراً لمشروع مائي ضخم في جنوب الأناضول. وتصميم الأتراك على ترويج أنابيب السلام نابع من اعتقادهم أنه يوفر لبلدان المنطقة فرصة للتعاون المشترك ولتحقيق الطموحات كقوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط وبالأخص بعد حرب الخليج الثانية»(١١٧).

أما الجانب الإسرائيلي فكان أكثر وضوحاً تجاه المشروع بإدراكه تحول طبيعة الصراع في المنطقة إلى الموارد المائية. وصرح وزير

---

(١١٦) الشرق الأوسط ـ لندن ـ ١٥/٣/١٩٩١.

(١١٧) د. طارق المجذوب ـ التعاون العربي ـ التركي. مرجع سابق. ص ٧٥.

الخارجية (حينذاك) شيمون بيريز بقوله: «أنه ناقش مع الرئيس تورغوت أوزال خطة تهدف إلى تخفيف التوتر في الشرق الأوسط بضخ مياه الفرات ودجلة إلى المناطق التي يسودها الجفاف وقال بيريز معلقاً: أوزال مستعد لإنشاء هذا الخط وأنا أسميه خط السلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط من المحتمل أن تكون بسبب المياه وليس بسبب الأرض ويجب أن تكون هناك خطة تنموية اقتصادية تبدأ بتطوير إمدادات المياه»(١١٨). وصرح وزير الخارجية التركي معلقاً: «إن اسرائيل ستستفيد أيضاً من هذا المشروع ولم تكن معنية به لما سمي مشروع السلام. وذكرت مصادر إسرائيلية أن الحكومة التركية توصلت مع الحكومة الإسرائيلية إلى اتفاق يقضي بتزويد إسرائيل بـ ٢,٣ مليار م٣ سنوياً من الماء وبتكلفة ٨سنتات للمتر المكعب الواحد»(١١٩).

وكالعادة، ليس هناك رأي رسمي في الوطن العربي محدد إزاء مشروع أنابيب السلام ولكنه ينطلق من ضرورة تأمين الحقوق التاريخية لسوريا والعراق في مياه الفرات ودجلة بالإضافة إلى استحالة التعاون العراقي ـ الكويتي في المرحلة الراهنة. وكانت المملكة العربية السعودية من أبرز المعارضين للمشروع التركي من خلال تمسكها بمبدأ عدم اعتماد الدول العربية على دولة واحدة لتأمين مادة استراتيجية وحيوية كالمياه. والدول العربية الأخرى تنبع معارضتها من أن المشروع جاء قبل تحديد مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأنه يجعل من تركيا دولة ضاغطة على العرب في الحاضر والمستقبل وعند

---

(١١٨) هآرتس ١١/٤/١٩٩١.

(١١٩) علهمشمار ـ ٣/١١/١٩٩١.

وقوع أية أزمة[120] واتخذت الجامعة العربية في تقرير أعدته مؤخراً الإدارة العسكرية موقفًا حذراً تجاه أنابيب السلام بالقول: «إن المشروع في حال تنفيذه يعزز دور تركيا الإقليمي ويخلق آثاراً ضارة بالأمن القومي العربي ومنها أنه سيكون وسيلة للضغط على الدول العربية التي يمر فيها لتوائم سياستها مع المصالح التركية خصوصاً مع المصالح الأمريكية والغربية عموماً والتدخل في شؤون هذه الدول في حال بروز تطورات تتعارض مع هذه المصالح». وأشار التقرير إلى أنه «من غير المستبعد أن تلجأ تركيا سواء بإرادتها أو بالرضوخ إلى الضغوط الأمريكية إلى التهديد بقطع المياه عن هذه الدول» كما أشار إلى «احتمالات قيام إسرائيل بضربة في حالة استبعادها منه» مذكراً بدورها في إجهاض مشروع مد أنبوب لنقل النفط العراقي عبر الأردن أثناء الحرب العراقية الإيرانية أما في حالة دخول إسرائيل في المشروع كطرف مستفيد فإن المشروع سيشكل في رأي التقرير «قوة دافعة لتطور سلبي للنظام العربي من خلال خلق الأسباب والظروف لتحويره إلى نظام شرق أوسطي»[121].

ورغم أن المسؤولين الأتراك يحاولون تخفيف حدة التوتر الذي ساد علاقاتهم مع سوريا والعراق ويؤكدون أن تركيا لن تستخدم أبداً مياه الأنهار كوسيلة للتهديد إلا أن الموقف التركي قد تكشّف في استغلال المياه كعامل ضاغط ومؤثر في أي تسوية إقليمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وهذا هو المغزى السياسي والاقتصادي لمشروع

(١٢٠) الحياة ـ لندن ـ ١٩٩٢/٩/٢٦.

(١٢١) الأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٩٦/٢/١٤ ص ٨.

أنابيب السلام التركية الذي يمول بالكامل من العرب.

وهنا لا بد من طرح التساؤل حول مصداقية الجدية التركية في إثارة موضوع المياه في مناخ محادثات التسوية العربية ـ الإسرائيلية والتي تعالج مسألة الاحتلال. فتركيا تسعى إلى استغلال المياه للمشاركة في المحادثات كدولة إقليمية مركزية تبغي حصاد نتائج معنية كمكافأة لها للدور الذي قامت به في حرب الخليج الثانية. وغني عن البيان إقحام إسرائيل بين الدول المستفيدة من المياه في مشروع أنابيب السلام في وقت تصرّ فيه على عدم الانسحاب النهائي والمباشر من الجولان وجنوب لبنان وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس مسألة تُسيء إلى العلاقات العربية التركية وتلقي بظلالٍ من الشك حول رغبة تركيا استغلال المياه لتصبح قوة إقليمية عظمى في المنطقة بالتنسيق مع إسرائيل وبرعاية أمريكية ضد المصالح العربية العليا.

مياه النيل والدور الأثيوبي المقبل:

إن الولايات المتحدة وإسرائيل تعدان أثيوبيا لدور مركزي إقليمي أكثر أهمية تدور في فلكه دول مجمع الأنهار (أي الدور المشرفة على حوض السودان) وذلك في إطار ترتيبات جيوسياسية من أبرز ملامحها:

١ ـ إنشاء كيانات صغيرة وضعيفة من حول أثيوبيا وهي أرتيريا (التي أصبحت دولة مستقلة في أبريل/نيسان ١٩٩٢) والصومال الذي يعاني اضطرابات وتمزقاً يهدد وحدته ومصيره وأوغندا وجنوب السودان.

٢ ـ استخدام أثيوبيا قاعدة أمريكية ـ إسرائيلية يسهل من خلالها السيطرة على هذه المنظومة الإقليمية وبالتالي إحكام الطوق على المنطقة العربية

وشقها في وسطها عبر محور أثيوبيا - إسرائيل - تركيا.

٣ - توثيق علاقة هذه المنظومة الإفريقية بإسرائيل وهذا ما أكده الرئيس الأثيوبي ميلس زيناوي من أن بلاده تقيم علاقات وثيقة مع إسرائيل كذلك كان لرئيس الحكومة المؤقتة سياسي افورقي موقف مماثل تجاه إسرائيل التي يقيم معها علاقات ودية حيمة مهينة لتاريخ أرتيريا العربي وكفاحها الشعبي ضد الاستعمار الأثيوبي وحليفته إسرائيل[١٢٢]. ويعد هذا الدور الإقليمي لأثيوبيا وبالتعاون مع إسرائيل خطراً على مياه النيل نظراً لتحكمها بمصادر إيراد مياهه.

ويعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله من المنبع إلى المصب حوالي ٧٠٠٠كم وتتفرع المصادر في الهضبة الأثيوبية إلى:

١ - نهر السوباط وينبع من أثيوبيا ويصب في النيل الأبيض في السودان على بعد ٢٣كم جنوب ملكال. ومجموع الصرف السنوي الذي يمر بهذه المنطقة بعد اجتياز منطقة سدود بحر الجبل ٣٠,٠ مليار م^{٣} سنوياً ويبلغ هذا الرقم عند أسوان بعد الفواقد الطبيعية للنهر خلال مسيرته حوالي ٢٥مليار م^{٣} سنوياً.

٢ - النيل الأزرق وينبع من بحيرة تانا الأثيوبية وتقدر مساحتها بحوالي ٣٠٠كم^{٢} ويعتبر نهر أباي الرافد الرئيسي للبحيرة ويقدر تصريفه من مخرجه بحوالي ٣,٨ مليار م^{٣} سنوياً ثم تصب فيه بعد ذلك جملة روافد تضيف إلى إيراد النهر تصريفات هائلة بحيث يبلغ إيراده السنوي عند سنار ٥٠مليار م^{٣} ويقدر متوسط إيراد النيل الأزرق عند أسوان بعد الفواقد الطبيعية بنحو ٤٨ مليار م^{٣} سنوياً.

---

(١٢٢) عباس قاسم - الأطماع بالمياه العربية - مرجع سابق - ص ٣٨.

٣ ـ نهر عطبرة وينبع من جبال الحبشة وعلى مقربة من بحيرة تانا ويبلغ مجموع تصريفه في المتوسط ١٢ مليار م٣ سنوياً وعند أسوان ١١,٥ مليار م٣ ويبلغ مجموع إيراد النيل الذي يأتي من أثيوبيا وحدها ٨٥٪ من المياه المستخدمة في مصر عند التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض في الخرطوم ويتجه شمالاً نحو مصر ليصب في البحر المتوسط بعد أن يتفرع عند قناطر الدلتا إلى فرعي دمياط ورشيد ويقدر المتوسط السنوي لإيراد النيل الطبيعي مقدراً عند أسوان من مصادره المختلفة نحو ٨٤ مليار متر مكعب[١٢٣].

ويعتمد وجود مصر على نهر النيل. فمن إجمالي كمية المياه في البلاد أو المياه القابلة للاستغلال البالغة ٦١,٥ مليار م٣ يساهم النيل بحوالي ٥٥,٥ مليار م٣ من إجمالي المياه المتاحة أو حوالي ٩٠٪ وتنبع أهمية النهر من كونه مصدر الطاقة المائية الأساسي في البلاد. ونظراً للارتفاع المتزايد في كمية المياه المستخدمة سنوياً ومن عدم توفر بدائل معقولة ذات كلفة اقتصادية متوسطة للمصادر المائية فإن نهر النيل يعد شريان الحياة في مصر.

وقد بلغت حاجة البلاد من المياه للقطاع الزراعي حوالي ٥٩,٥ مليار م٣ عام ١٩٨٥ وحوالي ٦٤,٢ مليار م٣ عام ١٩٩٠ ومن المتوقع أن تبلغ احتياجاتها حوالي ٨٣ مليار م٣ عام ٢٠٠٠ و١٢,٨ مليار م٣ لعام ٢٠٣٠ ويعني هذا أن مصر ستعاني من عجز مائي يتراوح ما بين ١١ و٥١ مليار م٣ على الترتيب مع العلم بأن هذه التوقعات افترضت

---

(١٢٣) عبد العظيم أبو العطا وآخرون. نهر النيل الماضي، الحاضر، المستقبل (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥) ص ٥٤.

بقاء مساحة الأراضي الزراعية كما هي عليه لعام ١٩٩٠[١٢٤]. وهناك أخطار أخرى تتهدد نحو نصف سكان مصر في الدلتا لعل أبرزها[١٢٥]:

١ ـ خطر يتجادل العلماء المشتغلون بقضايا الأنهار بشأنه. رأي يقول بأن الدلتا المصرية شأنها في ذلك شأن الدلتاوات الأخرى تتعرض لظاهرة الانخفاض البطيء في مراحل ما بعد استكمال التكوين نتيجة تثاقل الرواسب واستكمال النظام وتداخل الرواسب التي تكونها. ووجد علماء الأرصاد البحرية شواهد بأن اختلافاً يحدث في منسوب الأرض بالنسبة لمنسوب البحر يبلغ نصف ملليمتر في العام وهو تغير يعود إلى ارتفاع بطيء في سطح البحر.

٢ ـ توجد شواهد تاريخية تدل على أن الدلتا تنخفض في القطاع الشرقي انخفاضاً ذهب بمدن معروفة في التاريخ بمواقعها في حوض بحيرة المنزلة.

٣ ـ أن جمهور علماء المناخ يتوجسون من زيادة متوقعة في معدلات درجات الحرارة في العالم نتيجة لتعاظم تركيز الغازات الحابسة للحرارة في الهواء الجوي (ثاني أوكسيد الكربون، الميثان، الأوزون، أكسيد النتروز، ملوثات أخرى) وأن هذه الزيادة التي يتوقعونها في منتصف القرن القادم قد تحدث التمدد في كتل المياه في المحيطات والبحار فترفع مستوى سطح البحر. وهذا أمر يهدد

---

(١٢٤) Kurit Kliot, Water Resources and Conflict in the Middle East, London, Routledge, 1994, P 203.

(١٢٥) د. محمد عبد الفتاح القصاص ـ نهر النيل: نظام بيئي في الماضي والحاضر ـ الأهرام ـ القاهرة ـ ٤/٨/ ١٩٩٥.

المناطق الساحلية المنخفضة ومنها شمالي الدلتا المصرية. وبالتالي فإن النهر ليس أنبوباً يوصل الماء من الجنوب إلى الشمال وإنما هو نظام بيئي مترابط العناصر إذا طرأ على جزء منه خلل تداعت له سائر الأجزاء وهو نظام متصل ومتفاعل مع غيره من النظم كحوض البحر المتوسط في أقصى الشمال وجبال أثيوبيا والهضبة الاستوائية في الجنوب.

أما الدولة العربية الأخرى المستفيدة فهي السودان التي تشكل الدولة الأولى كمصدر لمياه النيل حيث يجتمع النيل الأزرق مع الأبيض في الخرطوم ويشكلان معاً النهر الذي يمر في مصر ويحتاج السودان إلى كمية من المياه تصل إلى ٣٨ مليار م٣ في التسعينات في حين أن جملة ما يستهلكه أوائل التسعينات ١٦ـ ١٧ مليار م٣ سنوياً. وتضيف صعوبات الحرب في الجنوب أعباء جديدة لنقص قدرة السودان على تأمين الظروف الكفيلة بتحقيق أهدافه في زيادة الرقعة الزراعية.

وقد ساعد على استمرار الاستغلال الأمثل للبلدين من مياه النهر ازدياد معدل هطول الأمطار الاستوائية فوق هضبة البحيرات بين سنوات ١٩٦١ـ ١٩٦٤ مما رفع مستوى البحيرات بنحو ٢,٥ متراً وأنقذت هذه الزيادة البلدين من أسوأ مراحل الجفاف التي أصابت الساحل في غرب إفريقيا وأثيوبيا. ولكن تبع فترة دورة الرخاء وقوع دورة سنوات عجاف ما بين ١٩٧٧ـ ١٩٨٧ نتيجة قلة الأمطار فوق هضبة البحيرات وأثيوبيا وهبط منسوب مياه النيل إلى ٧٢ مليار م٣ ١٩٧٧ـ ١٩٨٤ لكنه تدنى إلى درجة مقلقة ١٩٨٤ـ ١٩٨٧ فأصبح إيراد النهر السنوي دون معدل ٥٢ مليار م٣ ولم ينقذ مصر من الجفاف

والعطش في هذه الفترة الطويلة سوى مخزون مصر الاستراتيجي من المياه في بحيرة ناصر. وبوقوع السنوات العجاف ١٩٧٧ـ ١٩٨٧ استمرت مصر في الاعتماد على مخزونها الاحتياطي بسحب كل حصتها السنوية أي ٥٥,٥ مليار م³ بل وأكثر من حصتها إذ سحبت جزءاً من حصة السودان التي لم تستخدمها أيضًا حتى هبط مخزون المياه أمام السد إلى ٥٢ مليار م³ كما لم ينقذ مصر من الجفاف في الثمانينات إلا عدم استعمال السودان لكل حصته (١٢,٥مليار من ١٨,٥مليار) وعدم تطوير أثيوبيا لمشروعات الري ثم أخيراً هطول الأمطار بغزارة عام ١٩٨٨ لأول مرة منذ عام ١٩٧٧ على هضبة البحيرات(١٢٦) إلا أن حقبة الجفاف ١٩٧٧ـ ١٩٨٧ كانت بمثابة ناقوس الخطر الذي يحذر مصر والسودان من خطر وقوعهما في قبضة أثيوبيا وإسرائيل التي ترى أن كميات النيل في مصر تقدر بمليارات الأمتار المكعبة سنوياً وهي كميات كبيرة بالمعايير الإقليمية ومفيدة لإسرائيل.

وتحاول الدولة العبرية التعاون مع أثيوبيا تأكيداً لقناعات قديمة لديها في نظرية بن غوريون «حلف الحزام المحيط» التي طرحها في الخمسينات ليس لمجرد إخراجها من عزلتها أو حتى لتخفيف آثار المقاطعة العربية بل كانت إحدى وسائل الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي. فالهدف الإسرائيلي الأساسي من وراء تعزيز العلاقات مع أثيوبيا هو تأمين موطىء قدم لها على البحر الأحمر.

---

(١٢٦) د .محمود سمير أحمد ـ معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط (دار المستقبل العربي القاهرة، ١٩٩١) ص ٢٠.

وقال أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق: «أن موطىء قدم لإسرائيل على البحر الأحمر يعوضها عن الحصار الإقليمي المفروض عليها. وعن طريق ربط المحيطات الشرقية والغربية عبر قطاع ضيق من الأرض يمكن لإسرائيل أن تصبح الجسر الذي تعبره تجارة الشعوب في القارات جميعاً وبذلك يمكن تحرير شعوب آسيا وأوروبا من الاعتماد على قناة السويس»[١٢٧].

من هنا وبسبب الرابطة العضوية بين ضرورة إنشاء عمق استراتيجي خاص بها في المنطقة وبين الأمن والقدرة على التوسع باشرت إسرائيل جهوداً مكثفة لتعزيز علاقاتها مع أثيوبيا خاصة في مجال المياه ونجد أن «ثمة دراسات يقوم بها بعض الخبراء الإسرائيليين لإقامة أربعة سدود على النيل الأزرق وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين كمية المياه التي تحتجزها أثيوبيا لري أراضيها مثلما يؤثر على حصة مصر والسودان من مياه النيل»[١٢٨]. وقد أوضح الدكتور زيودي أباتي مدير عام هيئة دراسات تنمية الوديان في أثيوبيا ومندوب بلاده في مؤتمر مركز الدراسات الإفريقية والشرقية بجامعة لندن عن مياه النيل ٢ـ ٣/ ٥/ ١٩٩٠ موقف بلاده على النحو التالي:

١ ـ في حين أن مصر والسودان لا تسهمان في زيادة إيراد مياه النيل فهما الدولتان الوحيدتان حتى الآن اللتان تستغلان مياهه بكثافة في مشروعات الري. وقد اقتسم البلدان بموجب اتفاقية ١٩٥٩ نحو ٨٤ مليار م^3 من إيرادات النهر فيما أسمياه (الاستثمار الكامل لمياه

---

(١٢٧) هآرتس ـ ١٥/ ٣/ ١٩٥٩.

(١٢٨) The INTBENTD- 30/1/1990.

النيل) دون أن يعنيا بمجرد التشاور مع أثيوبيا وبقية دول أعالي النيل التي تسهم أكبر مساهمة في إيرادات النهر.

٢ ـ من المفارقات أن أثيوبيا التي تسهم بنحو ٨٦٪ من مياه النيل لا تستخدم منه أكثر من ٠,٦ مليار م^{3} رغم تعرضها لموجات كاسحة من الجفاف في مناطق متفرقة تؤدي إلى حدوث المجاعات بها ومن ثم فهي ليست ملزمة بقبول القسمة الجائرة بين مصر والسودان بل لأثيوبيا كل الحق من مياه النيل الجارية بها.

٣ ـ إذا ما أسفرت المفاوضات بين دول النيل عن مغانم إضافية للبعض مع الإضرار بمصالح وحقوق الآخرين في الآونة فإن مبدأ التعويض العادل يجب أن يكون الحكم بينهم. فالدول المستفيدة يجب أن تعوض الدول الخاسرة[(١٢٩)].

ويبدو أن أثيوبيا أقدمت على خطوة التعاون مع إسرائيل للتعويض عن أخفاق التنسيق مع مصر والسودان. ويهدف هذا التعاون إلى تنفيذ المشروعات التي يصل عددها إلى ٤٠ مشروعاً مائياً على النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود الأثيوبية ـ السودانية وتشتمل هذه الدراسة عدداً من المشروعات منها إنشاء ٢٦ سداً على النيل الأزرق لري ٤٠٠ألف هكتار وإنتاج ٣٨ كيلووات/ ساعة من الكهرباء[(١٣٠)]. وتعتمد المخططات الإسرائيلية لتنفيذ المشروعات في أثيوبيا في النصف الأول من الستينات للضغط على مصر ومنعها من بناء السد العالي. وقد نشرت الدراسات الأمريكية والمخططات اللازمة لإقامة السدود في ١٧ مجلداً وتقدر كمية المياه اللازمة لخدمة مشروعات

---

(١٢٩) د. محمود سمير أحمد ـ معارك المياه المقبلة ـ مرجع سابق ـ ص ٦٦.

(١٣٠) السفير ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠.

الري الأثيوبية المقترحة ٨٠ مليار م^{٣} حتى نهاية القرن الحالي. وهذه الكمية تأتي على حساب مصر والسودان. وبالفعل فقد تم إنشاء عدة مشروعات بالتعاون بين الطرفين وهي[١٣١]:

١ ـ مشروع سد فينشا ويقوم على أحد روافد النيل الأزرق وبدأ العمل فيه عام ١٩٨٤.

٢ ـ مشروع الليرد على نهر السوباط.

٣ ـ مشروع سنيت على أحد روافد عطبرة ويؤثر على إيراد النهر بمقدار ٢,١ مليار م^{٣}.

٤ ـ مشروع خور الفاش ويقع على الحدود مع السودان. ويأتي هذا التعاون تتويجاً لعلاقات قوية بين الجانبين قدمت إسرائيل من جانبها القنابل العنقودية وطائرات الكفير للجيش الأثيوبي فيما سمحت السلطات الأثيوبية باستئناف تهجير الفالاشا إلى إسرائيل والتي بدورها تسعى إلى زيادة نشاطها في منطقة القرن الإفريقي وتوطيد أقدامها في المنطقة.

إن تنفيذ المشروعات الأثيوبية سيلحق ضرراً كبيراً بالحياة البشرية والاقتصادية في مصر والسودان وقال السفير المصري السابق في أثيوبيا معلقاً على المشروعات الأثيوبية ـ الإسرائيلية المشتركة «أن أثيوبيا تقع في حزام الأمن الاستراتيجي لمصر وقيام أية دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصة مصر من المياه سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع في تعريفها للأمن القومي المصري بحيث يشمل دولاً أخرى يمكنها من خلال التأثير على مياه النيل التأثير على المصلح الحيوية لمصر»[١٣٢].

---

(١٣١) ياسر علي هاشم ـ الأبعاد السياسية والقانونية ـ مرجع سابق ـ ص ١٥٦.

ومهما كانت درجة خطورة هذه المقولة فإن الذي لا خلاف عليه هو تناقصُ إجمالي إيرادات مصر المائية بفعل المشروعات الأثيوبية. فوارداتها ٩١,٥ مليار م٣ يأتي منها ٥٥,٥ مليار م٣ من مياه النيل وهي تخطط لاستصلاح ٢,٨ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ وتوقف تلك المشروعات ما تزعم من خلاله مصر تعضيد قوتها الاقتصادية الحيوية.

ولا يختلف الحال بالنسبة للسودان. فالطلب يتضاعف على المياه لتزايد أعداد السكان واتساع المساحات المروية وارتفاع مستوى المعيشة واستغلال المياه في المشروعات الصناعية. ويقدر استهلاك السودان الحالي من مصادر المياه بعد تنفيذ مخططات الري الحالية بنحو ١٩ مليار م٣ .

وإذا علمنا أن حصة السودان من النيل بكل فروعه وروافده هي ٢٠,٣٥ مليار م٣ ندرك أن هذه الدولة العربية لا بد أن تواجه أزمة حادة في المياه لأنها ستحتاج ٩٠٠ مليار م٣ سنوياً وسوف تتعمق المشكلة إذا نضج التحالف بين إسرائيل وأثيوبيا ونجح في إقامة المنشآت على نهر النيل متجاوز الاتفاقيات التي حددت اقتسام مياه النيل بين دول الحوض.

ومن هذا الموقف الإسرائيلي يمكننا أدراك مغزى وقوف أثيوبيا بسلبية شديدة تجاه أية محاولة لاتفاق دول حوض النيل على دراسة مشتركة للاستغلال الأمثل لمياه النيل وهي بذلك تؤكد تفضيلها التعامل مع إسرائيل ضد مصالح الدول العربية.

---

(١٣٢) الوفد ـ القاهرة ـ٢٧/ ١/ ١٩٩٠.

خاتمة

إن رؤية قومية للحفاظ على الموارد المائية العربية تثبت أن المخططات الإسرائيلية تشكل خطراً علينا وعلى الأمن المائي للأمة العربية وتتعاون إسرائيل مع دول الجوار الجغرافي لاستغلال أزمة المياه كسلاح سياسي لانتزاع التنازلات على مائدة المفاوضات. ومن الغريب أن الولايات المتحدة دخلت مؤخراً على خط المياه لمساعدة الدولة العبرية في التحكم في هذا المورد النفيس. فقد وضع مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن تقريراً جاء فيه: «إن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى من أزمات الموارد الطبيعية فقبل أن يحل القرن القادم يمكن أن يمزق الصراع على المياه المحدودة والمحددة الروابط الهشة القائمة فعلياً بين دول المنطقة ويؤدي إلى غليان إقليمي ودولي غير مسبوق».

ولكل هذا يجب على الدول العربية الإسراع بوضع استراتيجية منسقة ومدروسة للأمن المائي العربي تشكل جزءاً من استراتيجية أشمل للأمن القومي العربي بتعزيز التعاون مع الدول الإقليمية المشاركة فيمصادر المياه ووضع المشروعات القابلة للتنفيذ في إطار توجيه جامعة الدول العربية لتكون مدخلاً مناسباً لتنشيط العمل العربي المشترك.

وفي هذا الصدد يصبح بالإمكان إنشاء بنوك للمعلومات القطرية والأقليمّية مرتبطة ببنك عربي مركزى لدى الجامعة تتجمع فيه المعلومات المتوفرة عن الأحواض المائية السطحية والجوفية مزودة بالأشكال والخرائط ويضاف إلى هذا المشروع قيام فريق بحثي متمرس بإجراء الدراسات الميدانية لتقدير المخزون المائي الإجمالي قطرياً وإقليمياً وقومياً ووضع خرائط هيدرولوجية وهيدرو ـ جيولوجية مفصلة لمعرفة الموازنة المائية وتقديم دراسات متكاملة من حيث بنية التربة ونوعها ودرجة الانحدار والغطاء النباتي والخصائص المناخية في كل المنطقة لتحديد كيفية استثمار الثروة المائية المتوفرة والاهتمام بصناعة المعدات المائية اللازمة للدراسات الهيدرولوجية ولضخ المياه ووسائل نقلها ولتحلية مياه البحر المعتمدة على الطاقة الشمسية.

وتقتضي حماية الأمن المائي العربي تطوير العمل الجماعي الخاص بمعالجة مشكلة توزيع المياه بين الجهات الزراعية والمستهلكين توزيعاً عادلاً ومتكافئاً.

وعلى سبيل المثال فمشروع الحزام الأخضر الذي تشارك فيه دول المغرب العربي من شأنه الحد من تمدد زحف الرمال القادمة من الصحراء الكبرى ومشروع تطوير حوض الحماد الذي تمتد أراضيه داخل المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا هو مشروع عربي مشترك يهدف إلى تنمية الحوض والحد من زحف التصحر إليه.

وتؤدي السياسة المشتركة للدول العربية إلى دعوة الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة أن تلعب دوراً فعالاً في وضع أسس وقواعد مقبولة لاقتسام المياه الدولية المشتركة بين الدول المتشاطئة للتوصل إلى اتفاقيات لتحديد حصة كل بلد منها

لتكون المياه المشتركة عنصر تعاون مشترك. ويمكن استخدام الفعالية السياسية لمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي في إطار جامعة الدول العربية للضغط على إسرائيل وتركيا وأثيوبيا لوقف استنزاف المياه العربية أو من خلال الوصول إلى اتفاقيات ملزمة فعالة. ولأن المياه مصدر حياة فلا بد من التأكيد على جدوى العمل العربي المشترك في إطار الجامعة كأحد أركان الأمن القومي العربي والأمن المائي أحد روافده المحورية وهذه مهمة جماعية يجب تحقيقها كما نادى الأستاذ الدكتور/ عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة من توفير المصارحة والمصالحة، ولتكون قضية المياه مدخلاً ملائماً لتعزيز التضامن العربي في مواجهة المتغيرات الدولية والتهديدات الإقليمية المتزايدة.

هذا الكتاب

هذا الكتاب محاولة جادة من الباحث جورج المصري لإلقاء الأضواء على أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط والتي تشكل تحدياً يهدد أمن واستقرار العالم العربي.

ورغم أن حجم الكتاب متواضع إلا أنه عميق بمضامينه، ومتفرد بتحليلاته، وغني بمعلوماته، إذ أنه يتطرق إلى ما يمتلك العرب من موارد مائية، ويكشف بوضوح عن الأطماع الإسرائيلية، ويخلُص إلى المطالبة بضرورة تعالي العرب فوق خلافاتهم وتناقضاتهم لمواجهة هذه الأزمة التي ستكون المحرك الأساسي لنزاعات قد تنشب في المنطقة خلال القرن المقبل.

مركز الدراسات العربي - الأوروبي
CENTRE D'ETUDES EURO-ARABE
23, Rue Washington - 75008 PARIS
Tel. : 49 53 95 80 - Fax. 49 53 02 60